مصطفى شحاتة

من الرئاسة للسجن في 365 يومًا



دلتا للنشر والتوزيع

من الرئاسة للسجن فى ٣٦٥ يوماً

شركة الدلتا اليوم للصحافة والنشر والتوزيع والدعاية
دار دلتا للنشر



الطبعة الأولى
الكتاب:من الرئاسة للسجن فى ٣٦٥ يوماً
المؤلف: مصطفى شحاتة
تصنيف الكتاب: سياسي
الغلاف: إسلام الشماع
تنفيذ داخلي : محمود رمضان
رقم الإيداع:٢٠١٧/١١٤١٣
الترقيم الدولي: ٦-١٧-٦٦٠٥-٩٧٧-٩٧٨

العنوان : ١شارع ابن مروان - أمام مجلس الدولة الدقي
التليفون : 02/37483557
email : delta4books@gmail.com

مصطفى شحاتة

من الرئاسة للسجن فى ٣٦٥ يوماً

دلتا للنشر والتوزيع

إهداء

إلى

الدكتور محمد محمد مرسى العياط، الوحيد الذى يمكن أن توجَّه إليه كل هذه الكلمات... بس يا رب يقرأ!

مقدمة

هذه مصر فى عام كامل..

مصر كما هي، أو مصر الإخوان، إن كنت تحب تسميتها هكذا.

هذه مصر خلال سنة أو أكثر بقليل، لكن كَمْ من سنوات تمر على البلاد كأنها لم تكن، وكَمْ من أخرى –مثل تلك السابقة– مرَّت على مصر وقد ترك كل يوم فيها أكثر من حزن، وقليلًا.. بل قليلًا جدًّا من أمل.

هذه مصر بناسها قبل حكامها، بأخطاء الجمهور قبل الحكم.. مصر كما رأيتها من نافذة أعتبرها واسعة للغاية وأكثر حِكمة ورؤية للحقيقة.. نافذة المشاهدين.

هذه مصر التى ظن أهلها أن فجرًا جديدًا قد بدأ بعد ١١ فبراير ٢٠١١، لكنهم لم يلبثوا ساعة فَرَح حتى تسلَّمها الإخوان ليحكموها بالكذب والنفاق والتدليس والقتل فى أحيان كثيرة.

هذه مصر التى وقعت برضا أبنائها –هذا ما نعرفه حتى الآن– فى يد محمد مرسى منذ عام كامل، البلد الذى لم يرتَحْ شعبه يومًا، بينما مسؤولوه ينامون ملء أعينهم.. بل بمنتهى البجاحة يا أخي.

هذه مصر منذ أن كان لدينا أمل فى أن تصبح بلادنا، وحتى باتت دولة يُشعِرنا الإخوان أننا مجرد ضيوف عابرين مش أصحاب مكان().

هذه مصر حينما كان لدينا أمل فى محمد مرسى وجماعته؛ فكنا نتوجه إليه بالنصح والإرشاد، وهى أيضًا مصر عندما أصبحنا ننتقده هو ومكتب الإرشاد فقط بعدما بات لا يفعل شيئًا سوى الخطأ، كله وليس بعضه. وهذه مصر أيضًا بعدما أصبح لا يؤثر فى رئيسها نُصحًا ولا إرشادًا.

هذه مصر بكل ما فيها.. من مياه الأمطار وما فعلت فى شوارعها، إلى مياه حرس قصر الرئاسة وما فعلته فى المتظاهرين.

هذه مصر منذ أن كنا نقول «الرئيس مرسي» حتى أصبحنا نؤكد أنه لا رئيس للبلد، بل رئيس للجماعة، ونحن لسنا منها، فماذا نفعل؟

من قبل انتخابات الرئاسة مرورًا بعام كامل حَكَمنا فيه الإخوان ومحمد مرسي، كتبتُ سطور هذا الكتاب، برؤية شاب فى العشرينيات من عمره، أصاب فى أحيان وأخطأ بالطبع، وإن كان تقصِّى الحقيقة والتساؤل عن الأشياء العادية جدًّا -يعتبرها الإخوان غيبية- كانت غايتى الفعلية، وضعتها أمام عينى وأتمنى أن لا أكون بعدت ولو سنتيمترًا عنها.. وفى العموم تبقى هذه الكتابات طوال الوقت محاولة للوقوف على ناصية الحدث، ورؤيته من الداخل والتفكير فى تفاصيله وما أدى إليه وماذا نتج عنه؟ وإن لم أكن يوما محايدًا، بل واقفًا فى مكان ما أرى أنه الحق وليحاسِبْنا الله على ما فعلنا يوم الحساب. وليس لديَّ شك أن هذه المقالات المطبوعة بين غلاف الكتاب تحكَّم فيها عقلى والمنطق أكثر من مشاعر الحب والكره تجاه شخص أو حدث أو حتى جماعة من تلك التى ظهرت عقب ثورة ٢٥ يناير.

وحقيقةً.. إعادة قراءة المقالات، تجعلنا «نلطم» على كل تلك الفرص التى ضاعت، منّا ومنهم؛ منّا قبل أن نختارهم، ومنهم وهم يحكموننا، كنا جميعًا أمام الطريق الذى يصل بنا إلى الأمان، لكننا لم نختره، ولا أعرف إن كان هذا رغبةً فى نظافةٍ وتطهُّرٍ أكثر، أم غباء يخجل منه الغباء نفسه!

هنصلِّي فين؟

مقر الجريدة فى الدقي، ولِوجودنا فى العمل يوم الجمعة، فعادة ما أذهب مع صديقى محمد هشام عبيّه للصلاة فى أحد المساجد المجاورة، وبعيدًا عما يجعل من «الجمعة» يومًا مميزًا وهادئًا لا يعكّر صفوَه سوى ضغط العمل المعتاد، أصبح خطباء المساجد يعكِّرونه بأشياء أخرى عن الثورة.. فحتى الحياد، ولو كنت أكرهه وأمقُت أصحابه، لا يتبعه هؤلاء، بل هم جميعًا وهم علماء الدين ليسوا فقط ضد الثورة، وإنما هم ضد شهدائها وأمهاتهم ومع الحكم وإخوانه وعباسيته وسحله وتعريته.. يقولون كلاما غوغائيًّا ودون سند يُدخِله حتى عقل طفل فى خامسة ابتدائى.. يقولون كلاما مخجلا، المنبر منه بَراء.

لا تظن أن توفيق عكاشة انتقل إلى المسجد.. هؤلاء هم خطباء منابر مابعد ثورة يناير والإخوان بعد رحيل مبارك، يمكننى أن أحترم شخصا ضد الثورة ولديه ما يبرر ذلك، لكن مَن يحترم رجل دين يخوض فى أعراض الثوار ويرى شهداءهم قتلى ولا يستحقون حتى أن نترحم عليهم؟ فى الجمعة التى تلت مليونية ١٨ نوفمبر الماضية[١]، وفى الوقت الذى كانت فيه أحداث «محمد محمود» على أشدّها والشهداء أعدادهم تتزايد أسمع من الخارج خطيب المسجد يذمّ فى الشهداء و«عيال التحرير» –حسب قوله– ويتساءل: كيف نترك بلدا مساحته مليون كيلومتر مربع فى يد «شوية عيال»؟ وكأن مساحة البلد تفرق فى أن يحكمها عيال أو رجال؟ لم أدخل للصلاة وعُدت. بعدها ذهبنا إلى مسجد آخر، ولأننا فى الجمعة الأولى وصلنا متأخرين فلم نسمع الخطبة كاملة.. لحقنا

١ هى مظاهرة دعت إليها القوى الإسلامية للاعتراض على وثيقة المبادئ فوق الدستورية التى طرحها وقتها الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء (حكومة عصام شرف).

الدعاء، وكان بعيدا عن أيّ سياسة.. فقط أمنيات بالخير للجميع، حمدنا ربنا وقلت أنا وعبيّه: «هذا مسجدنا». فى الجمعة التى تلتها توجهنا إلى نفس المسجد ولكن هذه المرة مع بداية الخُطبة، لنجد ميدان العباسية قد انتقل إلى الدقى، فمن فوق المنبر وجَّه الخطيب اتهامات إلى الثورة وثوارها تصلح تمامًا لتقديم بلاغ للنائب العام، وكلاما آخر كله بلا سند ويصدر من شخص -الخطيب طبعا- يخطئ أصلا فى اللغة العربية ويقرأ القرآن كأنه يقرأ خبرا عابرا فى جريدة.

لا أعرف الجمعة القادمة هنصلى فين -عمومًا.. هاشوف عبيّه هيعمل إيه- ولا أعرف كيف تكون هذه هى كلمات خطباء مساجد دولة يُقال إن الحكم فيها اقترب من الإسلاميين!

هناك تصرفات لا يحاسب عليها أحد، لكنها حتى وإن كانت فردية ففى جمعها ظاهرة لا بد من التفكير فيها؛ فى المترو مثلًا أصبحتُ أستمع إلى القرآن الكريم بصوت عالٍ جدًّا فى بعض المحطات وفى أكثر من توقيت مختلف، هذا غير أنه يوم الجمعة يمكنك أن تستمع إلى إذاعة القرآن الكريم منذ الصباح الباكر فى مذياع المحطة المخصص للنداء الداخلي. مرحبا بالقرآن فى كل وقت، لكن أليس من عدم التوفيق إذاعته لركاب مهرولين لا يلتفتون إليه، وليس لديهم فرصة ليستمعوا إليه وينصتوا؟ كذلك منذ رمضان الماضى كَثرت الأماكن المخصصة للصلاة فى محطات المترو، بحيث أصبحت كل محطة يُقتطع منها جزء يتم فرشه بالسجاد ويخصَّص للصلاة وقراءة القرآن، قد يكون هذا عاديًّا جدًّا فى الشهر الكريم، لكن الأماكن التى أُحيطت بالستائر والزهور فى رمضان تحولت الآن إلى مساجد حقيقية، وهو أمر يُعَدّ ظاهرة دون تهويل، لأنها ملأت كل المحطات فجأة ومرة واحدة. أليست محطات المترو ملكية عامة؟ وينطبق عليها قانون الأموال العامة، أيّ أنه لا يجوز استغلالها فى غرض غير الذى خُصِّصت له.. فكيف تم تخصيص هذه المساحات للصلاة وبشكل دائم؟ وحتى لو كانت الإمكانيات المتاحة فيها قليلة.. مَن يتكفل بها؟ وهل يتم التخصيص من قِبل ناظر المحطة أم من شركة المترو؟ ولماذا هذا التزامن

الغريب فى وجودها بكل المحطات تقريبا فى توقيت واحد؟ وهل ترضى إدارة المترو أن يطالب المسيحيون بمكان يؤدون فيه صلواتهم فى ثلاث أو أربع محطات، عملا بمبدَأى الحرية والمساواة اللذين من المفترض أن تكفلهما الدولة للجميع. بالفعل لن تسيء هذه المساجد إلى أيّ شخص، وكان ممكنا أن تُستعمَل للصلاة فى أوقاتها فقط، ولست فى حاجة إلى توضيح أننى أريد للجميع أن يلتزموا بصلاتهم ويؤدوها على أكمل وجه، لكن فى الوقت نفسه لا يمكن لأى شخص أن يفعل أيّ شيء يريده فى أماكن عامة هكذا، فحتى لو اختلفت التوجهات التى يتم فيها الاعتداء على الأملاك العامة فالاستغلال فى الحالتين واحد، سواء كان ساحةً للصلاة أو بناءً على قطعة أرض. ثم إن هذه المساجد الصغيرة لا تعبر عن إسلامية الدولة.. الإسلام يا رجالة روح أكثر منه مسجدًا مزنوقًا فى محطة مترو مزدحمة جدًّا وقت الصلاة.. أم أن منشئوه يجهّزون لتعطيل المواصلات فى وقتها؟

خِلْصت كده يا رجالة

«١»

الصراع على السلطة وصل الاستاد، وهنا الكل مُدان.. مجلس الحكم، ومجلس الوزراء، والبرلمان بكل أعضائه من الإخوان وغيرهم، وجزء كبير من الشعب يرضى طوال الوقت بما يحدث حتى وإن دخل عليه بلطجيٌّ المنزل واغتصب زوجته أمام عينيه وقَتَل أولاده. لا تجلعنا مجزرة بورسعيد نفكر فى شيء سوى المؤامرة.. مؤامرة محبوكة التفاصيل نفَّذتها عناصر مدرَّبة لا هاوية، فمنذ متى يُقتل ٧٤ شخصًا فى أعمال شغب كروى[٢]؟ ومنذ متى تصل أيّ «خناقة» بين الجماهير إلى هذا الحد؟ اخرج أيها الشعب مما تعيش فيه من سكوت، فقد جرَّبتها مرة ونجحت فلِمَ لا تعدها مرة أخرى؟ اخرج ولا تجلس فى المنزل معتقدًا أن هناك من سيأتى لك بالطعام إلى المنزل، فنحن نزيد كل يوم جثة (نحسبهم شهداء عند الله)، وكلمة وقالها الرجل الكبير: «الشعب سايبهم ليه؟»! بالتأكيد حكامنا لا يشعرون بأُمٍّ خرج ابنها لتشجيع فريقه فعاد إليها مذبوحًا. ثورتنا التى تفاخرنا ومعنا العالم كله بسلميتها أدخلها مجلس كبار السن وبرلمان صغار الإسلاميين إلى مرحلة الفوضى بفوضوية قراراته.

طوال الوقت فى مصر يقتل الحكامُ الشعبَ بالشعب.. المجلس العسكرى منذ البداية قرر أن يفتح المستشفيات العسكرية أمام المدنيين، ربما هى الحسنة الوحيدة.. يصيب المواطنين لكنه رؤوف جدًّا، يوفر العلاج!

---

٢ مذبحة استاد بورسعيد التى وقعت فى أثناء مباراة كرة القدم بين فريقي الأهلى والمصري مساء الأربعاء الأول من فبراير عام ٢٠١٢.

«٢»

الإخوان.. نحمد الله أن كل حدث تمر به البلاد يتعرُّون فيه أكثر، ونعرف أن زهو السلطة أهم لديهم بكثير من حياة أيّ بنى آدم، وأن حماية نواب البرلمان لدى شبابها أفضل كثيرًا من الدفاع عن المتظاهرين العزل أمام ضباط الداخلية المسلحين. نحمد الله فعلا على أنهم لم يخيِّبوا آمالنا فيهم، كنا نقول إنهم قد يتغيرون بعدما أن يمسكوا بزمام الأمور لكن عقولهم ما زالت تتوه أمام أيّ كرسى. نحمد الله أننا نستفيد رغم كل الدماء بأن نعرف أن هؤلاء متشبثون بالسلطة ويحبون التمرّغ فى ترابها. نحمد الله كثيرًا أن عشرة ملايين صوت أوشكوا أن يعرفوا الآن أن اختيارهم للإخوان لم يكن موفقًا تمامًا.

«٣»

وزير الداخلية[٣].. هذا رجل حكاية وحده فعلا، فأيُّ دافع هذا الذى يؤدى به إلى إعلان عدم وجود الشرطة فى الميادين يوم الأربعاء ٢٥ يناير؟ وأيُّ قانون يعرفه الوزير يسمح له بهذا؟ وأيُّ علاقة تجمع بينه وبين الدولة تسمح له بعدم حماية مواطنيها لأنه لا يتفق مع وجهات نظرهم فى النزول إلى الشارع؟ ومن ثَم لم يكن غريبًا أن تكون «الداخلية» متواطئة فى مجزرة بورسعيد. الفيديوهات والصور المنتشرة لا تؤكد تواطؤًا فقط بل تتهم وتُدِين. هل يؤكد لنا وزير الداخلية بتصرفه أن الثورة فعلا لم تنجح؟ وشرطة العادلى التى قتلتنا العام الماضى -٢٠١١- وانسحبت لم يتغير تفكيرها تجاه الشعب، وتتهيأ قبل كل حدث للانسحاب (حقيقة هى لم تنزل إلى الشارع حتى الآن فى تصورى حتى تنسحب)، وها هى تشارك فى قتلنا أمام وزارتها بدعوى الدفاع عن السيادة.

يقول لنا الوزير إن الشرطة لن تحمى المواطنين ولن توجد فى أيٍّ من الميادين التى سيوجد بها الشعب للتظاهر من أجل استكمال ثورته، وكأنه وزير داخلية السودان لا مصر.

---

٣ هو اللواء محمد إبراهيم، تولى المنصب فى حكومة الدكتور كمال الجنزوري.

الحقيقى والمؤكد أن الوزير محمد إبراهيم الذى دأب الأيام الماضية على خداعنا بجولاته التفقدية والمستفزّة أكثر من جولات أحمد زكى بدر المفاجئة للمدارس سنة ٢٠١٠ أيام توليه وزارة التعليم، يؤكد بهذه التصريحات، أن شيئًا لم يتغير وأن عقليته قديمة جدًّا.. تحْكُم وتتحكم وتظن أننا نعيش فى بلد آخر، فهو يعرف جيدا، وهو الدارس للقانون، أن تصريحاته بمثابة تَخَلٍّ واضح وكامل عن مسؤولياته التى أقسم يومًا على قيامه بها.. فلم يقسم مثلًا على زيادة الجولات التفقدية والهجوم على مانويل جوزيه. هو يرفض أن تؤمِّن الداخلية مقر النادى الأهلي، ويشدد على عدم وجود قوات الشرطة فى أيٍّ من الميادين التى تشهد تجمعات سواء فى القاهرة أو المحافظات (هى موجودة بالفعل داخل الأقسام حتى يحرقوها عند التعليمات)، لكنه فى الوقت نفسه يحذِّر من دخول عناصر مثيرة للشغب لاستغلال هذه الأحداث لإثارة الفتنة أو الاضطرابات، بمعنى أنه قد يعرف هذا أو يتوقعه وإلا فلماذا يحذِّر منه؟

موقف متضارب وتصريحات تعنى أن الرجل غير مسؤول تمامًا، وهو ما أكده بيانه أمام البرلمان. أليس كلامه انسحابًا واضحًا وصريحًا ومعلَنًا ولا يحتاج إلى أيّ لفٍّ أو دوران منا، ويجعلنا متأكدين تمامًا أن وزير الداخلية يخون وظيفته التى أقسم على أن يؤديها على أكمل وجه، فنجده منسحبًا ساعةً وقاتلًا ساعة؟!

برلمان ساعة لقلبك

«اضحك مع نواب مجلس الشعب»[٤].. إنهم الأبطال الجدد لمجلات الكوميكس التى نتسلَّى بها فى أثناء السفر، وفى أوقات الفراغ القليلة، هذا ما خرجنا به من «برلمان ما بعد الثورة»، ورغم أننا منذ البداية اتفقنا على أنه ليس برلمان الثورة، فإنه أيضًا لم يكن هناك مانع فى أن يخيِّب نوابُّه ظننا السيئ، ويكون مجلس الشعب عاملًا مساعدًا ومدافعًا ومجدافًا للثورة، فليس مجالًا للفخر أن تكون الأخبار الوحيدة التى تأتى من المجلس هى الأخبار الطريفة فقط، فهذا معبِّر تمامًا عن فشل البرلمان المنتخَب -لِنَقُل هذا- فى تحقيق أهدافه.

ليس من الطبيعى الحكم على أداء البرلمان فى ما يقل عن شهر من انعقاده لأول مرة، لكن ماذا إن كان شهر فبراير به من الأحداث ما يجعل أعضاء البرلمان فى اختبار حقيقى مفاجئ.. فشلوا فيه بجدارة، وحتى بعيدًا عن الشهر، فهذا برلمان جاء نوابه إليه بفضل ثورة.. فماذا ينتظر هذا النائب ليرد لها جميلا؟ لم يقف البرلمان بجانب الثورة ولم يخترها منذ جلسته الأولى «اللهم فى القَسَم البرلمانى لأحد الأعضاء الشباب» وتنازل عن كونه المشرِّع الوحيد فى الدولة، ولا نعرف حتى الآن ردَّ فعلٍ له على قانونَى الأزهر وانتخابات الرئاسة، اللذين أصدرهما المجلس العسكرىّ «فى السر» قبل انعقاد جلسات البرلمان الأولى.

لم يفعل شيئًا فى حقوق الشهداء والمصابين فى ثورة ٢٥ يناير، ولم يصل فيها إلى قرار «فقط أوصى وطالب بأن تكون التعويضات ١٠٠ ألف جنيه».

---

٤ هو المجلس الذى أعقب ثورة يناير، وحصدت جماعة الإخوان أغلبية مقاعده (٢٢٢ مقعداً) بنسبة ٤٣ ٪ تقريبا، وكان المجلس منوط به مع مجلس الشورى اختيار الجمعية التأسيسية للدستور.

لم يتخذ قرارًا ينصف شهداء بورسعيد «فقط لجان ولجان ولجان».. وكان موقفه من الأحداث مخجِلًا للغاية فى جلسة قيل عنها إنها طارئة، وطيّروا فيها عقولنا مما قاله بعض نوابه (يكفى كلام مصطفى بكرى ودموعه التى تسقط مع كل هتاف ضد مايحدث داخل المجلس بشأن هذه القضية)..

لم تُدَن الداخلية ولا وزيرها فى أحداث الداخلية الحالية «الكتاتنى قال إن وزير الداخلية اتصل به وأكد له أن الداخلية لم تستخدم الخرطوش ضد المتظاهرين، والمصيبة أن الكتاتنى صدّقه».. لم يُحمّل الحكومة أيّ مسؤولية عن أيّ حدث (ده الجنزورى قال «أتحمل المسؤولية» -وإن كان لا يعرفها تحديدا). برلمان ما بعد الثورة أدان ثوارها ومظاهراتها ومعتصميها واعتبرهم بلطجية. قيادته رخوة ورئيسه يلعب بـ«البونبوني». أحداثه الطريفة كثيرة ولا رد فعل واحدًا تجاه أيّ كارثة «طبعًا ممدوح إسماعيل[٥] هو نجم الحفلة حتى الآن.. منذ أن بدأ عروضه بالخروج عن نَصّ القَسَم البرلماني، حتى رفعه الأذان فى المجلس، حتى أصبحت أسأل نفسى كثيرًا: ما الدين الذى يعرفه أعضاء البرلمان؟». هى مَكْلَمة بدأت، يا أخى ويا عالم متى تنتهي؟ لا تقل لى -وهذا حقيقي- إن مشكلة البرلمان الآن فى الإخوان لأنهم الأغلبية، فهذه مصيبة وعرفناها جميعًا منذ الجلسة الأولى وربما منذ المرحلة الأولى من الانتخابات، حتى إن كل الشخصيَّات المعروفة منهم لم تقدِّم أداء يليق حتى بتاريخها ضد النظام السابق، مثل عصام العريان الذى تحوَّل إلى رجل صامت منذ جلوسه تحت القبة لا يتحدث إلا لاستفزازنا بكلام غريب لا علاقة له بالحياء أو الحياة، أما رئيس البرلمان -وهو جزء كبير من المصيبة- فتاريخه ليس به ما يوحى بأن الرجل سيغيِّر شيئًا أو يأخذ منحًى آخر غير المتَّفَق عليه بين حزب وجماعة الإخوان وأهل الحكم، ومظهر الشفافية الوحيد لدى البرلمان كان سيغرق بسببه عندما أراد أن يمنع البثّ المباشر للجلسات، وإن كانت لجان البرلمان الفاضل

---

٥ هو محام عُرف بمرافعاته المدافعة عن الجماعات الإسلامية، هرب إلى تركيا وحكمت المحكمة عليه غيابيًا بالمؤبد فى قضية أحداث عنف شهدتها منطقة روض الفرج، عقب فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة فى عام ٢٠١٣.

وفى وقت وزمن الثورة تعود عصورًا إلى الوراء بمنعها حضور الصحفيين اجتماعاتها، وكأنها ستناقش أمرًا لا يخصّ المصريين، ورغم أن أيّ صحفى برلمانى يعرف بالتأكيد ما يصلح للنشر وما لا يصلح، فإن السادة رؤساء اللجان يصرون على منع الصحفيين من الحضور، فى إجراء غرضه فرض السيادة فقط، فإن كانت لجنة الدفاع والأمن القومى تناقش «مواضيع حساسة» فعلًا، فما الحساس الذى يمكن أن تناقشه لجنة السياحة والإعلام برئاسة محمد عبد المنعم الصاوى[٦]؟! شيء آخر فى ما يخص الحريات وهو الدعوة التى أطلقها نواب حزب «النور» بوضع ضوابط وتشريعات على العمل الإعلامى قبل وبعد النشر، بمعنى أنه سيوجد فى كل جريدة أو قناة شخص مراقب للموضوعات قبل عرضها «يعنى بدل ما تدّى موضوعك الصحفى لرئيس التحرير تدّيه لمراقب من البرلمان!». عايز إيه من برلمان يعتصم بعض نوابه اعتراضًا على «الأداء»؟ لا تسأل طبعًا عن موقف البرلمان من العصيان اليوم (١١/ ٢/ ٢٠١٢)، لأننا اتفقنا من البداية أن الإخوان أغلبية.

٦ هو مؤسس ساقية الصاوى الشهيرة بالزمالك، عمل لفترة وزيرا للثقافة فى حكومة أحمد شفيق، وأحد مؤسسى حزب الحضارة وانتُخب نائباً فى مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢ بمقعد الدائرة الرابعة فئات بالجيزة.

البرنامج الخفيّ

أحدهم سيصبح رئيسًا لمصر بلا برنامج! أمر مثير وغريب وغير منطقى ويُظهِر تمامًا مدى العبث والفوضى التى تعيشها مصر فى انتخاباتها الرئاسية.. فحتى الآن لا نعرف برنامجًا واضح المعالم لأيٍّ من المرشحين للرئاسة (٢٠١٢)، لا نقول برامج المرشحين للرئاسة بل نريد برنامجًا واحدًا «يوحِّد ربنا» لتصبح انتخاباتنا فريدة من نوعها وناخبونا طرشانًا فى زفة عريس لا يعرفونه، ويكون رئيسها القادم شموليًّا معتمدًا على «ذاتية نفسه» كـ«اللمبي» بالضبط، بل إن «اللمبى نفسه» كان له برنامج فى حياته قائم على التنفيض والنوم فى أيّ مكان.

فبعيدًا عن جو التوافقيات وغيرها من التربيطات الرئاسية أو المؤامرات التى قد تحدث فى انتخابات الرئاسة، لا أعرف كيف نذهب إلى صندوق الانتخابات ونعطى أصواتنا لأحد المرشحين ولم يعلن لنا أحدهم بندًا من برنامجه.. سننتخب مَن لا نعرف؟ داخليًّا.. لا نعرف رأى أيّ مرشح وموقفه من ملف الشهداء والمصابين فى ثورة يناير وكيف سيتعامل معهم.. هل سيضمن لهم حقوقهم؟ ويطالب (على الأقل يطالب) بإعادة التحقيق فى ملابسات قتل المتظاهرين فى أحداث الثورة بالكامل؟ هل سيعوِّض أهاليهم؟ هل سيحاول أن يقول لنا مَن قتل المتظاهرين؟ بما أن الجميع أخذ براءة حتى أصبح قاتل المتظاهرين مجهولًا تمامًا. لا نعرف إن كانت الداخلية ستُعاد هيكلتها بالفعل أم أن هذا المرشح أو ذاك سيدعم الفنانة مروى فقط فى تطوير الداخلية بعد أن كرمتها الوزارة ؟ لا نعرف ما البرنامج الاقتصادى لأحدهم؟ ولا كيف ستتم إعادة هيكلة الصناعات المصرية بالكامل؟ ولا كيف ستتطور الزراعة ونصبح دولة زراعية بحقٍّ بما أننا تتوافر لدينا البيئة اللازمة لذلك؟ لا نعرف

ما برنامجهم لتطوير التعليم المتردّى فى كل المراحل بدءًا من «كى جى ١» حتى الدكتوراه؟ وما مصير حقل تجارب كل العصور والأزمنة (الثانوية العامة) فى عصره؟ وهل يستعين بخبراء تعليم فعليين يؤسسون لها نظامًا لا يتغير بتغيره أو بتغييره لوزير التعليم؟ هل قال لنا أحدهم إن تطويره للتعليم لا يهتم بشكل خاصّ بالخلوة الشرعية فى المدارس، ويركز فى الفصل بين البنات والأولاد أكثر من مراجعة معادلات الكيمياء فى كتابها للمرحلة الأولى أو الثانية من الثانوية؟ بالطبع الإجابة ستكون «لا» على كل الأسئلة السابقة ولنعلم جميعًا أن رئيسًا بلا برنامج واضح عن التعليم هو رئيس مباركى تمامًا لن يتقدم بنا خطوة إلى الأمام وسيعيدنا إلى تعليم أسوأ وأقذر من العصر السابق. لا نعرف السياسة الخارجية لأى مرشح فجميعهم لخَّص الأمر فى أنه سيراجع عقود الغاز وسيحترم الاتفاقيات الدولية التى وقّعتها مصر وإن تطرّق واحد منهم إلى مراجعة «كامب ديفيد» فلم يقل لنا إزاى وإمتى؟ لا نعرف موقف أحدهم من ثورات الربيع العربي، أو مدى تعاونه مع دول بقيادات جديدة مثل تونس وليبيا، وكيف سيتعامل مع ملف مياه النيل؟ وكيف ستكون علاقته مع أمريكا؟ هل ستكون قائمة على منطق الركوع أم السجود؟ البعض يقول إن المرشحين الأبرز فى سباق الرئاسة يمتلكون برامج انتخابية لكنهم لن يعلنوها الآن خوفًا من غضب أيّ فريق منهم فى ظل انقسام البلد ما بين ليبراليين وإسلاميين وغيرها من التوجهات السياسية، لكن الحقيقة فى رأيى أن هؤلاء المرشحين يستغلوننا وسيصبح بالفعل أحدهم رئيسًا لمصر دون أن نعرف ماذا سيفعل بها أو بنا؟ أعلم تمامًا أن أيّ مرشح بلا برنامج يضحك علينا -حتى وإن كان الجميع فعلًا يضحكون علينا و«هيلبِّسونا» فى رئيس- وأعلم أيضًا أن مبارك كان له برنامج فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥ فى الوقت الذى كان فيه يضمن نجاحه بلا ذرة شك، ونشره وقتها فى «أهرام الجمعة»، وأعلم أيضًا أن «الدول المحترمة» التى تقدِّر تمامًا المواطن يعلن المرشحون فيها عن برامج انتخابية لها شعارات معينة معروفة ويأتى كل رئيس ببرنامج معيَّن ينفِّذه ويحاسَب عليه بعد انتهاء فترته. أوباما مثلًا فى برنامجه عام ٢٠٠٨ كان يعتمد على ملف التأمين الصحى كأهم بنود برنامجه، هل نعرف نحن على سبيل المثال ماذا سيفعل أيّ

مرشح للتأمين الصحى أو الدعم أو حتى أنابيب البوتاجاز؟! يكفى أن صحفيًّا اتصل بأحد مرشحى الرئاسة يسأله عن أمر ما فقال له: لا أستطيع التحدث معك الآن لأننى أكتب البرنامج.. سيادته لسّه بيكتب البرنامج!

مرشحكم للرئاسة.. براءة الأطفال فى عينيه

«الشعب المصرى العظيم.. تحية طيبة، أودّ أن أقدم لكم نفسى مرشحًا لانتخابات الرئاسة القادمة[٧] وقبل أن أتحدث إليكم عن برنامجى الانتخابى وكيف سأنتقل بالبلاد إلى مرحلة أكثر استقرارًا وأفضل حالًا، حقكم أن تكونوا على علم ببياناتى الشخصية، أو على الأقل ما أعرفه أنا عنها (زى ما احنا عارفين لكل منا صندوق أسود تختبئ فيه مفاجآت قد لا يعلمها الشخص نفسه)، كما قلت هذا حقكم وليس تفضلا مني. ثوار الخامس والعشرين من يناير.. مرشحكم اسمه بالكامل (...) وُلدت فى (...) لأب وأم مصريَّين، لا يعرفان أصلا أنه يمكن للشخص أن يحمل جنسيتين فى وقت واحد، تزوجت بـ(...) منذ (... أعوام)، وهى تعمل (...)، ورزقنا الله بـ(...) و(...)، الأول يعمل بـ(...) والثانية تعمل فى (...)، أما أنا فأعمل الآن (...)، وهذا هو عملى الأول والأخير، أتقاضى عنه راتبًا شهريًّا قدره (...)، ووصلت إلى منصبى هذا عبر كفاح شخصى تدرَّج بى وظيفيًّا إلى ما أنا فيه الآن، لديَّ حساب بنكى برقم (...) فى بنك (...)، وأمتلك عقارات (...)، وأُنفق على حملتى الانتخابية الآن من خلال (...)، وقبل كل ذلك فقد أُعفِيت تمامًا من أداء الخدمة العسكرية، ولديَّ شهادة مكتوب فيها (المذكور لم يصبه الدور وغير مطلوب للتجنيد نهائيا)، ولكم جميعًا الحق فى التأكد من صحة هذه المعلومات أينما كنتم وأينما استطعتم. أما تاريخى السياسى فهو كالتالى لمن لا يعرف: بدأت حياتى السياسية أيام الجامعة بالانضمام إلى (...)، وعقب التخرج التحقت بحزب (...)، وفى أثناء عملى بالحزب قمت بـ(...) للحزب وعملتُ على تغييرات جذرية فى

---

٧ انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢.

سياساته أدت إلى (...)، كما أننى قمت بالمساهمة فى عدد من الخدمات لأهل مدينتى التى أسكن بها حاليًّا.

الشعب الثائر.. لن أعدكم فى بداية حكمى بشيء سوى أننى سأقوم خلال العام الأول من الحكم بإعادة التحقيق مرة أخرى فى قضايا قتل المتظاهرين أيام الثورة، وعودة جميع المحاكمات إلى نقطة البداية، وعلى رأسها طبعًا محاكمة مبارك ونجليه ووزرائه وأصدقائه، وسأحاسبهم جميعًا على كل الملفات التى يمكننا إعادة التحقيق فيها منذ عام ٨١ حتى ١١ فبراير، كذلك سيعاد التحقيق فى كل الأحداث الدامية التى مرت بها الثورة من بعد التنحى حتى يومنا هذا. أعدكم بأن يكون مشروعى القومى الأول هو حصول الشهداء على حقوقهم وضمان معيشة كريمة لذويهم. فلتطمئن كل أم وزوجة ثَكْلَى أو بنت وولد تَيتّمَا، على حقهم، وسأستخدم جميع السلطات المخوَّلة إليَّ فى إعادة الأمن إلى الشارع وخلال فترة قصيرة وبناء على دراسة أمنية أعدها لى أحد المتخصصين الذى سيشرف على تنفيذها مع مَن يختاره رئيس الوزراء لوزارة الداخلية. شكرًا والسلام عليكم ورحمة الله».

كنت أتمنى أن أسمع الكلام السابق من أحد المرشحين لوظيفة رئيس الجمهورية فى بلادنا مع استبدال معلومات حقيقية بالنقاط بالطبع، لكن للأسف لم أجد هذا الكلام إلا فى رسالة كتبها صبيٌّ فى الثالثة عشرة من عمره، نشرتُها تقريبًا كما هي، كان يتخيل فيها نفسه مرشحًا، لكن لأن نصف المنافسين الأقوياء فى الانتخابات من النظام القديم والآخرين ثوار لم يقنعوا أحدًا بانتخابهم، فأنا مُقاطِع لهذه الانتخابات بالتضامن مع صاحب الرسالة.

أنت لا تموت رغم كل شيء

أنت لا شيء وسط كل هذا الصخب، لا أحد يراك أو يهتمّ بأمرك، يعتبرك البعض غير موجود -وأنا منهم.. من أين أتيت أصلًا؟ أنت طوال الوقت تعيش وسط مجموعة من الكذابين على اختلاف وظائفهم.. الرئيس السابق كان يكذب والمرشح للرئاسة يكذب، ومَن يعملون معك يكذبون، حتى شيوخك يكذبون، ولا شيء واضحا سوى أنك غير موجود. قل لى لو كنتَ موجودًا، هل كنت تتحمل كل هذا الكذب؟ وأيّ ديانة تؤمن بها قالت لك: كُنْ كذّابًا؟ أنت خائب ومصير مشروعاتك كلها الفشل.. حتى لما ربنا كرمك وقمت بثورة كنت تدافع قبلها عن حقوق الإخوان، فقام الإخوان وأعوانهم من المتحذلقين والمُدلِّسين بالقفز عليها -ليس ركوبا.. الركوب أهدا من كده- وتحولْت أنت للدفاع عن نفسك طوال الوقت وسط مجموعة من السياسيين يضعون كل ساعة شهيدًا تحت أقدامهم من أجل «قَعْدة» أو مكالمة هاتفية ، تدّعى زورًا أنها تناقش حال البلد، بينما البلد تتركهم جميعًا ورايحة فى ستين داهية.

كيف تفكر فى حال بلد أصلا قادته يستمعون إلى مصطفى بكري؟ أنت طوال الوقت تسمع أخبارًا سيئة عن الاقتصاد. منذ أكثر من عام تقريبًا وهم يقولون لك سينهار.. سينهار الشهر القادم.. سينهار اليوم.. غدًا سنشحت.. البورصة تعيش أيامًا سوداء -أنت الذى لا تعرف للبورصة فائدة- لكنه لم ينهر، ولم نشحت، حتى تظن أنهم يتحدثون عن اقتصاد دولة أخرى، وأيضًا هو لا يتقدم.. فى الغالب لا يوجد هناك اقتصاد حتى ينهار أو ينمو.

أنت تعيش فى دولة مرفّهة. يكفيك أن رئيس وزارئها لم يغيِّر ملابسه الداخلية منذ أيام أحداث «محمد محمود»! أنت تعيش مع المُجرِّبين.. حيوان تجارب ليس إلا.. الداخلية تجرّب معك الغازات السامة، والسياسيون يجرِّبون معك فن الكلام والردود الدبلوماسية -غالبًا ما تصدقها- والمرشحون يجرِّبون معك الخداع والتلوُّن ومحاولات إرضاء الجميع. أحدهم يؤيده عدد من الإخوان والسلفيين والليبراليين واليساريين، وربما زوجتك فى البيت. أنت دائمًا اتصالاتك معلقة بالموت، كل المكالمات تأتيك فقط لتخبرك أن أحدهم قد مات.. أصدقاؤك كلهم يموتون؛ مَن كان يشجع الكرة مات فى بورسعيد، ومَن شجع الثورة مات فى مئة بورسعيد أخرى.. آخرهم كان فى طريقه للحصول على أنبوبة فدهسته سيارة رجل غبى وعشوائى لا يعرف كم كان يعشق الحياة.. والحاكم يجرِّب معك الموت وبأكثر من طريقة.

تخيَّل أنت تقرأ الآن ما كتبته عنك، وأنا أيضًا أكتب كلامًا آخر عن شخص غيرك، ويضيع وقت طويل بينى وبينك، بينما تضيع أعمار وأحلام وعلاقات وعلامات وكلام وصياح لم أره لا أنا ولا أنت.

أنت، أعرف أنك أصبحت لا تنتظر شيئًا، وأؤكد لك: شيء لا ينتظرك. أنت تعيش واقعًا متغيرًا، لكنك ثابت على الإطلاق. أنت كئيب حدَّ الموت.. لكنك للأسف لا تموت.

الرئيس المحتاس

أتمنى أن تكون قد شاركت فى هذا المشهد الانتخابى الذى لم يحدث فى مصر قبل ذلك أبدًا، وأتمنى أيضًا أن تكون قد تذكرت مَن لهم فضل بعد ربك فى هذا، وهم الشهداء، ودعوت لهم بألف رحمة ونور تتنزل عليهم حيثما يسكنون، وأتمنى أن لا تكون كارهًا للعيال «بتوع التحرير»، لأنهم كانوا سببًا رئيسيًّا فى وصولك إلى اختيار رئيسك وبحرية كاملة لم ينغصّها عليك سوى بعض الأخبار عن مخالفات حدثت خارج اللجان من أنصار المرشحين، وأعذرهم فى ذلك، فما زالوا يتعلمون.

لكن لى معك وقفة ومع مَن اخترته رئيسًا..

تصور رئيسك القادم محتاسًا.. فهو موظف وضعه الشعب فى وظيفة لا يعلم أيّ صلاحيات لها، وبالتالى قد يفوز أيّ من هؤلاء المتنافسين فى الانتخابات الرئاسية بالمنصب دون أن يعرف كيف سيدير البلاد؟ وليس من المعقول أن يجلس هذا الرئيس المنتخَب فى بيته -غالبًا فى التجمع الخامس- لحد ما يعملوا له دستور يمشى عليه.

الرئيس القادم مثلًا هو الوحيد الذى قد يتخذ قرارات مصيرية، ثم يتراجع عنها بعد ثلاثة أو أربعة أشهر عندما تتم كتابة الدستور وكأنه أصبح حاملًا -دون أيّ اعتذار للمنصب ومَن فيه- وعليه أن يخفّ من الجرى والتنطيط شوية.

القوى السياسية المتحذلقة فى مصر لم تتعلم من انتخاباتها الأولى.. انتخبت برلمانًا -رغم كل مساوئه- بلا دستور، ومن وقتها وهو «محتاس» أيضًا لا يستطيع حل حكومة أو حتى محاسبتها بشكل جدّي، وطالما سمعنا هراء متبادَلًا بين ثلاثى أضواء المسرح الجدد «الكتاتنى والجنزورى والرجل الكبير»، الذى انتهى إلى المجيء بأعضاء أمانة السياسات وزراء «علشان الكتاتنى يحسّ إنه عمل حاجة».

إذن.. ما علاقة الرئيس القادم بالبرلمان؟ هل يحق له حله مثلًا؟ وكيف سيتعامل مع الحكومة؟ وهل سيشكلها أم سيترك الأمر للأغلبية البرلمانية، التى لا نعرف كيف ستكون علاقته بها؟

هنيئًا لكل مَن انتخب، ومبروك مقدمًا لمن سيفوز (إلا محمد مرسى وأحمد شفيق)، لكن هذا الرئيس هل يعرف ما علاقته بالمجلس العسكري؟ وكيف سيتم تسليمه الحكم؟

فمن غير المعقول أن المؤسسة التى ظلت تحكم مصر منذ ثورة ٥٢ حتى الآن ستسلِّم الأمور هكذا؟ لذلك ننتظر شيئًا ما يحدث، ولا نعرف حتى أدنى تقديرات له «كله فى علم الغيب»، ومن الآخر.. الرئيس الجديد ممكن يقول لنا «ماعندوش وهوّ عنده جوه»، ومافيش واحد فينا هيعرف يتكلم، لأننا أصلا مانعرفش لحد دلوقتى هنتكلم معاه إزاى؟

مرسى يغسل المواعين!

الحكاية هكذا:

امتلأ الميكروباص تمامًا بالركاب، جلس السائق على مقعده وقال: الأجرة ٧٥ قرشًا ياجماعة.. ثار الركاب كلهم: الأجرة ٥٠ قرشًا فقط لا غير.. طلب السائق من ركاب سيارته النزول فرفضوا وأحدهم نطق: مش من حقك تنزلنا، وبعدين لم يحدث شي يجعل الأجرة ترتفع ربع جنيه مرة واحدة - أيْ أنه لو وُجد المبرر لربما وافق- ولماذا لم تخبرنا قبل أن نركب؟، وقال آخر أذكر ملامحه جيدًا: إحنا ماعملناش ثورة علشان السواقين -ضع مكان السائقين أيّ وظيفة تريد بما فيها رئيس الجمهورية- يتحكموا فينا ويفرضوا علينا اللى هما عايزينه.

تحرك السائق فى الاتجاه الصحيح للطريق فهدأ الركاب ظنًّا منهم أنه انصاع لهم، وفجأة لفّ من أول دوران: مش هتنزلوا يا جماعة ده آخر كلام يعنى؟ رد الجميع: طبعا آخر كلام مش هننزل إلا لما تودّينا للمكان اللى إحنا عايزينه، سار الميكروباص فى شارع السودان، وفى أول محطة فى الطريق الخطأ نزل اثنان من الركاب رأوا أن ما يحدث تهريج لا توجد منه فائدة.. ثم إنه لا أحد يعرف إلى أين يذهب السائق بالركاب؟

كرر السائق الكلام: مش هتنزلوا يا جماعة؟ ورد الركاب: إحنا هنطلبلك الشرطة..أخرج راكب تليفونه وطلب الشرطة ليسأله الشرطى النابغة: هوّ رقم العربية كام؟ تضايق الرجل تمامًا، وكاد يموت غيظًا وهو يقول: باقول

لكم العربية ماشية فى الطريق بسرعة جدًّا وأنا جوّاها هاعرف رقمها ازّاى؟ ثم أخبرهم باسم الشارع وزاد عليه بمكان كمين الشرطة القادم الذى يمكنه توقيف السيارة. تحديدًا أسفل كوبرى «عرابي» فى شارع السودان أوقف الميكروباص اثنين «بتوع كارتة» أجسادهم تُشعِرك أنهم يحملون الكوبرى فوق أكتفاهم، وحكى الركاب لهم المشكلة، لكنهم لم يفعلوا شيئًا.

فى تلك الأثناء العظيمة كانت إحدى السيدات من الركاب قد شتمت السائق بأمه وأبيه وزادت بأن خلعت حذاءها وضربته به مرتين على قفاه، وطلب باقى الركاب منها أن لا تسبه لأننا لازم نبقى محترمين مع السواقين!

نفس الراكب السابق وآخر اتصلا بالشرطة للاستغاثة بها مرتين متتاليتين، وكان اقتراحهما -أيْ الراكبين- إرسال سيارة شرطة توقِف الميكروباص فى المحطة القادمة لتحرير محضر بما يحدث.

وصل الميكروباص إلى محطة المحكمة ووقف فى نصف الطريق ليأتى مجموعة من البلطجية يقومون بإنزال كل الركاب رغمًا عنهم ليُفجَع الجميع، لكنهم حاولوا مرة أخرى بالوقوف أمام السيارة وإيقاف الطريق إلا أن البلطجية فرَّقوهم ليسرع الميكروباص بلا عودة، ويعتدى البلطجية على السيدة بالضرب بعد أن شتمت السائق، ويقول لها أحدهم (على طريقة الإسلاميين): هوّ إنتى لو ست محترمة تشتمى الراجل؟

انتهت الحكاية وتفرَّق الركاب وسار كل منهم فى طريقه.

مش حلوة طبعا ومطيّنة بطين وسمعناها كثيرًا، لكنها فى العموم تؤكد أن لا شيء تغيَّر فى الداخلية تحديدًا ولن يتغير.. هى الجهة الوحيدة المسؤولة عما حدث، لكن طالما قرارات الرئيس مرسى الأولى تأتى بهذه الطريقة التى تفرِّق وتقسِّم البلد إلى نصفين يكره أحدهما الآخر، فكيف سنتحدث عن تطهير الداخلية، فى وقت لا تفاؤل فيه حتى بـ«غسيل مواعين» للوزارة سيئة السمعة؟

ولا تَقُل لي: مش كل السواقين كده، لأن هذه الأمور كالأجرة والسير فى الطرق لا بد أن تكون محددة يعرفها السائق والراكب، حتى لا تحدث مشكلات يعلم الله كيف ستنتهي.

وقِسْ على الحكاية السابقة أمورًا كثيرة فى الحياة.

عمومًا.. كنت واحدًا من ركاب هذا الميكروباص واتصلت بالشرطة ثلاث مرات، وتضامنت كثيرًا مع الرجل الذى تحدث عن الثورة إلا إننى خذلته فى النهاية وقت مجيء البلطجية لأننى خفت، ورأيت فى عينيه انكسارًا لم أنسه حتى الآن، وأتمنى لو قابلته واعتذرت إليه.. لكن بماذا؟ وبأى مبرر؟

مرسى يغسل المواعين (٢)

مَن لم يغسل منكم المواعين فَلْيَرْمِنى بحَجَر.. ومَن كان يعتبر غسيلها عيبًا فأرجو منه أن لا يُكمل المقال، ويغلق الصفحة وسأكون مَدينًا له بالشكر لو ذهب إلى مكان -أو موقع- آخر، وبحث عن كاتب يرضيه وعلى مقاس دماغه.

فى المقال السابق الذى كان عنوانه «مرسى يغسل المواعين» فاجأنى القراء بكمٍّ من التعليقات، لا أدرى لها مصدرًا سوى أن الأشياء التى انتقدت عدم تَغيرها فى مصر حتى الآن -بعد أن مر أكثر من عام ونصف العام على الثورة- لا تقتصر فقط على وزارة الداخلية، بل إنها وللأسف تمتد إلى أدمغة كثيرين، فرغم أننى حكيت قصة سلبية جدًّا، ومشكلة يعانى منها الجميع، إلا أن أحدًا لم ينتقد أو يتعاطف مع ذلك.

فقط جاءت التعليقات واحدة ووحيدة على وهى أن الرئيس لا يمكن أن يغسل المواعين، ولا يصح تمامًا أن أقول عنه هذا، هو الذى قالت عنه زوجته إنه يساعدها كثيرًا فى الأعمال المنزلية.. فليقل لى أحدكم: أليس غسل المواعين من هذه الأعمال؟

حزين جدًّا، ليس للكَمّ الكبير من الشتائم والسباب الذى تلقيته، لكن لأن العقول جامدة لم تتغير وتدافع عن مرسى كما كانت تدافع عن مبارك، دون أيّ إدراك أن الرئيس وغيره من المسؤولين علينا نقدهم وتوجيههم ليَعدلوا فينا.. ألم يقل مرسيكم هذا فى خطابه الأول؟

الغريب أن القراء الذين يشتمون ويسبون، يدافعون ويتمسحون فى رئيس جاء من جماعة الإخوان، التى من المفترض أن ديانتها -وكل الأديان الأخرى- تمنع ذلك وتبغضه وتحرّمه أيضًا.

لا يعجبكم أن يغسل رئيسكم المواعين.. دعونى أقول لكم إنه لم يقترب من أيّ «طبق» حتى الآن، وواضح أنه لا يملك حتى سائلًا للغسيل، الداخلية التى عانت منها الجماعة عقودًا طويلة وعانى منها الشعب المصرى أكثر، تحتاج إلى تطهير وتغيير جذرى وشامل إلا أن كل الأمور تشير إلى أن مرسيكم لن يغيِّر وزيرها اللواء محمد إبراهيم، فقط لأن الجماعة أصبحت ترضى عنه، ونست كل ما حدث فى الشهور القليلة من مشكلات للمواطنين فى عهد هذا الوزير، آخرها وليست أولاها أزمة قسم شرطة مدينة نصر بين المحامين وضباط الشرطة، ولا داعى للتذكرة بما قاله إبراهيم فى مؤتمره الصحفى تعليقًا على حادثة السويس التى قُتل فيها طالب بكلية الهندسة على يد إسلاميين لم يصل الدين إلى قلب واحد منهم (الوزير أبدى تعاطفًا مع القتلة).

لن أفترض -كما يقول البعض- أن هذه التعليقات لجان إلكترونية تدافع عن الرئيس الإخواني، وسأتعامل معها على أنها حقيقية ومن أشخاص يحبون البلد ويريدون له خيرًا، لكن لم أقرأ لأحد منهم قولًا يحل المشكلة التى عرضتها، رغم أنها جزء من أربع مشكلات ينوى الرئيس مرسى حلها خلال المئة يوم الأولى، بل إنه تحدث عنها فى ثانى أيامه فى الرئاسة -أتحدث عن مشكلة المرور يا سادة- وقال إنه سيوليها اهتماما خاصًّا.

عودة إلى التعليقات التى كان من ضمنها ما يقول: كيف تقول ذلك عن الرئيس وهو يحفظ القرآن وسُنة النبى هو وزوجته وأولاده؟ رغم أن سُنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وسيرته تخبرنا أنه صلى الله عليه وسلم كان يرتق ثيابه بيديه ويساعد زوجته فى الأعمال المنزلية.. إذن فالأمر غير مخجل تمامًا إلا إن كنتم تريدون طاغية جديدا.. فهنيئًا لكم به.

قَعْدة على شرف مرسي

الأولى:

لم نجتمع منذ فترة طويلة.. سنتين تقريبًا.. الآن أصبحنا نتّفق فى أشياء كثيرة والاختلاف بيننا يكاد ينحصر فى مساحات ضيقة.. غالبا فى السياسة، خصوصًا مواقفنا تجاه مواقف ساستنا التى غالبًا أيضًا ما تكون مخزية ومقرفة للغاية.

جلستُ أنا وأصدقائى الثلاثة بعد غياب، ورغم أنها المرة الأولى منذ زمن فإن الأمور السيئة فقط هى التى سيطرت على «القَعدة».. راجَعْنا كل ما حدث منذ ٢٥ يناير الأول حتى «دوخة» محمد مرسى فى تعيين رئيس وزراء.

قبل ذلك عندما سافر أحدهم إلى الخارج، وذهب آخر للعمل بمنطقة سياحية، كان السفر والعمل بعيدًا عن هنا -أى القاهرة- هو الهدف، لا رغبةً فى أموال أكثر وإنما رغبةً فى العيش فى هدوء بعيدًا عن ألفاظ قبيحة وأشخاص أقل ما يُقال عنهم إنهم بلطجية، ونفوس هى نَكرة أصلًا قبل أن تكون مريضة، وفرص هى حقهم لكنهم لم يحصلوا عليها.

لذلك لم يكن غريبًا فى أثناء مراجعتنا لأحداث ما بعد الثورة، أن يكون أكثر حديثنا عن وطنٍ ينهار أخلاقيًّا، حتى أصبح السباب والشتيمة كلامًا عاديًّا فى حياتنا . ثم تحدثنا عن دولة كانت تسير قبل الثورة بلا قانون، فلما جاءت الثورة وأردنا أن نسيِّرها بالقانون وجدناه بطيئا وسيئا ولا يحاسب أحدًا، ولا يفرّق بين حق وباطل.

السفر إلى الخارج جعل أحدهم يريد أن يرى ميدان التحرير، وبعد نصائح كثيرة بعدم النزول، أصرّ، ولم أحب أن أسأله عما رآه فى الميدان وانطباعاته بعد الزيارة.

الثانية:

لم تختلف عن الأولى كثيرًا.. أصدقاء لم يجتمعوا معًا منذ عام أيضًا.. وللغرابة كانت موضوعات الجلسة الثانية هى نفس موضوعات الأولى، وخرجتُ منها أكثر كآبة، وكأنه حُكِم علينا أن نكتئب بسبب مرسى وجماعته وخيرته البقال الشاطر جدًّا. فى «القعدة» الأولى لم يكن هناك رئيس وزراء، وفى الثانية كان موجودا وبِلِحية كمان [8]، لكن هل تغير الحديث بين الأصدقاء؟ لا بالمرة، وكأن مرسى يضع «جالوسا من الطين» فوق رؤوسنا، لا يأتى برجل يغيّر به أمورًا مقلوبة وأحوالًا معوجّة.

من الجلسة الثانية أحكى قولًا عندما فكرت فيه كثيرًا بدا لى لطيفًا، يشير إلى أننا دولة متخلفة وليست من دول العالم الثالث، وكذلك أن مصر بمرسيها الآن تتقدم فقط إلى داخل «الجماعة»؛ ففى إحدى الدول الأجنبية، لك كقائد سيارة مجموعة من النقاط، هى كما وصف صديقى تمثِّل حياتك، لأن هذه النقاط التى تنقص بمخالفاتك المرورية أيًّا كانت، قد تجعلك لا تحصل على وظيفة إطلاقًا رغم أنك مؤهَّل علميًّا لها، ومهما حاولت، فقط لأن الجهة التى سيتم تعيينك بها سوف تطَّلع بالتأكيد على عدد هذه النقاط المرورية ومن ثم تجد أنك مخالف لقانون المرور، فلا تقبلك (إذا كنت تخالف القانون فى الطريق وتضرّ نفسك وحيدًا، فماذا ستفعل فى وظيفتك ومع الآخرين؟)، نفس الأمر لو احتجت إلى قَرض من البنك، سيرفض البنك طلبك لأنك غير ملتزم.. ما الذى يضمن لهم انتظامك فى السداد وأنت تسير مخالف؟!

ما الحل؟

من ناحيتى فقد قلت لأصدقائي: «بلاش نتقابل تاني».

---

8 هو الدكتور هشام قنديل ، عمل وزيرا للرئ من يوليو ٢٠١١ وحتى يوليو ٢٠١٢، ثم رئيساً للوزراء حتى ٨ يوليو ٢٠١٣.

لماذا تحوَّل مترو الأنفاق إلى نقْلة غير حضارية؟

بينما ينادى المذيع الداخلى لمحطة مترو فيصل: «نؤكد لسيادتكم انتظام حركة قطارات المترو فى خط (المنيب–شبرا الخيمة)»، يقف الركاب داخل قطار المترو المتوقف على المحطة منذ ما يزيد على نصف ساعة والعَرَق يتصبب من وجوههم، أضاف إليه قول المذيع ضحكات ساخرة شريرة ولعنات جديدة- قديمة على الحكومة ومواصلاتها عمومًا، فى الوقت نفسه -الذى تم تأكيد انتظام حركة القطارات فيه- كان موظفو شباك التذاكر قد غادروه، وأصبحت المحطة فى حالة فوضى ما بين اختلاط أصوات الركاب بالموظفين بالباعة الجائلين الذين يملؤون جنباتها. هذه تفاصيل قليلة من إهمال كبير وكثير يحدث فى مترو أنفاق القاهرة الكبرى أو كما هو مكتوب فى أكثر من محطة: «مترو الأنفاق هو النقلة الحضارية الأولى للقرن الحادى والعشرين»، وهى عبارة كانت حقيقية بالفعل فى سنوات المترو الأولى وشاهدناها جميعًا ولمسناها عن قُرب. والآن.. لا يمكن أن نطلق على هذه المواصلة السريعة والأهم فى القاهرة أنها نقلة حضارية، فمن محطة إلى أخرى نشاهد كَمّ الإهمال والتردِّى الذى وصلت إليه وسيلة المواصلات العامة المفضَّلة لدى كثيرين «أكثر من مليونَى راكب يوميًّا»، حيث تمتلئ محطات المترو بالباعة الجائلين الذين وصلوا ببضاعتهم فى بعض المحطات «فيصل والعتبة وأنور السادات» إلى جانب شباك التذاكر، ويغلقون سلالم الدخول فى محطات أخرى «الشهداء وجمال عبد الناصر وكوبرى القبة وحلمية الزيتون»، دون أن يتدخل أحد لمنع ذلك، وكأن الباعة أصروا على أن يقيموا مولات خاصة بهم داخل المحطات.

بعد أن تعانى كثيرًا لتحصل على تذكرة لسوء تنظيم الركاب لأنفسهم تارة

وانشغال قاطعى التذاكر دومًا فى أمور أخرى غير عملهم، تصل إلى بوابات العبور التى يقف على جنباتها الآن شباب ليسوا موظفين فى مترو الأنفاق لكنهم من شركات خدمات استعانت بهم إدارة المترو لمراقبة الركاب فى أثناء عبورهم البوابات دون سبب واضح لأن المترو نفسه يوجد به موظفون فى المحطات يعملون مراقبين! هؤلاء الشباب أنفسهم هم مَن يقومون بجعلك لا تستخدم التذكرة فى أثناء الخروج عن طريق فك البوابات وجعلها لا تعمل فيعبرها الركاب بعد إلقاء التذاكر فى سَلّات قمامة فى بعض المحطات وفى الأرض فى أغلب المحطات الأخرى.

أما داخل القطارات فلا فرق كبيرًا بينها وبين خارج المحطات، الباعة يتجولون لعرض بضاعتهم ويزاحِمون الركاب وربما يركبون المترو بلا تذاكر؛ تعاطفًا من العاملين بالمحطات! ويشعر الركاب أنهم فى «ساونا» يوميًّا، ومَن لا يسير على برنامج للرجيم القاسى فَحَرّ المترو كفيل به، والأفضل أن تقوم شركات المترو بعمل إعلانات تليفزيونية للترويج لهذا الرجيم المجاني. يقول مسؤولو المترو إن عربات الخطين الأول «حلوان – المرج» والثانى «شبرا الخيمة – المنيب» مجهزة فقط بالمراوح وليست مكيفة، والحقيقة التى يؤكدها الركاب وتظهر آثارها على ملابسهم بفعل العَرَق، أن المراوح لا تعمل والتهوية الوحيدة تأتى من شبابيك العربات التى تأتى بخليط من الحَرّ والتراب من الخارج.

انتظروا.. هذا ليس كل شيء فهناك أمر مهم، الركاب ومسؤولو المترو شركاء فيه، وهو القمامة داخل العربات أو على أرصفة المحطات، عاملو النظافة اكتفوا «بتسييق» الأرضية دون نظافة حقيقية تجعل من المترو وسيلة لنقل الأمراض لا الركاب، والركاب أنفسهم يساعدون فى ذلك عنادًا أو ردًّا لظلم -التأخر والخدمة السيئة- بظلم آخر. ركاب المترو حاليًّا لا يرغمهم شيء على ركوبه حتى سرعته التى جعلت البعض -من قبل- يتركون سياراتهم ويركبونه بديلًا حتى يرحموا أنفسهم من عناء الوقوف فى الإشارات والبحث عن رَكْنة

«كويسة»، بدأت فى الانهيار الفترة الأخيرة بفعل سرقة الكابلات مرة وانقطاع التيار الكهربائى مرات عديدة، وبطء غير مبرَّر ومفتعَل من موظفيه سائقين وقاطعى تذاكر ومراقبين.

لا نريد ردًّا من مسؤول، أو قولًا من آخر، لكن فقط خدمة جيدة نستحقها جميعًا فى زمن الإخوان.

جماعة الصوت العالي

خُذْ مثالًا.. يقول كثيرون إن مرسى ليس مؤهَّلا للرئاسة؟ -وهذا حقيقى لكن ليس له علاقة بموضوعنا- ويدللون على ذلك بعدم قدرته على تنفيذ وعود المئة اليوم الأولى التى أكد لناخبيه تنفيذها، فيتخذ مرسى قرارا بتنحية العسكريين الأهم وإحالتهم إلى التقاعد -وهو قرار موفَّق- تبدأ الآلة الإعلامية الإخوانية فى التضخيم من الأمر وتحميل القرار أكثر من حجمه بكثير، ويكتب الإخوان وينشرون ويتحدثون فى الشوارع لآخرين ليسوا أعضاء بالجماعة عن القرارات، ثم يحشدون أنفسهم فى الميادين لتأييد المرسى وتدعيمه، ثم ينتج عن هذا لغط كبير فى الشارع واختلاف أكبر على القرارات، ويصدقها كثيرون على غير النحو الذى جاءت به.

مَن تسبب فى كل هذا؟ مَن جعل القرار -وهذا مثال وليس كل شيء- لا يُفهم بقدره وموضعه الحقيقي؟ فى رأيى.. الصوت العالى للإخوان.

كيف؟ سوف أقول لك، لكن دَعْنا بداية نسأل: لماذا الصوت العالي؟ لماذا تحول من نبرة كلام إلى سياسة وأفعال وأقوال حتى إن قيلت بنغمة أقل مما نعتقد أنها صوت عالٍ؟ بالتأكيد الأمر ليس دليلًا على ضعف موقفك فعلًا كما هو مدوَّن على ظهر غلاف كراسات المدرسة.. هل هو أمر أخلاقى أم سياسة ينتهجها البعض لإبطال وإضعاف المنافس أو مَن يقف أمامه بغضّ النظر عن أيّ شيء، أم أن الصوت العالى سِمة أساسية فى دولة متخلفة -أيوه متخلفة وجدًّا كمان- مثل مصر؟ أنا شخصيًّا مع الفكرة الأخيرة وأؤيدها تمامًا.

هى إذن فى العموم سياسة فى مصر، ولا علاقة فعلية لها بالغضب، فحتى بعض الغاضبين حالمون -زى مرسى كده- لكن لا أعرف مَن أنتج هذه السياسة، ولماذا تتحكم فينا إلى هذا الحد حتى وصل حل الأمور وتخليصها إلى «خدوهم بالصوت»؟ لا تبدأ الفكرة عند استخدام النبرة العالية فى الكلام فى مجال حياتك (عملك ومنزلك وعلاقاتك مع الآخرين)، مرورًا باستخدامها دالَّة على العافية «أى حد هيتكلم فى المنطقة هاطلّع... » و«طب يبقى يتكلم هوّ كده وأنا أنفخه».. وطبعا كله هراء وعندما تحدث «خناقة» فعلية مع هذا الشخص ستجده أول من يُضرب! إنما هى محاولات للانتصار وفرض الأفكار.

هنا.. الجميع بلا استثناء يمارس هذه السياسة.. فى السياسة نفسها يملأ رجالها الدنيا كلامًا لا فائدة منه، تجلس وتفكر طويلًا ما هى حتى فائدة هذا التصريح أو ذاك، فلا تجد له أيّ لازمة. الأفضل أن ينتج أحدهم خطة -حتى لو اتضح فى ما بعد أنها خاطئة- وقتها فقط سيكون أفاد وطنًا، يقول هو إنه يحبه. خذ الرئيس مرسى مثالا وَعِدّ -أى احسب- خطاباته منذ أن بدأها فى تليفزيون الدولة ليلة فوزه بالرئاسة حتى ليلة القَدْر، واخرج لى منها بشيء مفيد، بخطة يتم تنفيذها.. لا شيء.. وكأن روح أحمد شفيق تلبّست الجميع «أقوالا فقط».. لكن أمام الناس الرئيس يخطب ويصرخ ويندد بصوت عالٍ.. ولا فائدة.

اقرأ مثلًا تعليقات القراء -خصوصًا المتأسلمين منهم- على مقالات الكتاب.. تَتبّعها وحاول أن تتفهم، مَن أوصل هؤلاء إلى الإنترنت أصلًا لكى يفعلوا فيه وبه هذا؟ ومَن قال لهم إن هذه التعليقات بهذه الطريقة لها فائدة؟ كيف ستردُّ كاتبًا عن فكرة أو تقوِّمه أو تعارضه، وأنت كل تعليقك على مقاله يتلخص فى صوتك العالى (سب أمه وأبيه ومَن علموه ومَن جعلوه يكتب)؟ هل أنت راضٍ عن نفسك بهذا (بترتاح يعنى بعد ما تشتم)؟ الأَوْلَى والأهم أن تعارض هذا الكاتب إن كنت تريد أن تثبت خطأ كلامه، وهنا تحدث الاستفادة للجميع.. نسيتُ أنك أصلا لا تعرف معنى الاستفادة! فقط صوتك عالٍ.

مُدرِّسة العلوم تقصّ شعر الأطفال بما لا يخالف شرع الله

الصغيرات تعشقن شعورهن، فالطفلة منذ الرابعة تدلل شعرها، وتعتنى به فهو العلامة المميزة لها كأنثى -حسب إدراك الطفلة- فماذا إن تم قصه؟ ومِن شخص آخر بدافع العقاب؟ هنا لا تسأل عن نفسية الفتاة التى يحدث معها هذا، خصوصًا لو كانت طفلة صغيرة لم تتعدَّ ١٢ عامًا، يمكنك أن تسأل فقط عن القهر الذى تشعر به، أو القسوة، والتزمُّت الذى يعيش فيه مَن قام بقص شعرها. الغريب أن الواقعة لم تكن بداخل السجن كما يمكننا أن نتصور للوهلة الأولى، لكنها داخل دار علم، مَدرسة مُفترض أن يتعلم التلاميذ فيها كيفية احترام الآخرين وحرياتهم، ولا ندرى أيُّ حقٍّ هذا الذى استعملته مُدرسة مادة العلوم بالأقصر لتحاسب الطفلتين «علا منصور قاسم» و«منى بربش الراوي» لأنهما لم ترتديا الحجاب، وتقوم بقص شعرهما؟ بل ما الحق الذى تراه هذه المُدرسة فى أن تفرض الحجاب على تلميذات فى الصف السادس الابتدائي، أم أن هذا إضافة جديدة إلى سلسلة أحداث وزارة التعليم من «الشذوذ الجنسي» الذى صرَّح به وزيرها الدكتور إبراهيم غنيم لجريدة «التحرير» حينها، وصولًا إلى هذا الشذوذ الفكرى فى التعامل مع الأطفال وإجبارهم على ارتداء ملابس معينة؟ أم أن المُدرِّسة تأثرت بتصريحات غنيم نفسه عن ضرورة ضرب الطلاب فى المدارس وزادت عليها بقص شعورهن؟ وهى للغرابة نفس تصريحات وزير التعليم الأسبق أحمد زكى بدر عن موافقته

على الضرب فى المدارس، والتى حدثت بعدها أكثر من واقعة اعتداء وضرب مبرح من المدرسين للطلاب. المتغافلون فقط هم من ينظرون إلى هذه الواقعة فى مثل هذا الوقت بالذات على أنها تصرُّف فردى من معلمة منتقبة، لأن حقيقة الأمر أن هذه المعلمة تضع فى بالها بالتأكيد أنه لا أحد سيحاسبها لأنها تريد -كما هو واضح من تصرفها- تطبيق شرع الله!، ولربما ستكون هذه إجابتها حين التحقيق معها فى النيابة، ومديرية التربية والتعليم، كما أن هذه المدرسة ليست بعيدة عما يحدث فى البلد من انتهاك الإسلاميين للحريات، وعلى رأسها الأمور التى يقولون إنهم يريدون تنفيذ شرع الله من خلالها، ولا أفضل من مسألة الحجاب بالنسبة إليهم لتكون مثالًا على ذلك.

يحقّ تمامًا لأهل الطفلتين رفع قضية تعويض على وزارة التعليم والمَدرَسة، بل وواجب فى ظل المسوَّدة الأولى للدستور التى لم تذكر المرأة فيها سوى فى مادة واحدة هى المادة (٦٨) «تلتزم الدولة باتخاذ كافة التدابير التى ترسخ مساواة المرأة مع الرجل فى مجالات الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وسائر المجالات الأخرى دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية»، والتى يعنى تطبيقها أن «علا منصور قاسم» و«منى بربش الراوي» ستجلسان فى البيت قريبًا لتستمتعان بقصّ شعرهما فقط.

أمر آخر يثير اليأس والإحباط فى الواقعة هو أن المعلمة تُدرِّس مادة العلوم، أيْ أنها تُعلِّم الأطفال كيف يفكرون، وأن يتخذوا قراراتهم بناء على أن (١+١=٢) وليس بناءً على آراء شخصية، فلربما كان أَولى بالمُدرِّسة -وهذا ليس حقها- أن تعرِّف الأطفال بالحجاب بطريقة جيدة إن كانت تريد أن تحببهن فيه، ولتختر كل منهما ما تريد، ووقتها ستكون بهذه الطريقة أدت رسالتها الدينية إن كانت تعتقد أنه مفروض عليها ذلك، كما أنها فى الوقت نفسه ليست مدرِّسة لغة عربية أو تربية دينية.

لا يمكن الاكتفاء بالتحقيق فقط فى هذه الواقعة سواء من قِبل النيابة أو مديرية التعليم، فالأَولى بالوزير إن كان يريد تعليمًا أفضل لأبنائنا، أن يقيل

المُدرِّسة، وتعيين مدرِّس أو مدرِّسة بدلا منها، ممن يتظاهرون من أجل التعيين أو إخصائى نفسى حقيقى -مش يبقى بتاع دراسات وإخصائى نفسى فى نفس الوقت- يعالج الطفلتين من الآثار النفسية التى ستصيبهما بسبب قص المدرِّسة شعرهما، وليكن هناك معلم لو وقف له الطلاب عند دخوله الفصل فلأنه يكاد يكون رسولًا بالفعل.

هل ينام مرسي مرتاحًا؟

هنبدأ من الآخر.. لم ننسَ ما سبق بالطبع، لكن لنتحدث عما وقع ويقع الآن أمام أعيننا. فى أحداث «محمد محمود» الثانية استُشهد جيكا[9] فى القاهرة، ولم يتركه إسلام مسعود يذهب وحيدًا، سمع صرخته من دمنهور وغادر هو الآخر، وهناك نجيب الذى يرقد فى مستشفى «الهلال» بين الحياة والموت.. فهل سمع الرئيس عن الثلاثة وغيرهم من المصابين بإصابات خطيرة، أم أنه كالعادة، سيتعامل وكأن لا شيء يحدث فى الوطن؟!

إن كانت أحداث «محمد محمود» الأولى يا سيادة الرئيس الإخوانى لم نصل فيها إلى متهم حتى الآن، ومثلها أحداث قتل وعنف الـ١٨ يومًا الأولى من الثورة، لعدم كفاية الأدلة -التى لم تطلب حضرتك استكمالها رغم وجودك فى المنصب منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٢ أى مرّت أربعة أشهر- فهل تأمر وزير داخليتك الآن أن يقدم لك قاتل جابر صلاح، ومُطلق الرصاص على أحمد نجيب؟ وحقيقة من قتل إسلام مسعود؟ وأن تجيبك جماعتك -بما أنك تقول «أنا رئيس لكل المصريين»- عن كيفية استعانتها بطفل عمره ١٥ سنة فى تأمين مقراتها؟ -أعرف جيدا أن جماعتك لا تضع عُمْرًا محددا للطفولة فى دستورها الأعمى- لكن لتقل لنا أنت يا ابن «الحرية والعدالة».. هل يقبل حزبك الذى ترشحت عنه لرئاسة الجمهورية بأعضاء أقل من ١٨ سنة؟

إذن هل شاهدت جنازة جيكا وإسلام فى الميادين؟ هل تنام مرتاحًا وأنت لم تأتِ بحقهما؟ حقيقةً أنت لم تأتِ بحق أيّ شهيد قلت إن دمه فى رقبتك

---

٩ هو جابر صلاح جابر من مواليد ١٩٩٥، واستشهد فى نوفمبر ٢٠١٢ على يد داخلية الإخوان وقتها.

منذ شهداء رفح فى رمضان وشهيد الشرطة فى قضية تجارة السلاح بالهرم، ثم شهداء سيارة الأمن المركزى فى سيناء، وأوتوبيس الأطفال فى منفلوط.. حقيقة الأمر أن الشهداء فى عهدك يزدادون يومًا بعد الآخر نتيجة إهمالك وتقاعسك عن أداء عملك الفعلى الذى جئت من أجله.. وهل تعرف أصلًا ما وظيفتك بالضبط؟

الإجابة عن السؤال السابق تدفعنا إلى الكلام التالي...

إذن، تأكَّدَ مَن لم يكن متأكدًا أن الرئيس مرسى لا يريدنا شعبًا يحكمه بل عبيدًا يأمرهم فيطيعوا، لا نطيعه هو فقط بل هو وجماعته معًا، وهذا والله الفشل والحماقة بعينها، دَعْك من فكرة المقارنة بين مبارك ومرسى فى كل ما يحدث، لأنه للأسف فقد يوصلنا مرسى إلى فشل أكبر، فالثانى تسلّم البلد بعد ثورة، وكان جميع من فيها فى اشتياق إلى أن يغيِّروا الوطن بأكمله لكنه غيَّر فقط أوضاع الجماعة، وتأكد لنا أيضًا أن ما يحدث الآن فى مصر بسبب قرارات وتوجهات الرئيس كان جزءًا من برنامجه؟ نعم -بالنسبة إليَّ على الأقل- فلقد ترشح مرسى للرئاسة ببرنامج خفيّ لا يعرفه سوى هو وجماعته التى تتظاهر تأييدًا لقراراته -التى تُوصف بأنها ثورية قبل صدورها- قبل إعلانها بـ٢٤ ساعة، ولذا فها هو يعيش وحيدًا ومنفصلًا عن الشعب، لا يراه ولا يسمعه ولا «فى باله»، لأنه لو كان يراه كان سيشعر أن مقرات الحزب الذى خرج منه تحترق بنفس الطريقة التى احترقت بها مقرات الحزب الوطنى المنحل، ولو كان يسمع لتأكَّد بنفسه أن هناك مَن يقول «الشعب يريد إسقاط النظام»، وهو بالتأكيد نظامه الإخواني.

الرئيس بالطبع سيقول إن المتظاهرين يريدون إسقاط نظام مبارك.. لا يا ريس هم يريدون إسقاط نظام المرشد.

دَعْكم ممن يقولون إن المشكلة فى مَن حول الرئيس، لأنه لا أحد يتحمل القرار سوى محمد مرسي، حتى إن كنا نفهم جميعًا أن مكتب الإرشاد وخيرت بك يحكمون مع الرجل وربما يتخذون القرار بدلًا منه، فالحقيقى أن الرئيس

الفرعون الجديد هو بذاته الذى يقول يوميًّا كلامًا جديدًا يمسح به كل وعوده السابقة أيام الانتخابات، لكنه فى كل هذا الكلام لا يقول لنا إن آية المنافق ثلاث منها «إذا وعد أخلف أو إذا حدَّث كَذَب».

هل عرف مرسى ليه «ممنوع دخول الإخوان»؟

حقيقة الأمر أننى لا ألوم نفسى إطلاقًا كونى أفكر فى الرئيس مرسى وتصرفاته أكثر من تفكيرى فى الأكل مثلًا، ربما هذا لأن شخصية الرئيس وتصرفاته مثيرة للتفكير أكثر من كل الأكلات التى قد يفكر المرء فى تناولها.. دَعْك من هذا ولنذهب للرئيس الذى يعيش نشوة الاتفاق الأمريكى الإسرائيلى القطرى التركى المصرى الحمساوى على وقف إطلاق النار فى غزة.. وهو الاتفاق الذى تم بنفس بنود اتفاق مبارك أيضًا فى أثناء ضرب غزة عام ٢٠٠٨، لكن ما علينا يا ريس.

ثم وأخيرًا بعد أن فرغ الرجل من غزة وإسرائيل تذكَّر أن هناك شعبًا انتخبه هو ليحكمه، ولذا مَنَّ عليه باجتماع مع رئيس الوزراء ووزيرَى الداخلية والعدل، ليناقش معهم الأوضاع الداخلية خصوصًا أحداث «محمد محمود».. الحمد لله أن تذكَّر ابن مصر البار الدكتور محمد مرسى أن هناك ما يقرب من ١٢٠ مصابًا وقعوا فى اشتباكات بين رجال جمال الدين [١٠] والمتظاهرين، وأن هناك شهيدًا هو جابر صلاح مات لأنه أُصيب بطلق نارى فى جذع المخ.. آه! كم أتمنى أن يكون الرئيس قد اطّلع قبل الاجتماع فعلًا على تقارير تقول له إن هناك شهيدًا جديدًا فى «محمد محمود»، أو أن هناك شهيدًا جديدًا فى عهده.

ولأن الرئاسة لم تخرج من هذا الاجتماع إلا ببيان فقير فلنا أن نسأل: هل سأل الرئيس عن الأحداث؟ ولماذا وصلت إلى هذا الحد؟ هل سأل مرسى وزيرَ الداخلية عن ضرب المتظاهرين أو وبَّخه على ذلك؟ وهل سأله عمن أطلق النار على جابر صلاح أم أن الرئيس يكره جابر لأنه من «٦ أبريل» التى

---

١٠ هو اللواء أحمد جمال الدين، وزير الداخلية وقتها.

تراجعت عن دعمها له بعد أن خذلها؟ وهل شعر -المفروض يبقى متأكد- مرسى أن الداخلية لم تتغير وأن وزيرها اللواء محمد إبراهيم هو نفسه الذى كان يقمع المتظاهرين فى أسيوط وقت الثورة ليس هو الضابط الكفء الذى يمكنه أن يرأس وزارة مثل الداخلية بعد الثورة؟ هل قال للوزير بصوت عالٍ: لماذا تتعاملون مع المتظاهرين بهذا الشكل؟ وهل سأل وزير العدل عن القانون فى كيفية التعامل مع المسيرات الاحتجاجية؟ وهل سألهم عن لافتة «ممنوع دخول الإخوان» المعلّقة فى الشارع وسبب تعليقها؟ وهل شعر الرئيس بأن موقفه -لو كان يقدِّر أن هناك شعبًا يحكمه- أصبح سيئا نتيجة الأحداث السيئة المتكررة؟ وبما أنها «قَعْدة» هل سأل بالمرَّة عن أوتوبيسات المدارس وأكد على وزير الداخلية ليؤكد بدوره على المرور أن لا تزيد حمولتها على المفترَض؟ وبالمرَّة هل فكّر مرسى أنه قال كلامًا كثيرًا عن النظام السابق وها هو يتكرر بحذافيره فى عهده... ألا يستحيى هذا الرئيس؟

هنا لنا أن نتذكر أن وقت أحداث «محمد محمود» الأولى العام الماضى كان الإخوان بمن فيهم الرئيس محمد مرسى يعتبرون المتظاهرين بلطجية، ووقتها أيضًا ذهب مرسى والكتاتنى إلى مكتب رئيس الوزراء كمال الجنزورى لتهنئته بالمنصب!

ماذا كان يدرِّس الدكتور مرسى للطلبة؟

نَحِّ الثورة جانبًا وقل إننا انتقلنا من حكم أمانة السياسات والهانم، إلى حكم مكتب الإرشاد وخيرت؛ ولذا وصلنا إلى ما نحن فيه.. فهل هناك أسوأ وأسود من الأيام التى نعيشها حاليًّا؟ مررنا بأيام سيئة بالفعل منذ مجيء مبارك إلى الحكم حتى ذهابه وتنحّيه -لن نتحدث عن الثورة ولنتركها جانبًا الآن ونتعامل مع الواقع المرير- لكن وللأسف النظام الجديد أو الجماعة الجديدة تصر على أن تثبت لنا أن مبارك هو مَثَلها الأعلى فى إدارة شؤون البلاد وأقصى طموحها أن تفعل شيئًا فى كل موقف تمر به يجعلنا نقارنها به، وأن الاختلاف الوحيد بينهما هو أن «الإخوان» تلصق كل قرار تتخذه هى وقيادتها العليا ويجد اعتراضًا ما، بالدين، فهى ربما الجماعة الوحيدة فى العالم التى إن اتفقنا معها على شيء نَسَبَتْه إلى ديمقراطيتها وتقبلها للآخرين، أما إن اختلفنا معها فتقول لنا: «هل تعارضون الله؟!».

وبما أننا جعلنا الثورة تقف على «جنب» فيجب أن نعترف الآن أن مصر يحكمها رئيس فاشل حتى أخمص قدميه هو محمد مرسى ومعه نائبه ورئيس وزرائه ووزراؤه ومحافظوه ورؤساء مدنه ورؤساء قُراه، مسؤولون فشلهم أدى بنا إلى كل ما يحدث من مصائب فى مصر الآن؛ فهم مَن يحكموننا لا أشخاص من كوكب آخر. محمد مرسى الذى فضلًا عن كونه شخصا غير مسؤول جاء بكمّ هائل من المسؤولين الذين لا يستحيون تمامًا من إعلان حماقاتهم علينا علنًا دون أيّ خجل من كونهم فى السلطة، ومن المفترض أن يكونوا رجالًا «قَدّ المسؤولية».

مرسى وجماعته وإخوانه هم المسؤولون الآن عن وضع سيناء المزرى بعد أن استبدلت الجماعات التكفيرية بقوات الاحتلال فيها، وعن حوادث القطارات والعمال المُضربين فى أماكن كثيرة، وعن أوضاعنا الاقتصادية السيئة والأسعار الغالية، وعن الداخلية التى تؤكد لنا يوميًّا أنها لن تحترمنا، ولن تحترم القانون يومًا ما... عن أشياء كثيرة بسيطة كان يمكن حلها فى أقل من مئة يوم، لكن مَن يسمع ومَن يقرأ فى دولة رئيسها دكتور متخصص فى الفيزياء، لم نشعر معه أنه فكّر بطريقة علمية مرة واحدة!

يخطب مرسى جمعةً وسبتًا وفى الأعياد وفى رأس السنة الهجرية وفى المصائب أيضًا، كما فعل مع حادثتَى قطار وأوتوبيس أسيوط، لكنه ولا مرة واحدة قال جديدًا سيحدث، حتى إنك لو بحثت عن خطب الرئيس لتعرف منها معلومة حقيقية، فلن تجد سوى أن مرسى يقدّر «بتوع الشاي» على الدائرى فى خطابه الأول، وسيتابع تحقيقات حادثة أسيوط فى خطابه الأخير، لا يقول لنا مرسى إنه سيفعل بشكل ما شيئًا ما فى المشكلة الفلانية، وبالتالى نقتنع أنه سيحلها.. ويا للعجب فرغم أنه أستاذ جامعى كان يدرِّس لطلبته مادة تعتمد أساسًا على أن (١+١= ٢)، فإنه عندما أصبح رئيسًا تحوَّل إلى رجل يحبنا ويفكر فينا جميعًا ويهنِّئنا فى المناسبات، دون أن يقول الأهم.. كيف سيطعمنا؟ أو يوفر لنا حياة كريمة؟ أو تعليمًا جيدًا؟ أو قطارًا آدميًّا؟ وشرطة تنتشر فى كل مكان حامية للشعب لا «مخزوقة» له ومفتشة فى جيوبه؟ أو يرد حتى على سؤالنا: أين ذهبت الدماء التى قال إنها فى رقبته؟

لا يقول مرسى كل هذا.. فماذا كان يُدرِّس للطلبة؟

عيبٌ عليكم آلَ مكي

القَصْر يُغيِّر البشر وهو باقٍ مكانه..

يدخل الرجال إلى قَصْر السلطة -فى مصر أم الدنيا طبعًا- «معتدلين»، ثم يتفرعنون داخله ويتحولون إلى رجال آخرين يكذبون وينافقون ويضحكون على الشعب.

على هذه العتبة يقف الرجلان محمود مكى نائب الرئيس وأحمد مكى وزير العدل.. هما مَن كانَ فى أوقات كثيرة سندًا للقضاء والوطن، إلا إنهما أصبحا لا يعبِّران إلا عن نظام غاشم يريد أن يقمع الجميع ويقيِّد حرياتهم.. ألا يستحيى الرجال؟ ألا يفكر آل مكى فى حالهم -قبل حالنا- ألا يعرفون إلى أين وصلوا بأنفسهم وبنا؟ ألا يفكرون فى تاريخهم ناصع البياض - قبل أن يتولوا مناصبهم فى عهد الإخوان؟

الكلام القليل الذى خرج وتحدث به المستشار محمود مكى يدعو للاستغراب والدهشة، رجل «استقلال القضاة» يدفن تاريخه بموقفه، ولا يقف بجوار الحق -الذى يعرفه ونعرفه- يقول المستشار النائب مكى -وللأسف طبعًا- إنه قد راوده بعض القلق من الإعلان الدستوري[11] -لاحِظ أنه قَلَق فقط ناهيك بأنه بعض- لكنه حصل على إجابات شافية من الرئيس تفسِّر الإعلان فارتاح له!

يا الله! نائب الرئيس ورجل القانون الذى يحكم بالأوراق ويتحدث عن الأفعال والأحداث الحقيقية لا الكلام المُرسل، جلس مع الرئيس أستاذ المعادن ليفسِّر له الإعلان.. وللغرابة فقد اقتنع مكى ويريد أن يقنعنا باقتناعه!!

---

١١ الإعلان الدستورى الذى أقره مرسي، ونصب من نفسه فيه رئيسا لا يلام على شيء، وقد كان بداية لاعتراض القوى السياسية على حكم الإخوان.

يزيد سيادة النائب كلامه المائع بأن المدة الباقية للإعلان هى ١٣ يومًا، كأنه عرف مسبقًا بنتيجة الاستفتاء بـ«نعم» على الدستور، ثم إن الرجل فى حواره مع التليفزيون واصل «هرتلة السلطة» بقوله إنه يعرف الأسباب والبواعث على إصدار الإعلان، كأننا شعب آخر أو عدو يريد أن يعرف الحقيقة فيخرج عليه الرئيس ونائبه لكى يؤكدا له «مش هنقول لكم..بس إحنا عارفين»!

ويزيد مكى فى تصديق الرئيس ويقول إن مرسى تعهد له بعدم استخدام المواد التى جاءت فى الإعلان، لكنه لا يسأل نفسه أو يسأل مرسى لماذا أصدر الإعلان إن كان لن يستخدمه ولّا هى «تلاكيك»؟

أما دستور اللجنة التأسيسية للإخوان فيعتبره مكى إنجازًا غير مسبوق كأن تيار الإسلام السياسى وجماعة الإخوان كتبوا دستورًا من الذهب ونحن نرفضه رغبةً وحبًّا فى التراب.. لم يعلّق النائب على السَّلق والحشو الذى فعله الإسلاميون فى الدستور فى ليلتين كاملتين أنهوهما بصلاة الفجر إمعانًا فى التدليس والنفاق!

ثم إن الرجل وأخاه، وهما من أهم قضاة تيار الاستقلال أيام مبارك، كانا قد وضعا مشروع قانون للسلطة القضائية يقضى باختيار النائب العام من خلال المجلس الأعلى للقضاء، لكنهما الآن وبعد أن أصبحا فى السلطة يريان إقالة النائب العام بهذا الشكل.. شيء عادى جدًّا وكأنه يتفق مع مشروعهما، والآن أيضًا يعارض نائب الرئيس والقاضى الذى كان مستقلًّا اعتصام القضاة الحالي، مذكِّرا بموقفهم فى اعتصام القضاة عام ٢٠٠٦: «وقلنا لن نخذل شعبنا، وقلنا إن المواطن لن يدفع الثمن حرصًا على هذا وكانت أعلى نسبة فصل فى القضايا فى تاريخ القضاء كله كانت فى الشهر اللى كان فيه اعتصام القضاء».

لا يوجد شك فى أن طالبًا فى السنة الأولى بكلية الحقوق يعرف أن إعلان مرسى الدستورى تغوُّل على سلطات القضاء ولا يحدث إلا فى جزر الموز وحكامها الذين يعيشون فى معزل تام عن شعوبهم.. ولا شك أيضًا فى أن هذا الدستور الذى يريد مرسى أن يستفتى الشعب عليه ينفع فقط الفراعنة الذين يحكمون شعوبهم بالسياط.

مرسى رئيس ناجح فى الفشل

«١»

المقارنة بين مرسى ومبارك أصبحت لا محل لها من الإعراب، حتى المقارنة بينه وبين أيِّ ديكتاتور آخر لا قيمة لها، بل إن المقولة المضحكة «الديكتاتورية لِّمت» تتحقق عن طريق هذا الرئيس الذى لم يرَ بلدُ الفراعنة حاكمًا مثله فى سرعة «التنفيض» لشعبه.

مرسى انفصل عن الشعب تمامًا بعد خمسة أشهر من حكمه.. مشهد هروبه من القصر مَرّ به مبارك بعد ٣٠ عامًا من حكمه، ولم يكن بهذه الطريقة المهينة. ليست شطارة فعلا من مبارك لكنها بلادة بالتأكيد من مرسى لأنه لا يرى الثورة ولا يسمع أهلها، رغم أنه صدّعنا تمسُّحًا بها وبشهدائها، هو فقط يُعبِّر عن رأى خيرت الشاطر، وسيِّدهما الأكبر الدكتور محمد بديع، وكما كتب أحدهم على «فيسبوك»: «مَن يعارض مرسى يقول (يسقط يسقط حكم المرشد)، ومن يؤيده يقول (يا بديع يا بديع.. إنت تؤمر واحنا نطيع)»، ليؤكد أن وجود مرسى فى السلطة هامشى للجميع، لا المؤيدون ولا المعارضون يظنون أنه يحكم البلاد.

قد يعتقد البعض أن مرسى وصلت إليه الرسالة حينما حاصرت الجماهير الحرة قصر الاتحادية.. لا ومليون لا.. فلو كان يسمع ويشعر أن له معارضين فعلا ما كنا نزلنا التحرير حتى، ولو كان مرسى رئيسا يتصرف كما يرى بنفسه ومن خلال مستشاريه لا من خلال مكتب الإرشاد لَتغيَّر الوضع ألف درجة وأكثر. لو كان الأمر عاديًّا فهل كان يستطيع مرسى الخروج لهذه الجماهير

المحتشدة أمام قصره -بما أن ٩٠٪ يؤيدون سياساته- ليتحدث لهم كما خطب فى أهله وعشيرته؟

هو رئيس ناجح بشكل غريب -يثير الدهشة- فى الفشل، وعلى الموسوعة العالمية للأرقام القياسية «جينيس» أن تنتبه إلى أننا نمتلك رئيسًا بارعًا تمامًا فى العودة إلى الخلف وإلى ما قبل عصر صدر الإسلام تقريبًا فى أفعاله وتصرفاته وطريقة معالجته لكل الأمور.

كل يوم يمر فى فترته الرئاسية أسوأ من الذى قبله، حتى إن الجميع فى أحاديثهم أصبحوا يقدمون أفكارًا له كان بإمكانه أن يقوم بها من أجل حل المشكلات التى تغرق فيها البلاد.

« ٢ »

لو حدث وتراجع الرئيس عن الإعلان الدستورى دون تراجع عن الدستور تمامًا وإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية فسيكون هذا هو «الفخّ» بعينه؛ فمطالبنا ومطالب الجماهير الحرة لا تتجزَّأ، ولا يمكن لأحد ولمرسى بالذات أن يضحك علينا مرة أخرى، وليعرف الجميع أن هذه هى المرة الأخيرة -ولنتعلم من الدروس السابقة- ولا تراجُع ولا استسلام عن مطالبنا، ولتتحقق كاملةً غير منقوصة.

شبِّيح فى قصر الرئاسة

«١»

«.. وإلا فالبقاء للأقوى، وفقط يمكنكم أن تحموا ثورتكم بهذه الطريقة».. هكذا قال نائب الرئيس محمود مكى فى مؤتمره الذى كان غطاء وخدعة لحرب الإخوان على المعتصمين أمام الاتحادية. يعلنها النائب، والقاضى المستقلّ سابقًا «هتافاتكم تجاوزت السقف المسموح».. أيُّ سقف يا نائب الديكتاتور؟ ومَن حدده أصلا؟ تَبَّت يدَ من يقول إن هناك سقفًا ومَن يحدده.

مكي، رجل الإخوان أو المبرراتى الجديد -حوار مع التليفزيون وآخر مع جريدة رسمية ثم مؤتمر صحفي- لا يرى مشكلة إطلاقًا فى أن يتحدث إلى الصحفيين ثلاث ساعات -كما أكد لهم فى بداية المؤتمر- فى الوقت الذى يعتدى فيه رجال شبِّيح الشرق الأوسط الجديد محمد مرسى على المتظاهرين السلميين.

مرسى هو كل رئيس ديكتاتور شبيح يقتل شعبه.

«٢»

لم تنسَ تيارات الإسلام السياسى بالكامل عنفها السابق، وفور أن وجدت نفسها بحاجة إلى الحديد والنار، سريعًا سريعًا بدأت تتصرف كأنها خارجة لتوّها من معسكرات التدريب.

فى الأحداث السياسية بدءًا من «جمعة كشف الحساب» حتى ما حدث أمام «الاتحادية» ظهر بشكل مباشر أن هذه التيارات تتبنى العنف حلًّا أساسيًّا

لجميع مشكلاتها السياسية مع الآخرين، داعمين أنفسهم بالفكرة التى تخدعهم بها قيادتهم «إن الله معهم فى هذا»، ومن ثَمّ هم يكبِّرون فى أثناء الاعتداء على الفتيات واقتلاع خيام المتظاهرين، وطبعًا للأسف هم فى السلطة الآن، أى تدعمهم مؤسسات الدولة (إن كانت فيها مؤسسات).

«٣»

يقول الكاتب محمد توفيق فى فصل «دور الغباء فى نجاح الثورة» من كتابه «الغباء السياسي»: «كان طبيعيًّا أن تسير الفترة الانتقالية على نفس درب مبارك، فالإنكار للحقيقة والعناد مع الرأى العام والانعزال والبطء فى اتخاذ القرار، كأن شيئًا لم يحدث، وكأن الثورة لم تقم».. ونضيف إلى ما قاله محمد توفيق أن تصرفات مرسى وعناده واستعانته بميليشيات جماعته لقمع رافضى سياساته تؤكد أننا نمر بمرحلة -وإن كانت مَشاهِدها ركيكة وكارثية ومؤذية- فإننا قد نخرج منها وقد تَخلصَّنا من الاستقطاب الدينى الذى تمارسه تيارات الإسلام السياسي.

«٤»

فكرة أن نَصِفَ مَن يتم الاعتداء عليهم بأنهم معارضون للإخوان أو الإعلان أو الاستفتاء، سيئة، لأنه لا يوجد أصلًا سياسة للإخوان حتى نختلف عليها. أن تكون معارِضًا أو مؤيِّدًا فهذا يستلزم وجود خط معين يسير عليه الحاكم، فيلتفّ حوله البعض بينما يعارضه آخرون، لكن هنا فى موقف الإعلان الدستورى ودستور الإخوان الذى أعدّته الجماعة بمساعدة خلاياها النائمة ممثلة أكثر من شخصهم لا يظهرون كإخوان صراحة، تأكد أنك برفضك لهذه السياسات لست معارضًا، بل أنت شخص معه كل الحق ويرفض كل الباطل الذى يمارسه الإخوان بمساعدة ممثلها محمد مرسي.

قرارات منتصف الليل

فيمَ كان يفكر الرئيس عندما أقرّ التعديلات الضريبية التى ترفع أسعار أكثر من ٥٠ سلعة مرة واحدة، وبِنَسب غير عادية؟ هذا صباحًا.

وفيمَ كان يفكر الرئيس عندما ألغى قرار التعديلات الضريبية التى ترفع أسعار أكثر من ٥٠ سلعة مرة واحدة، وبِنَسب غير عادية؟ هذا مساءً!

قرار مرسى برفع الأسعار نُشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢، على أن يتم العمل به فى ٧ ديسمبر ٢٠١٢، رغم أن عدد الجريدة نفسه أُرسل إلى مشتركيها فى ٩ ديسمبر ٢٠١٢، وهو ما يجلعنا نتساءل عن كذب الرئاسة المتتالى والمتوالى حتى فى نشر القرارات الرئاسية فى الجريدة، ولا يمكن لأحد القول إن الجريدة هى التى تأخرت؛ لأن فكرة نشر الخبر بتاريخ قديم تحدث منذ أيام النظام القديم واستعملها حكام البلد فى أكثر من قرار وها هو ذا مرسى يكمل المسيرة.

مَن جعل مرسى يتخذ هذه القرارات؟ وبناءً على أيّ دراسة؟ ومَن جعله يتراجع عنها؟ ودَعُونا نكون حَسنى النية ونقول إنه اعتمد على «دراسة»، لا على «مقر الرئاسة بالمقطم»، فأى دراسة هَشَّة تلك التى كان مقتنعًا وواثقًا بها صباحًا واتخذ القرار بناء عليها، ثم نسفه بعدها بساعات؟

التراجع هنا لم يكن من أجل عيون الشعب.. لكنه الخوف لأن اتخاذ قرار مثل رفع الأسعار فى مثل هذا الوقت من التطاحن والتناحر السياسى والكره

الشنيع للجماعة وسياسات مرسى كان سيمثل قرارا من أغبى ما اتُّخذ فى السنين الأخيرة جمعاء.

البيان الصادر عن الرئاسة ليلًا على «فيسبوك» -لا أعرف كيف يُصدِر الرئيس قراراته فى الثانية بعد منتصف الليل وهو الداعى إلى النوم مبكرا؟- يقول إن هذا إيقاف للقرار لا إلغاء له، أى أنه بإمكان مرسى تفعيل القرار فى أيّ وقت والعمل به. كذلك يقول البيان إنه ستتم الدعوة إلى عمل حوار مجتمعى حول زيادة الأسعار، وكأن الحوار سيجعلنا نوافق على رفع الأسعار.

كيف يؤكد البيان الصادر عن الرئاسة بعد التراجع عن رفع الأسعار أن ذلك جاء لأن مرسى يحسّ بالشعب ولا يمكن أن يفرض عليه عبئا اقتصاديًّا إلا بموافقته؟

بالذمة هل شاهدت عبثًا أكثر من هذا؟ هل سيوافق شعب ما فى أيّ دولة فى العالم على رفع الأسعار عندما يسأله الرئيس عنها؟ وهل شعر مرسى بالشعب هذه المرة من بعيد رغم أن الرجل نفسه رأى المحتجين على إعلانه الدستورى وجمعيته «التأسيسية» أمام بوابة قصره ومن موكبه، ولم يتراجع ولم يستشعر الغضب؟ أم أن «خيرت بك» كان له رأى آخر فى موضوع الأسعار؟

حقيقةً، جُملة «يستشعر نبض الشعب» التى جاءت فى البيان مضحكة للغاية، لأن مرسى آخر شخص فى العالم يمكنه أن يشعر بالشعب.. رجل يشعر بجماعته فقط فما حاجته إلى الشعور بالشعب؟ المؤكد أنه لم يشعر بدم الشعب المراق عند سور قصره، فكيف أصبح فجأة مرهفًا لدرجة أنه يستشعر نبضه؟

اللعنات والسباب والشتائم والسخرية التى حصل عليها النظام فى وقت يقل عن ٢٤ ساعة كان عليه أن يجعلها دعاء له بتسديد خطاه كما يفعل أيّ نظام فى بداية حكمه، أما إن كان التراجع هو سمة أساسية فى فترة حكم مرسي، ولا يجده شيئًا معيبًا، فلماذا لم يتراجع عن الإعلان الدستورى أو الاستفتاء على الدستور الإخواني؟ ثم إن فكرة أن يخرج حزب الحرية والعدالة الإخوانى

رافضًا سياسات الحكومة فى هذه المسألة هراء وكذب جديد منهم على الشعب، لأن متخذ قرار رفع الأسعار هو محمد مرسى لا هشام قنديل.

نقطة أخرى.. ما الذى يجعلنا نثق برئيس يتخذ قراراته طوال الوقت بهذا الشكل المتسرع؟ كأنه فرحان باللعبة، ومن وقت إلى آخر يريد «تجريب» سلطته، والتأكد من قدراته على الاتخاذ والتراجع! فمنذ أن جاء ممثل الإخوان إلى الرئاسة وتتابعت قراراته (عودة مجلس الشعب، بطلان مجلس الشعب، عزل النائب العام، ثم عودته، وعزله مرة أخرى، إصدار إعلان دستوري، ثم إلغاء إعلان دستوري، وزيادة الأسعار وإلغائها)، مصر ليست مرجيحة أيها الرجل الإخواني.

كيف سرق الإخوانُ الدستورَ؟

لا بد أننا فى حاجة إلى شهادة موثقة عما أوصلنا إليه الإخوان المسلمين من حال مزرٍ فى كل جوانب الحياة، فهل كان الطريق بالفعل يسير ناحية «دستور» يعبِّر عن فصيل سياسى واحد؟ أم أن هناك خبايا لا نعرفها ونحتاج إلى تبيان أمرها؟ فالمشهد «الدستوري» لم يبدأ هكذا كما انتهى، فعقب تنحِّى مبارك كانت الساحة السياسية تعيش على أرضية واحدة، ولم يكن قد بدأ الاستقطاب السياسى بعد، وكانت البداية الحقيقية للعراك السياسى -المستمر حتى الآن- هى الدعوة إلى استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١، الذى لم تنتهِ ناره رغم كتابة الجماعة دستورها وتمريره بنسبة موافَقة تمثل واحدا من كل خمسة كان لهم حق التصويت.. وهنا تأتى أهمية كتاب «معارك الدستور» للسياسى الدكتور وحيد عبد المجيد ليحدثنا عن كيفية بدء هذه المعركة -الاسم الوحيد الذى ربما يعبِّر عما حدث- وحتى وصولنا إلى «دستور الإخوان»، والكتاب يُعَدّ مناسبة جيدة لتنشيط الذاكرة عن الدستور المصرى منذ سبعينيات القرن التاسع عشر إلى «دستور الإخوان»، والوصول إلى حقيقة -ستكون فى يدك مع انتهائك من القراءة- أن ما عشناه مع دستور ٢٠١٢ أسوأ ما حصل لمصر منذ أن فكر أبناؤها فى وضع دستور لها، كما أن «معارك الدستور» سيجعلك تتأكد أن المصريين خاضوا معارك أقل شراسة لوضع دساتيرهم من تلك التى خاضوها مع الإخوان وأعوانهم من التيار الإسلامى بعد ثورة ٢٥ يناير، ويؤكد كتاب وحيد عبد المجيد أيضًا أن القوى المدنية لم تكن نائمة كما يتصور البعض، بل إنها شاركت بفاعلية كبيرة فى كل الوثائق والأوراق التى خرجت فى العام السابق على كتابة الدستور لضمان عدم سيطرة فصيل واحد على كتابته، لكن هذه

القوى جميعًا كانت بحاجة إلى قراءة كتاب مثل هذا عقب التنحى مباشرة وقبل الانخراط فى العمل السياسى بمن فيهم صاحب الكتاب نفسه.

كثيرون –حسب الكتاب– تصوروا أننا سنعيش جوًّا من السياسة الأفلاطونية –ولا يزال البعض ينادى بها.. تصوَّر!– عقب تنحى مبارك، بحيث ننحِّى فيها مصالحنا الشخصية والحزبية لصالح الوطن.. طب الشخصية وفهمناها، لكن كيف ننحِّى مصالحنا الحزبية؟!

فى الفصل الأول من الكتاب «دستور فى الوقت الخطأ»، وبعد أن يتحدث عبد المجيد قليلًا عن مَشاهِد الـ١٨ يوما الأولى من الثورة يقول «ما لم يكن طبيعيا ولا مفهومًا هو موقف السياسيين والمثقفين الذين تخيلوا أن ١٨ يومًا فى ميادين التحرير تكفى للشفاء من أمراض مزمنة منتشرة فى أوساطهم، وظنوا أن تضامنهم بدرجة ما خلال هذه الأيام يكفى لتعافيهم من داء الانقسام والاستقطاب، وما يقترن به من إعلاء المصالح الخاصة والحزبية و(الجماعاتية) على المصلحة العامة». ويضيف عبد المجيد أن الجو العام الذى تلا الثورة كان أسوأ ما يمكن لكتابة دستور، حيث كَمٌّ كبير من الاستقطاب السياسى الحاد بسبب الإخوان واستخدامهم الشعارات الدينية، ثم بسبب السلفيين الذين مارسوا السياسة لأول مرة.

ويثبت عبد المجيد أن المجلس العسكرى –عقب الثورة– كان أهم الأسباب التى أدت إلى ما نحن فيه الآن؛ فبعدما أعلن تعطيله لدستور ١٩٧١ أصدر إعلانًا دستوريًّا فى ١٣ فبراير بنده الأول تعطيل العمل بالدستور، وبنده السادس «تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب»!

وهنا يرصد أيضًا كتاب «معارك الدستور» بداية تصاعد الاستقطاب السياسى بين القوى السياسية فى مصر ما بين قوى الإسلام السياسى من ناحية والتيار الليبرالى من ناحية أخرى، وهو الاستقطاب الذى بدأ مع معركة

استفتاء الدستور ١٩ مارس ٢٠١١، حيث كان السؤال الأهم للجميع هو «الدستور أولًا أم الانتخابات أولًا»، وهو أول ما فكر فيه المصريون عقب التنحي، وكانت جموع القوى الليبرالية تتفق على أن «الدستور أولًا» هى الفكرة الأصلح والأَوْلى بالتنفيذ؛ ولذا رفضت ما جاءت به التعديلات الدستورية من كون الانتخابات البرلمانية أولًا، فقد لبس المصريون «خازوقًا» وهو الإعلان الدستوري، حيث قام بإضافة مواد جديدة إلى تلك المستفتَى عليها فى ١٩ مارس وهى ٥٠ مادة من دستور ٧١، الذى عطَّله فى إعلانه يوم ١٣ فبراير -عقب التنحى بيومين. ويرصد الكتاب التعديلات التى أقرها استفتاء مارس بعد الإعلان الدستورى فى ٣٠ مارس، وكان أهم ما أُدرج بها شروط الترشح للرئاسة والتى أُضيف إليها «أن لا يكون المرشح أحد أبويه حصل على جنسية أخرى غير الجنسية المصرية من قبل وأن لا يكون متزوجا بأجنبية»، وكيفية تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، كذلك النَّص على تعيين نائب للرئيس من خلال المادة ١٣٩ -وهو النص الذى ألغاه الدستور الجديد. أيضًا النص على إلزام مجلسَى الشعب والشورى بانتخاب جمعية تأسيسية من مئة عضو ينتخبهم الأعضاء غير المعينين فى اجتماع مشترك لإعداد دستور جديد للبلاد فى موعد غايته ٦ أشهر من تاريخ تشكيلها، وهذا فى المادة التى أُضيفت وهى «١٨٩ مكرر».

ربما نتفق جميعًا الآن مع الدكتور وحيد عبد المجيد فى ما قاله فى الكتاب «يكون بعض مَن اشتد بهم الحماس فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية قبولًا أو رفضًا قد اكتشفوا أن الأمر لا يستحق كل ما حدث من صراع وتراشق واتهامات متبادَلة».

ولأنه دستور فى الوقت الخطأ، كما يقول عبد المجيد، فينسى -أو يتغاضى- البعض -التياران الإسلامى والليبرالي- فى ظل صراعاتهما أن هناك أجواء جيدة تساعد على كتابة دستور يليق بالدولة ويليق بثورتها الكبيرة والغريبة -ألا تتفق معى أنها غريبة- ومن ثَمّ كان لزامًا على الجميع توافقًا من أجل

البلد، فكتابة الدستور تتطلب بالفعل توافقًا لا يحبه أو يتفق مع فكرته البعض فى أثناء الانتخابات -وهذا حقهم- لكن يبقى واجبًا حين كتابة الدستور.

يقول عبد المجيد فى «معارك الدستور» قاصدًا معركة الاستفتاء على الدستور فى ٢٠١١: «انشغل طرفا هذه المعركة واختزلا مشكلات مصر فيها، ولم يكن أيّ منهما مستعدًّا للاستماع إلى أيّ تحذير من مغبة الإصرار على إصدار دستور جديد فى غياب مقوماته، سواء وُضع مشروعه قبل الانتخابات البرلمانية أو بعدها».

ورغم وجود حل يريح الجميع -وقد كان عبد المجيد من طارحيه فى مقالَين نُشرا فى جريدة «المصرى اليوم»، الأول فى ١٩ أغسطس ٢٠١١ والثانى فى ١٠ مايو ٢٠١٢- وهو العودة للعمل بدستور ٧١ مع إجراء تعديلات فى بعض المواد عدَّها عبد المجيد بـ٢٥ مادة معظمها فى الباب الخامس من الدستور وهو «نظام الحكم»، وقدم عبد المجيد لهذا تقديما شاملا ومُلِّمًّا بكل التفاصيل فى مقاله الثانى «دستور ١٩٧١ أم إعلان دستوري؟»، وهذا الاقتراح يعد أفضل ما قُدِّم فى مسألة الدستور، لأن العمل به كان سيؤدى إلى خفوت حِدَّة الاستقطاب السياسى فى البلد حتى تتوافر ظروف سياسية واجتماعية يُكتب فيها دستور يعبِّر عن المجتمع بشكل فعلى بدلًا من كل ما ورثناه من تعديلات مارس من تقسيم مصر إلى مسلمين -موافقين على كل شيء- وكفار -رافضين أيضًا لكل شيء، فإن ذلك لم يحدث، لتكتشف من خلال الكتاب المعنى بالرصد والتحليل كثيرًا، أن الدكتور مرسى كعادته كان موافقًا على هذه الفكرة وقت أن كان رئيسًا لحزب الحرية والعدالة، إذ يؤكد عبد المجيد أنه -أى مرسي- كان يقول فى كثير من الاجتماعات إن الأبواب الأربعة الأولى من دستور ٧١ لا تحتاج إلى تعديل، بل التعديل يكون فى الباب الخامس -نظام الحكم- وعنه ينطق مرسى «يحتاج إلى editing بسيط» -مرسى طول عمره شاطر فى الإنجليزي- بل إن القوى الإسلامية وحزب الإخوان وافقت على هذه الفكرة بعد إقرار وثيقة التحالف الديمقراطى -وثيقة مفادها عدم هيمنة القوة الإسلامية على

كتابة الدستور- وخرجت هذه الموافقة فى ورقة جاءت تحت عنوان «المسألة الدستورية: مقترح للنقاش» على أن تكون ملحَقة بالوثيقة نفسها.

القوى المدنية انخدعت كثيرًا فى أعضاء التيار الإسلامى عامّةً وخصوصًا الإخوان المسلمين، ولما جاءت نتيجة استفتاء ١٩ مارس بهذه الطريقة وأكد ما فيها إعلان ٣٠ مارس بدأت القوى المدنية الليبرالية فى الإعلان عن مخاوفها من سيطرة تيار واحد على كتابة الدستور -وهو ما حدث بالفعل- بما أن الأغلبية البرلمانية فى مجلسَى الشعب والشورى هى التى ستتحكم فى اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، لذا خرجت خلال عام ٢٠١١ كثير من الوثائق التى طالبت ببنود معينة لإلزام واضعى الدستور بها فينتج عنها دستور توافقى يكرّس للدولة المدنية الحديثة، وهى الوثائق التى خصص لها الدكتور وحيد عبد المجيد الفصل الثانى من كتابه «معارك الدستور» تحت عنوان «وثائق مختلفة.. ومعركة واحدة»، وبالتأكيد وكالعادة ستجد أن هذه الوثائق كان من أول الموقعين عليها الدكتور محمد مرسى وقت رئاسته لحزب الحرية والعدالة. يقول عبد المجيد عن هذه الوثائق: «كانت وثيقة الأزهر التى أُعلنت فى يونيو ٢٠١١ أهم هذه الوثائق، لأنها حظيت بأكبر قدر من الاهتمام وتمتعت بأعلى درجة من التوافق.. ورغم أن (التحالف الديمقراطى من أجل مصر) الذى بدأ تأسيسه فى مارس ٢٠١١ لم ينشأ لوضع وثيقة دستورية، فقد اكتسبت وثيقته أهمية أيضًا فى حينها لأن هدفه لم يكن بعيدًا عن موضوعها.. لكن ظلت وثيقة الأزهر هى الأكثر أهمية بسبب المكانة الخاصة التى تحظى بها المؤسسة... كما طُرحت وثائق أخرى مهمة أيضًا من خلال مبادرات اعترى أصحابها القلق من ترك الدستور الجديد بين يدى تيار واحد».

يذكر الفصل الوثائق بالتفصيل والظروف التى أحاطت بكل منها والأشخاص الذين شاركوا فى وضعها، حيث يذكر «وثيقة إعلان المبادئ الأساسية لـ(مصر الثورة) الصادرة عن مؤتمر الوفاق القومى والتى رعاها الدكتور يحيى الجمل حينما كان نائبًا لرئيس مجلس الوزراء عصام شرف، ثم

وثيقة (إعلان مبادئ الدستور المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير) التى صدرت عن مؤتمر مصر الأول فى مايو ٢٠١١، ثم وثيقة (إعلان مبادئ المواطنة والدولة المصرية) التى رعاها إبراهيم المعلم رئيس دار الشروق، كذلك مذكرة المستشار هشام البسطويسى نائب رئيس محكمة النقض والمرشح الرئاسى السابق، إلى المجلس العسكرى وهى الوثيقة التى كانت تريد الاستعانة بالقوات المسلحة لضمان حماية الدولة المدنية».

أيضا يتابع عبد المجيد فى حصر هذه الوثائق التى خرجت من أجل ضمان الدولة المدنية وحمايتها من أجل دستور أفضل للجميع ويذكِّرنا بوثيقة حقوق الإنسان التى قدمها الدكتور محمد البرادعي، وهى وثيقة بها ١٧ بندًا (بينها بندان مخصصان لبيان أهداف الوثيقة وهو أن تكون الحقوق الواردة فيها غير قابلة للإلغاء أو التنازل أو التعديل أو التقييد بما يجعلها أقرب إلى مبادئ فوق دستورية أو حاكمه لأى دستور دون النص صراحة على ذلك)، وأخيرا يضيف الفصل حديث عبد المجيد عن وثيقة إعلان المبادئ الحاكمة للدستور.

وحيد عبد المجيد كان له دور كبير فى وضع وثيقة التحالف الديمقراطي، وهى شاملة لكثير من الأساسيات التى يتمناها أيّ مجتمع فى دستوره، وحسب «معارك الدستور» فإن وثيقتَى الأزهر والتحالف الديمقراطي، وإن تشابهتا كثيرًا فإن الأُولى ركزت أكثر على طبيعة الدولة (الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة)، أما الثانية -أيّ التحالف- فقط ركزت أكثر على نظام الحكم، وهنا يجب أن نعرف أن وثيقتَى الأزهر والتحالف الديمقراطى فقط من بين كل الوثائق كانتا استرشاديتين لا إلزاميتين.

يقول د.عبد المجيد إن البعض واصل تحركاته التى استهدفت وضع وثيقة ملزمة و«فوق دستورية» للاستعانة بها وقت كتابة الدستور، وهو ما يحيلنا إلى أن الوثائق التى ذكرها «معارك الدستور» فى الفصل الثانى من الكتاب كلها «كوم» ووثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة أو ما عُرف باسم «وثيقة السلمي» كوم تانى خالص، لذا خصص عبد المجيد الفصل

الثالث من الكتاب للحديث عن هذه الوثيقة، التى ويا سبحان الله علم صاحب الكتاب بأمرها عن طريق د.محمد مرسى ود.السيد البدوي رئيس حزب الوفد! ويذكر الكتاب تفاصيل دقيقة جدًّا عن الوثيقة بدءا من الاجتماع الأول الذى تم فى مكتب الدكتور على السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق، وكيف كانت الأحزاب الإسلامية تعترض على مجرد ذكر كلمة «مدنية» فى أثناء الإعداد للوثيقة التى ما هى إلا تجميع للوثائق التى سبقتها، وهنا يشير عبد المجيد إلى موقف التحالف الديمقراطى -الذى كان يشارك فيه أحزاب «الحرية والعدالة» و«الوفد» و«الكرامة»- من الوثيقة وهو ضرورة عدم إصدارها فى صورة إعلان دستورى حتى لا يكون المجلس العسكرى حَكَمًا بين الأحزاب والقوى السياسية، وهو التفكير الذى يؤكد عبد المجيد أنه جاء بسبب الوضع بين الثوار والمجلس العسكرى والمخاوف من استمرار الدولة العسكرية.

لكن، وحسب عبد المجيد، الإخوان كانوا لا يريدون إصدار الوثيقة فى صورة إعلان لأنهم كانوا يريدون الانفراد بوضع الدستور وهو ما حدث بعد ذلك، وهنا يُقِرّ أن الأحزاب المستقلة والشخصيَّات العامة أخطأت عندما أعماها الخوف من الحكم العسكرى الذى كان خطره قريبًا عن خطر أبعد منه ولكنه لم يكن بعيدًا جدًّا!

وقد كان لوثيقة السلمى صيغتان إحداهما فى سبتمبر ٢٠١١ وأخرى كانت فى نوفمبر من العام نفسه، فبعد صياغتها الأولى ناشد مجلس الوزراء المجلس العسكرى إصدار إعلان دستورى بشأن المبادئ الأساسية لدستور مصر وهو ما رفضه حزب الحرية والعدالة، كما رفضه أيضًا من الوزراء الدكتور هشام قنديل، وزير الرى آنذاك -الذى كان لا يزال خليه إخوانية نائمة- وحدث رفض كبير للوثيقة فى صياغتها الثانية بعدما أُضيفت إليها مادتان خاصتان بالقوات المسلحة كانتا -حسب الكتاب- ستجعلان من الجيش سلطة قائمة بذاتها رغم أنها جزء من السلطة التنفيذية.

أما الفصل الرابع فما جاء فيه لا بد أن ذاكرتك لم تنسه فهو يتحدث عن تشكيل الجمعية التأسيسية الأولى التى شارك فيها عبد المجيد، بعد أن قام الإخوان باختيار المئة شخصية الذين جاؤوا فيها من خلال ورقة دوَّارة[١٢]، وهى الجمعية التى أُعلن تشكيلها فى الخامس والعشرين من مارس ٢٠١٢ وانسحب منها ٢٤ من أعضائها اعتراضًا على تشكيلها وتم حلها عن طريق القضاء يوم ١٠ أبريل ٢٠١٢، أى أنها لم تستمر سوى ١٦ يومًا لم تنجح خلالها محاولات التيار المدنى لتشكيلها بشكل يتوافق مع ما يحقق تمثيل كل الطوائف فيها.

بدايةً من الصفحة ١٤٦ من كتاب عبد المجيد ستكون أمام وثائق مهمة عليك أن تحتفظ بها فى أرشيفك الشخصى لتعرف منها كيف كان موقف هيئات ومؤسسات البلد منك أنت كمواطن –بعد الثورة– وكيف دافعتْ واحدةٌ عن حقوقك وأخرى رمت بك فى النار، وهذا الفصل «الملاحق» ستجد به ٧ ملاحق هى (وثيقة الأزهر ووثيقة التحالف الديمقراطى ووثيقة إعلان المبادئ الأساسية لمصر الثورة ووثيقة إعلان مبادئ الدستور المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير، ثم وثيقة إعلان مبادئ المواطنة والدولة المصرية وأسماء أعضاء الجمعية التأسيسة الأولى التى شُكِّلت فى ٢٤ مارس ٢٠١٢ وأسماء الجمعية الثانية المشكَّلة فى ١٢ يونيو ٢٠١٢، وأخيرًا تنويه بأن هناك جزءا ثانيا من الكتاب عن كواليس ما حدث داخل الجمعية التأسيسية التى وضعت الدستور، وانسحب منها كاتب «معارك الدستور».. وها نحن ننتظر كواليس الدكتور وحيد.

١٢ معناها أن يكون هناك اتفاق على الأسماء التى سيتم اختيارها مسبقا، وتكتب فى ورقة وتوزع على الأعضاء لكى ينتخبوا من تم كتابتهم فيها.

٥ ملاحظات على الاستفتاء الإخواني

دستورك يا مرسى لن ينقذك، وجماعتك تفقر إلى ما تبقَّى من كرامتها حتى أصبح معارضوها يشفقون على ضياع سنوات نضالها الثمانين -إن كانت نضالًا بالفعل- فهل تغضب؟ المفاجأة أن عامين من السياسة والمرمطة جعلا ٤٤٪ من المصريين أكثر وعيًا بالفعل وقالوا «لا» للدستور، ولجؤوا إلى خيار مختلف للمرة الأولى فى التاريخ تقريبًا، وبالطبع عدة أشهر أخرى فى عمرك الرئاسى جديرة بأن تجعل باقى الشعب ينضم إلى الـ٤٤٪، أما أعضاء جماعتك الذين يصوّتون بـ«نعم» لكل ما تهمس به شفتاك سواء كان حقًّا أم باطلًا فهنيئًا لك بهم.. استفتاؤك يا أستاذ المعادن رغم كل بلاويه أعاد الثقة بأشياء كثيرة، وجعلنا نرى عيوبًا أكثر وضوحًا.. فشكرا لك ولتأسيسيتك، ولجبروت حاشيتك، فهل تفهم؟

«مرسي»

لم يسكت محمد مرسى منذ تولَّى الحكم مثلما سكت هذه الأيام، ففى يوم الجمعة الذى سبق الاستفتاء لم يتحدث كما تعود كل جمعة وفى كل المساجد التى صلَّى فيها حتى خارج مصر، ولا نعرف إن كانت هناك تعليمات له بالسكوت من مكتب الإرشاد وخيرت بك أم لا؟، لكن الرجل لم يفعلها منذ اعتلى كرسى الحكم وهو المحب للخطابة كعينيه بداعٍ ومن دونه، حتى عندما أدلى بصوته لم يتحدث كثيرًا.

ثمة شيء آخر فى مسألة إدلائه بصوته فى مصر الجديدة وهو الساكن فى التجمع الخامس، فكيف يحدث هذا ومن المفترض أن الكشوف الانتخابية لم

يحدث لها أيّ تغيير منذ الانتخابات البرلمانية والرئاسية حتى الآن؟ وهل غيَّر مرسى محل إقامته بينما لا تزال زوجته وأبناؤه، كما هم، مسجلين فى كشوف الانتخابات فى الشرقية؟ كما أن مؤسسة الرئاسة -حسب المتحدث الإعلامى لها (آنذاك) ياسر علي- لم تقدم إجابة شافية عن هذه المسألة حتى الآن، وفكرة أن الرئيس غيَّر محل إقامته غير حقيقية فما زال يذهب إلى التجمع الخامس حتى الآن وصلّى به أكثر من جمعة وفجر!

نتمنى أن يكون سكوت مرسى جاء شعورًا بالفشل فى حكم مصر، وتأكُّدا من أن مصر بلد لا يحكمه شخص واحد وممثل لجماعة سرية.

«الإخوان»

هذا أول اختبار حقيقى -رغم كثرة ما حدث من قبل- للإخوان منذ أن جاؤوا للحكم، فالاستفتاء أثبت فشلهم ومحا فكرة «الجماعة المنظمة»، فها هو الفصيل السياسى الأكثر تنظيما، والحاكم فى نفس الوقت لا يستطيع تنظيم استفتاء فى عشر محافظات فقط بشكل جيد، فما بالنا لو تم الاستفتاء فى جميع المحافظات فى وقت واحد، فلم تكن هناك عملية انتخابية منظمة -بعيدا عن التزوير- حتى عند الأشياء البسيطة التى يمكن إعدادها وتوفيرها بسهولة من قِبل الدولة مثل المدارس والأوراق والصناديق ومواعيد فتح اللجان وإغلاقها وتأمينها، كذلك كارثة أن ورقة الاستفتاء لا توجد بها مواد الدستور التى من المفترض أن الناخب يوافق عليها أو يرفضها وهى كلها مشكلات إجرائية لم يقع فيها «المجلس العسكري» وقت حكمه للبلاد، فقد أظهر استفتاء ٢٠١٢ أن «العسكري» كان أكثر قدرة على تنظيم عملية انتخابية من جماعة الإخوان كما فعل فى استفتاء مارس ٢٠١١ ثم الانتخابات البرلمانية وانتخابات الرئاسة.

يؤكد الاستفتاء أيضًا أن الجماعة لا تحتكم إلى الصندوق كما تقول، بل إلى الانتهاك والمخالفات والتزوير المفضوح وعلى «عينك يا تاجر»، وأنها لا تعرف من الديمقراطية إلا ما يحقق ما تريد أن تصل إليه وما عدا ذلك فلا تعترف

به، وأن ميل أفرادها إلى التزوير كبير –على اعتبار أنه جهاد فى سبيل الله– وأن الإخوان بعدما وصلوا إلى الحكم لن يتركوه بسهولة.

وطبعًا أكثر ما حققه هذا الاستفتاء هو أن التصويت لصالح الجماعة تراجع بشكل كبير مقارنة باستفتاء ٢٠١١[١٣] والانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية، خصوصًا أن هذه هى المرة الأولى التى يصوّت فيها الناخبون بشكل حقيقي، ففى الانتخابات الرئاسية صوّت كثيرون لمحمد مرسى –بعد أن عصروا الليمون وغيره على أنفسهم– نكاية فى أحمد شفيق، لكن التصويت هنا كان على «دستور» تقول الجماعة إنه لكل المصريين، فيقول المصريون لها «هذا دستوركِ لا دستور مصر»، ومن ثم كان هذا الرفض الكبير الذى لولا الانتهاكات والتزوير لكانت نتيجة «لا» تعدت الـ٦٥٪.

«المعارضة»

لم تتَّحد المعارضة ضد الحاكم منذ بدء الثورة كما هو حالها الآن، وهو ما ظهر من خلال «جبهة الإنقاذ الوطني» التى جمعت كل أطياف المعارضة المختلفة فكريًّا وسياسيًّا فى فصيل واتجاه واحد نجح إلى حد كبير فى أن يقود الحشد للتصويت بـ«لا» –وإن لم يكن سببه الوحيد– وقد كان خيار التصويت بـ«لا» الذى اختارته الجبهة ناجحًا بشكل كبير، وظهر أنه أفضل بكثير من خيار المقاطعة، وكان فاعلًا فى إظهار ضعف الإخوان وكشف حقيقتهم أكثر وأكثر للشعب، ورفضهم للديمقراطية المتمثلة فى الصندوق الذى يحتكمون إليه دائمًا فى كل مشكلة سياسية تحدث، فنراهم يتحدثون عن «شرعية الصندوق» التى لو احتكمنا إليها فسيكون هذا الدستور باطلًا شكلًا وموضوعًا –فيه دستور توافقى بنسبة ٥٦٪؟– ولو كان الإخوان عكس ذلك ما رأينا كل هذا الكم من الانتهاكات والمخالفات الفجَّة.

وربما لو توحدت المعارضة بهذا الشكل ضد التيارات الإسلامية فى أيّ

---

١٣ هو استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١ على تعديل دستور ٧١ وكانت نتيجة التصويت نعم للتعديلات الدستورية والتى قادها الإسلاميون وقتها.

انتخابات قادمة، لجاءت النتيجة بما لا يقل عن ٦٠٪ لصالحها.

«الناخبون»

قلة المشاركة هى الملاحظة الأولى، وهذا ربما لأن المصريين ذهبوا إلى الصندوق كثيرًا منذ ١٩ مارس ٢٠١١ حتى الآن، دون أن يشعروا بأى تقدم يُذكَر، لكن ما لا يدركه كثيرون هو أن ما بُنى على باطل فهو باطل، ولأن الأمور منذ البداية سارت فى الطريق الخطأ، فكان لا بد أن يعزف الناخب عن المشاركة وبالتالى تقل نسبة المصوِّتين كما رأيناها، فيكون الفرق مثلًا فى القاهرة بين استفتاءى ٢٠١١ و٢٠١٢ أن ما يقرب من ٧٠٠ ألف ناخب شاركوا فى الأول ولم يشاركوا فى الثاني، وهكذا فى أكثر من محافظة.

وعى الناخب زاد هذه المرة ليس فقط لأن نسبة التصويت بـ«لا» زادت، لكن لأن «لا» هنا تمثّل حقيقة الأمر رفضًا للانسياق والتبعية لكذب التيارات الإسلامية الفاجر عن الدستور المسلوق، والكلام المعسول عن المواد الجيدة فيه، فكثيرون تحدثوا أمام اللجان عن فرضية رفض الدستور حتى لو كانت به مادة واحدة فقط بها عَوار، فما بالنا بدستور كتبه ترزية أفشل من ترزية مبارك؟!

كذلك هناك محاضر كثيرة تم تحريرها من قِبل ناخبين رفض القضاة إظهار هوياتهم الشخصية لهم، حتى إن المستشار حمدى ياسين، رئيس نادى قضاة مجلس الدولة، أكد فى أكثر من تصريح صحفى أنه طلب من قضاة المجلس فى اللجان إبراز كارنيه عضوية النادى للناخبين، ويمثل هذا وعيًا أكثر من ناخبين كانوا فى السابق يخافون المرور بجانب لجنة انتخابات، أيضًا طلب الناخبون أن تكون بطاقات الاستفتاء مختومة بخاتم اللجنة العليا للانتخابات، والمحاضر التى تم تحريرها والبلاغات التى قُدمت إلى غرف العمليات فى كل مكان تؤكد تجاوبًا أكثر من الناخبين وإيجابية أكبر تجاه كل الانتهاكات التى شابت استفتاء الإخوان.

وللأسف يظهر وعى الناخبين أكثر فى المدن عن القرى ومحافظات الصعيد

التى أظهرت نتائجها أن توجهات الناخبين لم تتغير.

«الصعيد»

لماذا يصوِّت الصعايدة بـ«نعم» دائمًا؟ سؤال يتبادر إلى أذهان الجميع بسبب نتيجة محافظتَى أسيوط (٧٧٪ نعم) وسوهاج (٧٩٪ نعم)، رغم أن الأولى لم يمر على كارثة أوتوبيس أطفال منفلوط فيها كثيرًا، والثانية ودّعت بعدها فى جنازة مهيبة شهيد الصحافة الحسينى أبو ضيف الذى قُتل على يد ميليشيات الإخوان أمام قصر مرسى فى مصر الجديدة.

الحقيقى أن الأمور فى الصعيد تحتكم فيه أكثر إلى الطائفية ممثلة فى تصويت الأقباط هذه المرة بـ«لا» على الدستور، ولذلك كان هناك حشد كبير من المسلمين للتصويت بـ«نعم» وهو ما يستغله الإسلاميون بل ويدعون إلى «نعم» بِناءً عليه.

أيضًا الصعيد بعيد عن «العين والقلب» والانتهاكات فيه تكون أكثر، فلا إعلام ولا صحافة، وما يحدث فى الجوامع من توجيه ناخبين واستغلال للتأثير فى اتجاهات التصويت يفوق الوصف، ولا أحد يحاسب أحدًا، ومن المستحيلات أن يسأل ناخب فى قرية قاضيًا عن هويته مثلًا.

أغرب ما فى الأمر أن الصعايدة أكثر مَن عانوا وذاقوا الأمرّين على يد الجماعات الإسلامية المسلحة فى التسعينيات، هم مَن يصوِّت الآن لهذه الجماعات بـ«نعم»، وهم أنفسهم من كان يتم سحلهم لأن أحدهم يسير مع فتاة تكتشف الجماعات بعد سحله أنها أخته، وهم أيضًا مَن يعيش بينهم أفقر ممن يعيش فى عشوائيات القاهرة.

وكل ما سبق يؤكد أن الصعيد يحتاج إلى اهتمام أكثر من المعارضة والكيانات السياسية والثورية، لأن كتلته التصويتية ترجِّح كفة من تصوت لصالحه كثيرًا.

رئيسنا المفلس.. سياسةً واقتصادًا ودِينًا

... ستسأل: وما أصل مشكلة مصر الحالية؟ وسأرد عليك سريعًا: إنه الكذب يا سيدى، الكذب ثم الكذب.. هذا ما تحبه جماعة الإخوان ومرشدها العام محمد بديع فى مصر.. الكذب عند الجماعة أسلوب حياة.

ربما لا توجد قوانين تحاسب البشر على كذبهم، وتقضى عليهم بعقوبة السجن أو الغرامة، لكننا جميعًا على يقين بأن هناك عقابًا إلهيًّا على جريمة الكذب إن لم يكن فى الدنيا فهو فى الآخرة، والحمد لله مرسى وجماعته يظنون أنهم الأقرب إلى الله.. فهل يتقربون إليه بالكذب؟

لماذا يكذب الرئيس؟

إن كنت تضايقت من السؤال واعتبرته تعدِّيًا منى و«قلة أدب» على صاحب المقام الإخوانى الرفيع ففكِّر فى السؤال بسؤال آخر: لماذا يصدِّق مرسى مَن يكذبون عليه؟ لا يوجد بيننا من يتمنى لمصر الإفلاس.. إطلاقًا، لكن بيننا ولله الحمد مَن يفهمون أن الاقتصاد لا يعرف الكلمات والخطابات فى مجالس النواب، وليس له علاقة بمن يصفقون لكل هذا الكذب.

الاقتصاد يعرف التصنيفات الائتمانية -وليست الانتمائية كما قال مرسي- يعرف أسعار العملات، يعرف مقدار مصروفاتك وإيراداتك وإن زادت الأولى عن الثانية فهناك عجز. لن ينجح أحد فى أن يخبئه عنك إلا بالعمل والإنتاج، ويعرف أيضًا حجم مديونياتك الداخلية والخارجية وحجم فوائدها، وكيف

يتعامل معك مَن تتأخر عليهم فى الدفع.. لذا سيكون القدر الحقيقى لكلام مرسى - وكما قاله هو فى خطابه أمام مجلس الشورى- أن الاحتياطى الأجنبى حجمه ٥ , ١٥ مليار دولار بينما كان ٣٥ مليارًا فى أواخر عام ٢٠١٠ -أى أيام مبارك- وأن سعر الدولار وصل إلى ٣٨ , ٦ جنيه -حتى كتابة هذا المقال- وأن بيان البنك المركزى المصرى قال إن احتياطى البلد من الدولار يكفى بالكاد لشراء الاحتياجات الأساسية للمواطنين من السلع أو البترول.

ما يتكلم به مرسى ليست سياسة لكنه «كذب أسود» لا يعرف صاحبه ما سيؤدى به وبنا إليه. قد نفهم أن «فن الممكن» يمكن للرئيس استعماله حين الجلوس إلى مائدة مفاوضات مع إسرئيل أو أمريكا، أو فى مناظرة مع منافس له فى الانتخابات -وهو لم يفعلها- لكن أن يعتبِر طمأنته غير الحقيقية بالمرة للشعب «نصاحة وفصاحة» منه للتهدئة، فهذا يؤكد أن الرئيس راجَع كتاب «الأمير» لميكيافيلى قبل أن يلقى الخطاب، وليست الحقيقة الاقتصادية من أوراق البنك المركزي.

«القرش اللى حوشته أيام مبارك باصرفه أيام مرسي».. ليست نكتة أو كلمة متداوَلة على جروب «أساحبى»، لكنها حقيقة يعرفها المصريون إلا مرسى وجماعته، وعليه أن يستورد -سنسامحه فى هذه الأموال تحديدًا- خبراء يقدرون له واقع البلد الاقتصادى بعيدًا عن نظريات المؤامرة التى تسيطر على تفكيره هو وجماعته، أو ينزل هو بنفسه -إن كان لا يزال يستطيع فتح صدره أمام الجماهير- إلى الشارع ليعرف كم يعانى الجميع من الأحوال الاقتصادية؟ وكم تتأخر المرتبات فى أماكن عمل كثيرة؟ وكم شخصًا بدأ يستغل ما وفره من قبل -بدلا من الحديث عن زيادة الودائع فى البنوك-؟ وكم مؤسسة أغلقت أبوابها وسرّحت عمالها؟ وليقل لنا -إن كانت السياحة تعافت فعلًا- كم فندقًا يعمل فى شرم الشيخ مثلًا؟ وكم شابًّا عاد إلى عمله فيها بعد أن تركها؟

أفهم أن يخرج سياسى ما فى برنامج ما ويقول لنا كلاما ما أيضًا عن شخصية أخرى.. لكن هل يستمر مرسى فى التلاسن على معارضيه، ويقوم فى كل

خطاباته بـ«التلقيح» على الآخرين، واتهامهم بالتسبب فى كل الكوارث التى تقع فى البلد؟ متى يفهم مرسى أنه مَن يحكم وأنه مَن بيده الأمر لا من «يلقّح» عليهم بالكلام فى كل مرة وكل خطاب وكل «حارة مزنوقة» يذهب إليها؟!

الشاطر يُغيِّر ولا يتغيَّر

شتاء مصر قارس هذا العام، لكن هذا لا يفرق شيئًا مع الإخوان المسلمين فهم فى «غَيِّهم يعمهون».

الجماعة تنظر إلى الأمام.. التمكين يا رجال.. رئيس ثم دستور ثم الحكومة، والقادم أكثر وأكبر وأهم.. البرلمان مرة أخرى.

هانت.. وما زال حصاد سرقة الثورة مستمرًا. الإخوان يعدِّلون فى الوزارة من أجل السيطرة والإحكام وضمان عدم فلتان أيٍّ معركة قادمة من أيديهم. وإن كنا «زهقنا من حفلة منتصف الليل» فقد أعلنت الجماعة وعلى غير العادة تعديلاتها الوزارية -فى حكومة الرجل الذى لا يملك سوى لحيته- بعد صلاة العشاء بقليل. الاختيارات لا تحتاج إلى وقت، فالأسماء معروفة ومعدَّة مسبقًا. هو الوقت فقط الذى لم يكن قد أتى بعد.

تغيير ١٠ وزراء مرة واحدة، لكن ولا واحد فيهم يخصّ الشعب.. كله من الجماعة وإلى الجماعة يعود، وليس مهمًّا أنه قد تتشكل حكومة جديدة بعد ثلاثة أشهر -عقب الانتخابات البرلمانية- فهناك ألف رجل ورجل يتمنون حمل مهمة الاستشهاد فى الوزارة من أجل تمكين البيه الشاطر.

مكافأة السمع والطاعة والتمكين

«(الإخوان) تريد الوصول إلى كل حارة مزنوقة»؛ لذلك وضعت عضو مكتب إرشادها الدكتور محمد على بِشر وزيرًا للتنمية المحلية، حتى تضمن

السيطرة على الانتخابات البرلمانية القادمة -بعد شهرين ما زال قانونها لم يتم الانتهاء منه- وتُحكِم قبضتها على المحليات نفسها والخدمات التى تقدمها للمواطنين، وبِشر -ولله الحمد- اختبرته الجماعة محافظًا للمنوفية -بلد المليون شفيق فى الانتخابات الرئاسية- ونجح فى أن يزهّق المنايفة فى محافظتهم، وأخوَن ديوان المحافظة كاملًا، حتى إنه استعان بمن كانوا يعملون فى ظل نظام مبارك فقط لخبرتهم وقدرتهم على مساعدته فى الاستحواذ.

ممتاز السعيد وزير المالية السابق، لم يسمع الكلام، وقبل رحيله بساعات أخرج بيانًا عن وزارته هاجم فيه مشروع قانون «الصكوك الإسلامية» -مشروع حزب الإخوان الذى رفضه مجمع البحوث الإسلامية- واعتبره يبيع أصول الدولة المصرية للأجانب، وقبل ذلك كان قرض الصندوق، فجاؤوا بالإخوانى مرسى السيد حجازى وزيرًا للمالية، وهو لن يتوانَى طبعًا فى تنفيذ أوامر الصندوق فوق وغصب عن رقبة كل مصري.

أما رغيف العيش والتموين وكوبونات البوتاجاز فكان لزامًا جعلها فى يد الإخوان. والفقير فى مصر للأسف إنْ ضمنتَ له رغيفه وأنبوبة غازه وسكره وشايه ضمنت صوته وطاعته، ومن أجل هذا أيضًا جاء الدكتور باسم عودة، الذى يملك مؤهلًا وحيدا هو الفشل فى حل أزمة الوقود والطاقة التى تعانى منها مصر خلال الفترة الأخيرة بما أنه مسؤول الملف فى مشروع النهضة، وهو المشروع الذى أخرج أيضًا وزير النقل الجديد، مسؤول ملف المرور ببرنامج المئة يوم لمرسي.

أين رئيس الجمهورية؟

هنا وللأسف، جاء التعديل الوزارى ليُبيِّن أكثر مدى تحكم مكتب الإرشاد وخيرت الشاطر فى محمد مرسي، وأنه -أيْ مرسي- ليس إلا عضو فى ا لجماعة ينفِّذ سياساتها، فكل من جاؤوا إلى الوزارة أو خرجوا منها هم أصدقاء وزملاء وتابعو نائب المرشد، الذى لا يترك فرصة حتى الآن تجعل من الجماعة الآمِر

الناهى فى كل مكان وشبر فى مصر إلا واستغلّها، ولْتذهب البلد إلى الجحيم من أجل الجماعة!

شعب مصر

حقيقةً لا أعتقد أن الشعب أَوْلَى اهتمامًا للتعديل الوزارى الأول لحكومة هشام قنديل الإخوانية فى مصر؛ فالمواطنون لم يشعروا تجاه التغييرات بشيء، حتى إن شملت نسبة تزيد على ٢٥٪ من الحكومة، هذا لأن المواطن الذى لُدغ أكثر من مرة (البرلمان – برنامج المئة اليوم – مشروع النهضة – حكومة الجنزورى وقنديل – الإعلان الدستورى والاستفتاء) صعب أن ينتظر جديدًا من الجماعة، فقد تأكد لهذا المواطن أن مَن يحكمونه يسيرون فى الاتجاه المعاكس تمامًا لما يريده وتحديدًا ناحية شعب مصر الإخوانى الذى لن يَصدّ أو يَردّ أو يناقِش.

مرسى يغسل المواعين «٣»

شاهدت، مثل الجميع، كيف تغرق مصر فى نقطة واحدة من الماء لا فى شبر، وعرفت أننا «غَلابَة قوى يا سيد»، وأن الأمطار التى يتمنى الناس أن تسقط، ويعتبرونها خيرًا ويتفاءلون بها، لا يصح أن «ترخّ» فى مصر لأنها ستصبح بها «جمهورية مصر المطينة بطين».

الأمطار التى لم تستمر سوى ساعات قليلة ولم تكن مياهها كثيرة كما يحدث فى دول أخرى، جعلت من شوارعنا بِركًا واسعة من المياه المتسخة التى لم تجد لنفسها بلاعة تتدارى فيها بعيدًا عن كل هذا الكمّ من التراب، فاضطُرَّت -آسفةً- إلى أن تختلط به مكونة أكوامًا غير عادية من الطين، تنتظر هى الأخرى رَجلًا من المحليات يتعامل معها وينظف الطريق منها، إلا أنها -للأسف أيضًا- لا تفهم أن وزير التنمية المحلية الجديد الدكتور وعضو مكتب الإرشاد على بشر مشغول الآن بتمكين الجماعة من مصر، لا بكيفية تنظيف «مصر المطينة».

قتلى وكثير من المصابين على الطرقات وانهيار للمنازل بسبب موجة من الطقس السيئ تعرف مصر كلها قبلها بثلاثة أيام -على الأقل- أنها قادمة، بل تعرف سرعة الرياح فيها وأين ستسقط الأمطار بالضبط، وكله موجود وموثّق فى بيانات هيئة الأرصاد الجوية التى تصدِر توقعاتها لأيام وأسابيع قادمة وترسلها إلى الجهات الحكومية المهتمة وغير المهتمة بالموضوع، لكن مصر المشلولة أكدت أن البلد بكل أجهزته لا يهتم إطلاقا بما تقوله هيئة الأرصاد، بل تعتبره نوعًا من الرفاهية أن تأخذ بالها من حالة الجو، أو ربما لا تعرف معنى «موجة من الطقس السيئ».

وهنا -وكألف مرة سابقة- لا تظهر الحكومة ولا يظهر الرئيس -باقول لك يعتبرونها رفاهية- كأن الشوارع المتوقفة عن الحركة فوق والمترو المتوقف تحت، والكهرباء المقطوعة، والبيوت التى تهدمت، ومن يتأخرون عن أعمالهم... كلها أشياء ومشكلات موجودة فى دولة أخرى -نسيتُ أن مرسى دائمًا يتحدث عن دولة أخرى، بالتأكيد لم يسقط فيها المطر- ثم أين البرلمان؟ أين مجلس الشورى؟ عرفت أيضًا أنهم كانوا مشغولين بسلق قانون الانتخابات.

لو كانت هناك دولة فعلا تهتم بأبنائها فكيف أبحر ١١ رجلًا من مرسى مطروح فى مركبهم «زمزم»؟ كيف أبحروا من شاطئ أقل ما يمكن أن يصل فيه ارتفاع الأمواج هو ثلاثة أمتار، وفى هذا الطقس إلى ٦ أمتار أو أكثر، دون أن تعترضهم أيّ جهة من الجهات المسؤولة؟! لكن بما أنها غائبة دومًا فها نحن نعانى أزمة فقدانها.

«البلد خربانة أصلًا».. نعم وبالفعل وكمان بعيدًا عن الأزمة الاقتصادية الحالية -التى لا يعترف بها مرسي- لكن حل مشكلة توقف المرور الناتجة عن المطر لا يحتاج إلى أموال، لكنه يحتاج إلى عقل وتفكير وتحليل للمشكلة، ومن ثم إيجاد حل لها، لكن ماذا نقول إن كان مسؤول ملف المرور فى برنامج مرسى للمئة يوم الأولى مِن حُكمه أصبح وزيرًا للنقل؟!

بسيطة.. بلاعات تصرف المياه من الشوارع فتجف سريعا، وهيئة نظافة تنبه على عمالها بعدم التغيب فى هذه الأيام وأداء واجبهم ناحية شوارع مصر بدلًا من «الأنتخة» وترك البلد يغرق فى الوحل، ورجال مرور يعملون على أن لا تتعدى السيارات السرعات المقررة على الطرق، وتحقيق سيولة مرورية فى المدن والمناطق المزدحمة.

للأسف لا يزال مرسى يغسل المواعين، وأعتقد أنه لن يخرج من المطبخ مطلقًا.

ما لم يَقُلْه العريفى فى خطبته

هل هى حمَّى رجال الدين التى أصابت كثيرين فى مصر؟ أم أن مساوئ وسُبَاب ولعنات شيوخ الفضائيات هى التى جعلت المصريين ينظرون إلى الشيخ محمد العريفي، كأنه المثال الوحيد لسماحة الإسلام؟ وهل ما زلنا نحتاج إلى من يقول لنا «اشتهَر أهل مصر بطيب الأخلاق واللطف مع الأغراب والرفاق»، هل هذه الكلمات هى الجديد الذى لم نكن نعرفه فجاء العريفى ليعرفنا به؟!

العريفى حضر إلى مصر زائرًا بعدما دعاه شيخ الأزهر(يناير ٢٠١٣)، لأنه أشاد بمصر فى خطبة له -كأنه عمل عظيم لم يفعله شخص آخر على الإطلاق- هذه الخطبة التى قال الرجل فيها كلاما إنشائيا لا يمتّ إلى الحقيقة والواقع بأى صلة، لكننا أصبحنا نصدق أيّ كلام ومن أيّ شخص ما دام يشعرنا بأننا أحسن دولة فى العالم.

يقول العريفي: «مصر بها خزائن الأرض»، و«مصر قاهرة الأمم». ونحن هكذا ودون تفكير اعتبرناه إطراء واعترافًا بمكانة مصر التى يشعر بها الجميع إلا نحن هنا على أرضها.. هل وصلنا إلى الدرجة التى نصدق فيها أيّ كلام ونتأثر به لمجرد أنه يمجدنا ويعطينا مكانة غير تلك التى وصلنا إليها، وواقعنا اليومى يؤكدها أمام أعيننا آلاف المرات؟ فجأة هكذا يؤكد الداعية لنا أن بلدنا بها خزائن الأرض فى الوقت الذى نعانى فيه من نقص -يقترب إلى الإفلاس- من الاحتياطى الأجنبي، وأصبح بلدنا «قاهرا للأمم» بينما لا نستطيع حتى حماية سيناء من العناصر الإرهابية.

العريفى ليس داعية إسلاميًّا فقط، لكنه يعمل أستاذًا مساعدًا بجامعة الملك سعود، وله كل الحق فى الحديث عما يشاء كيفما يريد، لكن لنا أيضًا كل الحق فى السؤال حول تَذكُّر الشيخ لمصر «كده مرة واحدة ودون مقدمات».. كنت فين يا شيخ؟ هل انتهيت من أسئلة إزالة الشعر من بين الحاجبين فتذكرت مصر وأهلها؟

جاء العريفى إلى مصر ليحدِّثنا عن سماحة الإسلام -بالتأكيد وصل إليه خبر أن إخوانه من السلف والإخوان كفّرونا- لكنه لم يحدِّثنا عما فعل السفهاء من الإخوان والسلفيين بنا، ولم يكن الرجل سوى برد وسلام عليهم ويقول «هناك كلامٍ حق لا يصلح أن يُقال للعامة حتى لا يُساء فهمه، فما أنت بمحدِّثٍ قومًا حديثًا لا تَبْلُغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة».

ثم ليقل لى شخص أيّ حقيقة علمية تؤكد مثل هذا الكلام الذى يقوله الشيخ «مصر لو نهضت نهض العالم العربى والإسلامى كله ولو سقطت لسقطوا».. يا أخى الفارق فى التكنولوجيا والنظافة -على الأقل- بين الدول الخليجية ومصر يفوق الخيال، واقتصاديًّا جميع مَن فى العالم يعرفون وضعنا الاقتصادى حاليًّا -إلا مرسى وجماعته هنا- وعلميًّا نحمد الله، لا إحنا ولا العرب نعرف حاجة عن البحث العلمي، ولم نسمع أو نر السعودية تنهار أو تسقط كما يحدث حاليًّا عندنا.. ولّا هو كلام وخلاص.. أيّ كلام يريّحنا ويحسسنا إننا مهمين وأحسن ناس فى العالم دون أن يكون له أيّ سند واحد فى الحقيقة التى ألمسها أنا وأنت؟!

مبسوطين إن العريفى يدعو إلى الاستثمار فى مصر؟! المجلس العسكرى وعصام شرف وكمال الجنزورى ومرسى من بعدهم دعوا إلى الاستثمار فى مصر.. هل جاءت؟ هل شعرنا أن هناك استثمارات؟ يا بشر إحنا على وش إفلاس!

لا يوجد شخص واحد فى مصر يكره أن تأتيها الاستثمارات «من كل فج عميق»، لكن الموضوع ليس كلامًا إنشائيًّا وخلاص، والعريفى ليس الشخص

الذى يتمتع بثقل عالمى تُقاس به درجة الأمان فى البلد، ويتخذ المستثمرون قرارهم بضخ الملايين فى السوق المصرية بناء على كلامه.

للشيخ والداعية كل الاحترام لكننى أتكلم عن أهل مصر وهم من يهموننى ويخصونني، ألا تشعرون بما فعلتْ بنا التيارات الوهابية؟ أيضًا.. هل هذه أول مرة يزور مصر عالم وداعية إسلامي؟ ولِمَ كل هذا الاحتفاء الذى لا أراه مبرَّرًا حتى الآن، ومن حقنا السؤال عن أسبابه سواء كان السؤال للأزهر الذى لا نعرف هل سيدعو كل مَن يتحدث فى خطبته عن مصر إلى زيارتها ولقائه فى المشيخة وإلقاء خطبة فى أحد أكبر مساجد مصر وأولها فى البناء!

يقول العريفى فى لقائه التليفزيونى مع عمرو الليثى إن مصر تُكاد لها المكائد والدسائس. وهو نفس الخطاب الذى صدّعنا به محمد مرسى وخيرت الشاطر ومحمد بديع دون أن يأتى أيٌّ منهم بدليل واحد على ما يقول حتى الآن. ويضيف الشيخ والداعية الإسلامى أن هناك «سهاما إعلامية سُلِّطت على مصر».. أيُّ إسهام تُسلَّط ضد بلد رئيسُه يَقتلُ معارضيه، ويكتب له دستورًا على مزاجه ومزاج جماعته، ولا يجد فيه الفقير شيئًا يأكله؟!

بعضٌ ممن انتظروا العريفى كانوا مثل الأرامل الذين يبحثون عن كلمة تطمئنهم حتى ولو كانت خادعة، كأن مصر كلها بحواريها وشوارعها ومؤساستها وتاريخها وجغرافيتها تنتظر الرجل ليمسّ بيديه جروحها ويتمتم بكلمات غامضة حتى تتحول عباراته إلى قضاء وقدر.

كان أَوْلَى بالشيخ أن يعطى الإخوان درسًا فى عقاب الكذب فى الدنيا والآخرة وبالنصوص أيضًا -ما دام يؤكد مكانة مصر بالنَّص- ويقول لهم إن الأفضل أن يعاملوا مسيحيِّى مصر بشكل يليق بأننا مسلمون بدلا من دعوة اليهود إلى العودة.. وقضايا أخرى كثيرة واضح أن محمد العريفى يغضّ بصره عنها مثل شيوخ ما قبل الثورة فى مصر!

هل تزوَّج مرسى من الداخلية؟

مرسى هو المسؤول الأول والرئيس والوحيد عن كل ما حدث فى مصر (٢٠١٢-٢٠١٣)، ولسنا فى حاجة إلى التذكير بأن كل خطوات الرجل منذ أن جاء إلى السلطة هى التى وصلت بنا إلى هذا الوضع السيئ الذى نراه جميعًا إلا السيد محمد مرسى عضو جماعة الإخوان المسلمين والمسمَّى غصبًا واقتدارًا رئيس الجمهورية، ولذا فهو أيضًا مَن يوافق ويدعم ويقدِّر جهود السادة ضباط وجنود الداخلية فى قمع معارضيه وقتلهم والتنكيل بمن يحتجزونه منهم. يخرج فى خطاب كامل فقط من أجل أن يشكر ويثنى على جهودهم فى مشهد غريب لم يخجل فيه مرسى من نفسه وهو يواصل التغطية على مجزرتَى بورسعيد والسويس بفرض حالة الطوارئ، ليؤكد أنه رجل يكذب حتى كاد يقع من فرط ثقل الذنوب.

وفى نفس اليوم أيضًا يؤكد رئيس وزرائه القنديل هشام أن من يتظاهرون فى الشوارع بلطجية ومأجورون وعلى وزير الداخلية -بعد أن التقاه- حماية رجال الشرطة منهم بكل السبل التى هى فى الحقيقة «القتل فقط»!

انظر ماذا فعلتْ الداخلية بمصر خلال أيام قليلة، ولن أذكر هنا كل الأماكن فقط تلك التى كانت بؤرا لأحداث ساخنة.. قتلت منّا ما يزيد على ١١ شخصًا فى السويس، ثم قتلت رقمًا غير معروفة حقيقته حتى الآن، لكنه على أى حال يفوق الأربعين أمام سجن بورسعيد، ثم تفعل الفُجَر بعينه وتقتل ٦ وتصيب مئات فى جنازة قتلى اليوم الأول فى بورسعيد، وتطلق النيران والغاز على جنازة ضحايا الجنازة الأولى فى تصرف وقاحته تاريخية، ولا يمكن أن يغفره شعب

مثل الشعب المصرى سواء لمحمد مرسى ووزير داخليته.

ثمة شيء ما تغيَّر، وقد يكون هو ما جعل علاقة مرسى بالداخلية تصل إلى هذا الحد من «الحب المفرط» و«الشكر الدائم»، صحيح أن جهاز الشرطة فى مصر يسير بمنطق «اللى يتجوز أمى أقول له يا عمي»؟، لكن ما يحدث بين مرسى والداخلية أكبر من الزواج، ولا بد أن هناك صفقة ما بينهما، وبالتأكيد ما يقال عن العلاقة العائلية بين أسرتَى الرئيس والوزير حقيقي، وهنيئًا لمصر، فبعد حكم أم جمال انتقلنا إلى حكم أم أحمد، والضحية دائمًا هو الشعب الأعزل المتظاهر من أجل حقوقه، وسيحصل عليها بإذن الله.

أمر آخر يدلل على أن هناك شيئًا ما فى الخفاء يدور بين مرسى ووزيره هو قيام ضباط الأمن المركزى بطرد الوزير من مسجد الشرطة فى أثناء تشييع جنازة زميل لهم، وهو أمر لم يحدث من قبل، فمنذ متى كان وزير الداخلية على خلاف مع ضباطه؟ فحتى حبيب العادلى وقت الثورة -حسب كل ما نُشر وقيل من تحقيقات- لم يكن بينه وبين ضباطه أيّ خلاف.

ولست مع فكرة أن الخلاف بين الضباط والوزير كان بسبب التسليح، فجميعنا يرى مَن يضرب وينكِّل بالمتظاهرين، وحتى إن نَصّ القانون على عدم حمل ضابط الأمن المركزى السلاح، فبالتأكيد أول من سيكون ضد هذا القانون هو الضابط نفسه، بل إن جميعهم يحمل سلاحه الشخصى فى الخفاء، ويتعامل به وقت اللزوم فى المظاهرات.

ماذا يريد مرسى والداخلية من مصر؟ هل يريدان أن يعيشا على جثث رجالها من غير الإخوان؟!

مرسى وثلاثة رجال فى الاتحادية

الرئيس «اتوجع»

عندما تذهب إلى السجل المدنى -مثلًا- لاستخراج بطاقة شخصية، فأنت تتعامل مع مرسى لا مع الموظف نفسه الذى يجلس أمامك، فكل مسؤول فى مصر من أصغر عامل إلى من يلى مرسى فى المسؤولية مباشرة، كلهم يمثِّلونه هو شخصيًّا، ولذا مَن قَتَل وسَحَل وعرَّى فى الاتحادية «أولى وثانية» هو محمد مرسى العياط الموظف رئيسًا للجمهورية، وليس ضابط الأمن المركزى أيًّا كانت رتبته، فأى مسؤول فى أيّ مكان فى مصر كلها لن يفعل خطأ فى عمله إن كان يعرف أن هناك من يحاسبه، وإن استقام مرسى -وبالطبع لن يفعلها- استقام كل المسؤولين أو لِنَقُل ٩٠٪ منهم سيسيرون على خُطى الرئيس، كما يفعلون حاليًّا ويسيرون على خطاه فى الكذب والفشل والسحل والتعرية والنفاق.

مرسى تألم وتوجع عندما رأى مشهد المواطن «حمادة» وقوات الأمن تعرّيه أمام القصر، هكذا قال البيان الصادر عن الرئاسة، تعليقا على الأحداث، لكنه وكالعادة اكتفى بـ«الوجع»، ووجّه الشكر -كما يحدث دومًا- إلى الشرطة ورجالها لاعترافهم بالسحل، ولم نسمع للرئاسة صوتًا عندما خرجت «الداخلية» لتنفى كل هذا!

ولم ينسَ مرسى معارضيه فى بيانه، الذين لا يملكون قوة تأثير تمكّنهم من تحريك الشارع أصلًا، وطالبهم بأن لا يستغلوا الأحداث و«يزايدوا» عليه وعلى حكومته... خاتمًا بيانه بضرورة الحفاظ على مكتسبات الثورة، التى غرق

فيها الإخوان وجاع بسببها الشعب كله.

«القنديل على دين رئيسه»

القنديل هشام يقول إنه لا يمكن اختزال أحداث الاتحادية فى مشهد السحل... فعلًا لماذا نختزل قِلَّة أدب داخلية مرسى وجماعته وحكومته فى «السحل» فقط؟ الوزارة لديها إمكانيات أخرى والحمد لله، قتلت كثيرين وعلى استعداد للتضحية بآلاف من أجل عيون مرسى ولحيته، ويمكنها مثلًا أن تغتصب كل المصريين، أو تقتلهم بالخرطوش والرصاص الحى من أجل مرسي، ولذلك سيكون ظلمًا كبيرًا أن نختزل كل المشاهد بحديثنا عن «السحل فقط».

يضيف «أبو لحية» فى حديثه تعليقًا على الأحداث: «مشهد عبثي، وقمت بنفسى بتفقّد محيط قصر الاتحادية وميدان التحرير أمس وفجر اليوم، وأستطيع أن أؤكد أن من رأيتهم فى محيط القصر وميدان التحرير لا يمتّون بِصِلَة إلى ثوار مصر الأحرار ومتظاهريها السلميين، فالثوار لا يحرقون ولا يهاجمون ولا يسرقون الفنادق، ولا يعتدون على النساء، ولا يحرقون قصور الدولة»... لماذا يزور هذا القنديل كل مناطق الأحداث فجرا؟ الرزق فى «البكور» فعلًا كما قال مرسي، يصلى رئيس الحكومة الفجر ويبدأ عمله بالتفقد والفحص، يذهب عقب صلاة الفجر والناس نيام، فيرى كل شيء على طبيعة ما يجب أن يراه.. سكوت وهدوء ومتشردون من فقر حكومته نائمين فى العراء، وبالتالى يؤكد أنهم ليسوا ثوارًا. الثائر فى تعريف الرجل القنديل يعود إلى بيته مبكرًا ويستيقظ متأخرًّا.

وهنا نسأل القنديل: مَن ثوار مصر الحقيقيون؟ هل يعرفهم؟ ما شكلهم؟ لِيَقُل لنا هو «كتالوج الثوري» وأين يمكننا أن نجده.. هل هو «أبيض وعينيه (زُرق) وطويل وسنّه لا يقل عن ٥٠ سنة ومستعد للمشاركة فى الأثاث»؟ إن كان هكذا فالزواج أفضل له من الثورة.

«حمادة المسحول»

قبل أن يعترف حمادة بأن الداخلية لم تفعل به شيئًا كنت مكسوفًا من نفسى لأننى أعيش فى وطن تفعل فيه الشرطة ما فعلت، بدلًا من حمايته. وما قاله «حمادة» بأن الداخلية لم تعرِّه لم يغيِّر من خجلى وكسوفى شيئًا، فالحرج والكسوف كانا للموقف وللرجل، بغض النظر عن موقفه الشخصى مما حدث له، والحقيقة أن حمادة هو إرث مبارك فعلًا -مش عارف مرسى ماخدش باله ولّا إيه!- وإرث سياسات القمع التى لم ولن تتغير فى ظل حكم الإخوان، لأنهم سيستعملونها دومًا، وهو رجل لم ير أن هناك مشكلة بعد أن تعرَّى فى أن يحصل على مقابل معقول -من وجهة نظره- لينفى ما حدث، وهو حُرٌّ بالمناسبة فى ما يعتقد، كما أننا أحرار فى تأكيد حقيقة ما حدث له والتيقن من كذبه أيضًا، وهناك آلاف فى مصر لو وقعوا فى نفس المشكلة لفعلوا مثل حمادة وأكثر، على الأقل عائلة حمادة كلها ضده، لكن هناك فعلًا مَن كان يمكنه التظاهر هو وعائلته اعترافًا بجميل «الداخلية» فى إنقاذه من يد المتظاهرين الأشرار.

الموقف الفعلى كان يجب أن يأتى من فوق.. من عند مرسى تحديدًا، ويخرج بيان -على الأقل- مثل بيان الاعتراف، ليؤكد لحمادة وعائلته أن حقوقهم فى التقاضى وأخذ حقهم من الداخلية مصونة، وأن مؤسسة الرئاسة ستحميها، وتعلن مسؤوليتها عن أيّ اعتداء يحدث لحمادة من قِبل الداخلية وضباطها بعد ذلك حتى حصوله على حقه... وقتها فقط كان سيخجل «حمادة» من الكذب، لكن «الطَّرَش» عادة عند الرئاسة. ومرسى لم يسأل نفسه كيف تعترف الداخلية ثم الرئاسة بالواقعة ويكذِّبها صاحبها؟ ما جعل «حمادة» يفعل ما فعل معروف وتفاصيله الحقيقية كانت يمكن أن تصل إلى مرسى بعد خمس دقائق لو طلب، لكن الحقيقة أن الداخلية مثل القنديل على دين رئيسها والمعدن واحد.

«وزير البلطجية»

تعترف الداخلية بواقعة السحل، ثم «ترشو» صاحبها لينفيها.. ولا فى

الأفلام، ومحمد إبراهيم وزير همه الأكبر رضا مرسي، وهو راض عنه بإذن الله. إبراهيم معذور، فكلما قتل وسحل خرجت البيانات الرئاسية والقنديلية لتشكره وتثمِّن جهوده فى الدفاع عن «الشرعية».

لا تشبِّهوا الرجل بحبيب العادلي؛ حبيب كان يسحل «من فوق الهدوم»؛ التعرية كانت فى الأقسام ويتم تصويرها بالموبايل، أما إبراهيم فيعرِّى تمامًا على الأرصفة والتصوير يتم بكاميرات الفضائيات، هناك فَرْق فعلًا! رئيس حبيب جاء بالتزوير ورئيس إبراهيم جاء بالانتخاب، وفى مصر الرئيس الذى يأتى بالتزوير مثل مَن يأتى بالانتخاب «هيطلّعوا عين الشعب».

لن يُحاسَب محمد إبراهيم على جرائمه، لأن مرسى يحميه ويشكره، وبالتالى لا تلوموا الوزير، لوموا مرسى وجماعته ودستوره.. الحل عند مرسى فقط.

فى مصر الاغتيالات لا تحتاج إلى فتوى.. وفى تونس أيضًا

فى الوقت الذى تلقَّى فيه التونسيون نبأ اغتيال المعارض البارز شكرى بلعيد، الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين والقيادى فى الجبهة الشعبية المعارضة، كانت مصر فى نفس الليلة على موعد مع فتوى جديدة لأحد مشايخ السلفية تبيح إهدار دم قيادات جبهة الإنقاذ، فى تأكيد واضح أن جماعات الإسلام السياسى وتابعيها من يمينهم المتطرف إلى يمينهم الأكثر تطرفًا، لم تنسَ أصلها القائم على العنف والجهاد المسلح ضد كل من يعارض أفكارها وديكتاتوريتها فى الحكم.

كثيرون سألوا عن مصير الشخصيَّات السياسية البارزة فى معارضة الإخوان فى مصر، خلال الأيام القادمة عقب اغتيال بلعيد، وصدور فتوى إهدار دم قيادات الجبهة، دون أن يلاحظوا أن إسلاميِّى مصر لا يحتاجون إلى فتاوى، لكى يقوموا بعمليات تصفية لمعارضى «حكم المرشد» -كأن كل ما يفعلونه فى البلد حلال وينتظرون للاغتيال فتوى تجعلهم مطمئنى البال وهم يسفكون دم المختلفين معهم- فحتى تلك الفتوى التى خرج بها الشيخ محمود شعبان[١٤] الذى لا نعرف له «أصلًا ولا فصلًا ولا كتابًا ولا علمًا»، ولا نعرف عنه سوى احتياجه الدائم لـ«راجل»، لم يكن سفّاكو الدم بحاجة إليها، فقد بدؤوا خطتهم مبكرًا جدًّا، فاستشهاد الصحفى الحسينى أبو ضيف الذى صوَّر حوادث الإخوان البشعة فى «الاتحادية» تجاه المتظاهرين أمام قصر مرسى وعلى مرأى

١٤ أحد مشايخ السلفية الذين ظلوا لفترة طويلة يهاجمون الليبراليين ويدعون للعنف ضدهم.

ومسمَع من حراسه، لم يكن إلا جزءا من حلقة كبيرة لعدد من الاغتيالات التى طالت معارضى الإخوان والجماعة الحاكمة فى مصر، فبعده جاء اغتيال «جيكا»، و«كريستي» ثم الجندى وعمرو سعد بعد ذلك، وكلها أسماء لشباب يعارضون حكم الإخوان، ومؤسِّسون لصفحات ذائعة الصيت على مواقع التواصل الاجتماعي، ويتقدمون كثيرًا من المظاهرات التى تندد بديكتاتورية الجماعة وممثلها فى الرئاسة الدكتور محمد مرسي.

وقبل عمليات القتل هذه كانت هناك محاولات أخرى عبَّرت عن «قَرصة وِدن»، ربما قامت بها ميليشيات الإخوان كتجربة لاختبار ردود فعل الشارع والرأى العام تجاه مثل هذه العمليات، التى يعبر عنها الاعتداء على مرشح الرئاسة السابق أبو العز الحريري، والمحامى حمدى الفخراني، والنائب البرلمانى السابق محمد أبو حامد، والثلاثة نُشرت لهم صور أظهرت بوضوح كيف كانت «قَرْصة الوِدن» مؤثرة للغاية على أجسادهم، لكنها حقيقةً لم تُخِف أحدًا وزادت من كشف جرائم ميليشيات الإخوان وغيرهم من الإسلاميين للجميع، هذا فضلًا عن عديد من التهديدات التى تُطلق ليل نهار تجاه كثير من المعارضين لحكم المرشد، سواء كانوا صحفيين أو سياسيين أو حتى فنانين كما حدث، وتم الاعتداء على المخرج خالد يوسف من قِبل أولاد أبو إسماعيل فى أثناء محاصرتهم مدينة الإنتاج الإعلامى فى ديسمبر ٢٠١٢.

مشهد اغتيال شكرى بلعيد اليسارى التونسى دائم الانتقاد لحركة النهضة التونسية، ليس الأول فى بلد «ثورة الياسمين»، فقبله اُغتيل القيادى فى حركة «نداء تونس» لطفى نقض وذلك فى مدينة تطاوين.. ويا سبحان الله المتطرفون فى مصر وتونس واحد، فالإصابات التى أدت إلى وفاة بلعيد كانت فى منطقتَى الرأس والرقبة، فالمتطرف هنا أو هناك يذهب إلى ضحيته وقد قرر مسبقًا أنه سيتخلص منه دائمًا، لا أن يتسبب له مثلًا فى إعاقة أو ما شابه، لكن القتل نهائيًّا والمحو من الوجود، وكأن الإسلاميين فى البلدين أصبحوا يحملون توكيل «عزرائيل» فى الأرض.

شرطة تونس تقلِّد شرطة مصر، فحسب ما نشرته وكالات الأنباء فإن سيارة الإسعاف التى أقلَّت جثمان بلعيد توقفت أمام مقر وزارة الداخلية التونسية، وردد المتظاهرون هناك هتافات ضد سياستها وضد حركة النهضة أبرزها «الشعب يريد إسقاط النظام»، و«يا غنوشى يا جبان.. يا قتال الأرواح»، و«وكلاء الاستعمار.. نهضاوى رجعى سمسار»، وهو ما أدى بالشرطة إلى إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع واستعمال الهراوات لإبعاد المتظاهرين الذين رشقوا القوات بالحجارة وهم يرددون هتافات تنادى بـ«الثورة من جديد»، وهو مشهد يقلّ فى شراسته -وإن كان يشبهه- عما حدث لجنازة تشييع ضحايا بورسعيد الذين قُتلوا أمام السجن فى أعقاب تحويل ٢١ من متهمَى مجزرة الاستاد فى فبراير ٢٠١٢ إلى المفتي.

كذلك ردَّة الفعل واحدة هنا فى مصر وهناك فى تونس.. الشارع ضد ديكتاتورية الإسلاميين وفشلهم فى الحكم، ولذا كان الرد بإحراق مقرات لـ«النهضة» التى لم يرَ التونسيون منها سوى الفشل، أما الرئاسة التونسية فإن كان المنصف المرزوقى قد ألغى زيارته إلى فرنسا ومصر فبيانه عن اغتيال بلعيد أيضًا يذهب -كعادة الحكام الإسلاميين وكما يحدث فى بيانات مرسي- إلى أن هناك أطرافًا أخرى يصفهم بأعداء الثورة هى التى قامت بعملية الاغتيال. ودعت رئاسة تونس فى بيانها المواطنين إلى «التنبه إلى مخاطر الفتنة» و«ضبط النفس». وقالت الرئاسة «وعيًا منها بجسامة التحديات التى تجابهها بلادنا والأخطار المحدقة بها، فإن رئاسة الجمهورية تنبّه إلى مخاطر الفتنة والفُرقة التى يسعى بعض الأطراف إلى بَثِّها بغاية جرّ الشعب التونسى إلى دوامة العنف، وندعو الجميع إلى تحكيم العقل وضبط النفس والتروِّى فى تحليل هذه الجريمة النكراء والفعلة الجبانة ونسبة المسؤولية عنها إلى جهة أو أخرى».

ولذا المقارنة بين مصر وتونس ستخرج منها دائمًا بنتيجة واحدة ما دام الإخوان يحكمون فى البلدين.

تقارُب مصرى إيرانى برعاية أمريكية

هل يمكن أن نتصور أن تقوم مصر ممثلة فى رئيسها الإخوانى محمد مرسي، بتصرف من دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية؟ دون أن يعطى البيت الأبيض ضوءًا أخضر لهذا التصرف أو ذاك؟ لا يمكن.. وبأى حال من الأحوال فمصر معلّقة «من عرقوبها» بأمريكا، وهى حليفتها الدائمة فى منطقة الشرق الأوسط -إلى جانب إسرائيل طبعًا- ولذا لن يكون صعبًا بالمرة أن نفهم كيف تغيَّرت سياسة الإخوان وممثلهم فى الرئاسة محمد مرسى تجاه إيران فى الفترة الأخيرة، وتحديدًا خلال القمة الإسلامية الأخيرة التى انعقدت فى القاهرة «من ٦ إلى ٧ فبراير ٢٠١٣»، فمرسى قام بنفسه باستقبال نجاد فى مطار القاهرة رغم أن الأخير لم يفعلها معه حينما ذهب مرسى إلى إيران، واكتفى نجاد وقتها بإرسال وزير الخارجية «أكبر صالحي» للقيام بالمهمة، وعقد مرسى معه جلسة مباحثات قصيرة بالمطار، بعدما كان مرسى يؤكد أنه لا علاقات جيدة مع إيران إلا بتغيير موقفها من النظام السورى والتوقف عن مساندة بشار ضد شعبه.

وبعيدًا عن موقف الأزهر وإمامه الأكبر أحمد الطيب من نجاد، وبعيدًا عن محاولتَى الاعتداء على رئيس الدولة التى تضم أكبر تجمع شيعى فى العالم (أمام مسجد الحسين وفى منزل القائم بأعمال السفير الإيرانى فى القاهرة)كانت هناك حفاوة رسمية غير عادية بنجاد -أول رئيس إيرانى يزور مصر منذ عام ١٩٧٩- وهو ترحاب تم بمباركة أمريكية، تؤكدها تصريحات فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، التى نشرتها الوكالات وقالت فيها: «نتطلع إلى أن تكون للرئيس المصرى محمد مرسي، أو أيّ شخص آخر لديه فرصة لرؤية أحمدى نجاد، بادرة لتأكيد موقفنا»، وأشارت نولاند إلى الاتصالات التركية

والمصرية مع إيران، وقالت إن الحكومة الأمريكية تعرف أن هذه الاتصالات تنقل إلى الإيرانيين الرأى الأمريكي».

تصريحات نولاند تقطع أيّ شك فى أن هناك بادرة مصرية لاتخاذ موقف تجاه أيّ دولة دون موافقة أمريكية، كما أنها تؤكد أن حفاوة الإخوان بنجاد ليست محاولة إخوانية للإفلات من السيطرة الأمريكية، بل هى تأكيد وتوثيق لها، فهل كانت أمريكا مثلًا غبية حينما أعطتنا طائرات «إف ١٦»، لتأتى بعدها مصر وتعمل على التقارب مع إيران؟ ومسألة قول نولاند إنها تعرف ما يحدث فى الاتصالات التركية-المصرية مع إيران، تدلل عليه القمة الثلاثية التى جمعت بين مرسى والرئيس التركى عبد الله جول ونجاد على هامش القمة الإسلامية لمناقشة القضية السورية، وهى القمة التى قال بعدها ياسر على المتحدث باسم الرئاسة آنذاك، إن تعميق العلاقات مع إيران مرهون بمدى قبول الرأى العام المصرى للتقارب بين البلدين «لأن القيادات والحكومات تتحرك بناء على توجيهات الرأى العام».

رغم أننا لا نعرف أيّ رأى عام هذا الذى يستعين به مرسى فى توطيد علاقته بإيران، أو يعتمد عليه، ويقوم بناء عليه بتعميق أو قطع العلاقة -اللهم إن كان مرسى يعتبر مكتب الإرشاد والسفارة الأمريكية رأيًا عامًّا- فالحقيقى أنه كانت هناك مظاهرات سلفية أمام مشيخة الأزهر تندد بإيران ونجاد وموقفه من سوريا، وكان هناك أيضًا موقف مغاير تمامًا لترحاب مرسى بنجاد من قِبل مؤسسة الأزهر، اتضحت تمامًا فى بيانها الذى ألقاه وكيل الأزهر الشيخ حسن الشافعى فى مؤتمر صحفى حضره نجاد وغاب عنه شيخ الأزهر د.أحمد الطيب لأسباب غير معلنة، وإن كانت واضحة من مطالباته الرئيس الإيرانى بضرورة التوقف عن سب الصحابة وعدم التدخل فى شؤون الدول العربية -خصوصًا البحرين- ورفض أيّ محاولات شيعية للتدخل فى شؤون الدول السُّنية.

نقطة أخرى تؤكد أن الضوء الأمريكى الذى أخذه مرسى من واشنطن لا يسمح له بتوطيد العلاقات أكثر من اللازم، وهى قول الرئيس الإيرانى إنه

عرض على مرسى تقديم قرض مالى لمصر لأنها تعانى من متاعب اقتصادية -على حد وصفه وما نشرته جريدة «الشرق الأوسط»- لكن الرد جاء فاترا، وأشار نجاد إلى أن «هناك قوى خارجية تحاول منع التقارب بيننا».

ما حدث فى القاهرة تزامَن فى إيران مع رفض المرشد الأعلى آية الله خامنئى أيّ حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغوط، بعدما عرض جون بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، على طهران إجراء محادثات ثنائية مباشرة حول البرنامج النووى الإيراني، فى الوقت الذى قامت فيه أمريكا بزيادة العقوبات على إيران بأن أوقف بعض الدول شراء النفط الإيراني، وكذلك أوقف بعض البنوك العالمية أيّ أعمال تجارية مع طهران.

قد يقول البعض إن الخلاف المصرى الإيرانى لن يُحَلّ فى يوم وليلة -وهذا صحيح- وإن العلاقات لن تكون فى أفضل حال لها بين البلدين مرة واحدة، لكن الواضح أيضًا أن واشنطن لن تسمح إطلاقًا بأن تكون هناك علاقة جيدة بين مصر وإيران، الدولة التى تعادى الأمريكان، كما أن هذه العلاقة ستضرّ بأى حال بأمن إسرائيل.. فهل ترضى أمريكا أن تضارّ تل أبيب؟ كذلك رد الفعل الإسرائيلى على جلسات الحوار المصرية الإيراينة جاء هادئًا وليس به جديد، ولم تكن هناك أيّ تصريحات فى هذا الشأن من قِبل قادة إسرائيل، واكتفت الجرائد بتعليقات عادية أيضًا مثل «يديعوت أحرونوت» التى قالت إن المحادثات بين مصر وإيران ستبوء بالفشل، وقال موقع و«الا» الإخبارى إن اللقاء بين مرسى ونجاد لا يُخفِى الكراهية بين البلدين بما يشير إلى أن تقارب مصر وإيران أمر متفَق عليه ما دام أنه لن يخرج عن الحدود التى رسمتها إدارة أوباما.

جاتك نهضة فى بطنك انت وهوَّ!

هذا هو الدماغ الذى يحكم ويتحكم فينا.. هذا هو الدماغ الذى يقولون عن صاحبه إنه دَرَس ودرَّس العلوم، ويقولون عنه فى الموسوعات الحديثة إنه رجل منتخَب، دون أن يعرف أحدهم إن مَن انتخبه لم يطَّلع على هذا الجانب من دماغه ودماغ حاشيته، فقد كان معطَّلًا وقت الانتخابات؛ فدماغ من يحكمون مصر الآن فترة صلاحيته انتهت منذ سنوات عديدة -التخلص منه أصبح واجبًا- ولذا تأتى قراراته بهذه الطريقة من الغباء والاستسهال والكذب والنفاق، وكأننا نعيش فى كوكب القرود.

نتحدث نحن ليل نهار عن تمكين الإخوان وخططهم للسيطرة على كل مفاصل البلد وأخونته، وعمليات الإحلال والتجديد التى تحدث فى كل الوزارات بتعيين وزير إخوانى أو وزير نصف إخوانى -خلية نائمة- وتعيين نوابه من الإخوان، وفى وسط كل هذا تسمع خبرين: الأول تعيين عمر محمد مرسى فى وظيفة بوزارة الطيران المدني، والثانى تعيين د.ياسر على المتحدث باسم رئاسة الجمهورية رئيسًا لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء «هيَّ البلد ناقصة إخوان»!

ألا تعبِّر هذه الأخبار والوقائع عن عقلية مَن يحكمنا؟! فبعيدًا عن خطط التمكين وغيره مما هو مؤكد من أخونة الدولة، تأتى فكرة أن يقوم مرسى بصنع واتخاذ قرار ما فى وقت يفترض فيه أن الشارع محتقن تمامًا ضده، غبية للغاية وتكشف كيف تفكر هذه العقلية التى تحكم. هى عقلية الموظفين معدومى الضمير ممن تمتلئ بهم مؤسسات الدولة -هذا بالتأكيد لأن ليس كل الموظفين

فى العالم مثل موظفينا هؤلاء- ومَن يتحكم فى البلاد واحد منهم، لا فرق بينه وبينهم، هم جميعًا ينتظرون ما يقوله رؤساؤهم ليفعلوه دون تفكير وهو ينتظر ما يمليه عليه خيرت الشاطر ومحمد بديع وينفِّذه دون مناقشة، وهم يتصرفون بعيدا عن المنطق والصح والمفروض وهو كذلك.. لذا ليس غريبًا أن يكون مرسى شاهدًا على رئيس خُلع، لأنه أراد توريث الدولة لابنه، فيعيِّن هو ابنه فى وظيفة مهمة بوزارة الطيران «اللى ما يشوفش من الغربال يبقى أعمى».

من تم توظيفه هو عمر، ابن أبيه الذى يدافع عنه فى السراء والضراء، قال لُمعلق على صفحته بـ«فيسبوك»: «اسمه سيادة الرئيس يا بغل»، لم يقلها جمال مبارك فى عز جبروت أبيه.

الموظفون دائمًا لا تنتظر منهم أن يقدموا لك شيئًا ما أو خدمة المفترض أن وظيفتهم تحتِّم عليهم أداءها، ومرسى مثلهم لا تنتظر منه أن يفعل شيئًا لصالحك.. هو يفعل كل شيء فعلًا لكن لصالح أهله وعشيرته وجماعته «جماعة سودة».

رئيس إخوان، وزراء إخوان، محافظون إخوان، نواب محافظون إخوان، ووكلاء وزارات إخوان، رؤساء مدن وقريبًا قُرى، ثم عُمَد ومشايخ.. ثم يسألك الإخوان بعنجهيتهم المعتادة: أين التمكين؟ وأين نحن من المواقع القيادية؟ ويحدِّثونك بكلام أهطل وساذج عن مؤامرات النظام السابق ضدهم فى الوزارات ومحاولاتهم المستميتة لإفشال مشروع النهضة.. يا أخى «جاتك نهضة فى بطنك انت وهوّ»!

خيال السيد مرسي.. معدوم

هل تعرف ما المشكلة الحقيقية بالضبط فى مسألة تعيين عمر محمد مرسى العياط فى وظيفة بوزارة الطيران المدني؟ (قبل أن يرفضها بسبب الضغط الإعلامى لا بسبب مثاليته ومشاعره الجياشة تجاه مصر الحبيبة!).

قد تعتقد أن المشكلة هنا فى استغلال النفوذ، أو أنه شتم أحد المعلقين على «فيسبوك» قائلا له بعجرفة وسوء أخلاق: «اسمه سيادة الرئيس يا بغل»، فقط لأنه كتب اسم والده «المبجل» دون لقب «الرئيس»، أو أن تعيينه يمثل اعترافًا حقيقيًّا من مرسى نفسه بأنه يستخدم نفوذه لأخونة الدولة، وتأكيد عدم تفكيره فى عواقب الأمور والقرارات التى يتخذها، أو أن مؤهِّل وتقدير عمر (تجارة الزقازيق بتقدير جيد) ليسا بهما ما يغرى وزارة للموافقة على عمله بها... لا لا ليس كل ما سبق، فالأزمة الكبرى ظاهرة مثل ضوء الشمس وهى خيال السيد مرسي، فقد وَضح أنه فقير، بل فقير جدًّا للدرجة التى يكاد يكون معدومًا، فأقصى طموحات مرسى لابنه خريج التجارة الحديث كانت وظيفة يتمرمغ فى فلوسها التى أُصدِّق تمامًا أنها تزيد على ٩٠٠ جنيه بآلاف، لكنها فى النهاية وظيفة، وبعيدا عن المرتب، سيكون مرسى فعل فى ابنه أسوأ ما يفعل أب، فهل كان ما يتمناه لعُمَر أن يكون مستغلا لوظيفة أبيه و«يلمّ» منها فلوس وخلاص؟!

ولأن ابن الوز عوام؛ فابن الرئيس ماعندوش خيال خالص كأبيه، طالب خريج كلية تجارة ٢٠١٢، ليس له أيّ أمنيات أو أحلام، ستتساءل أنت متعجبا: هو فى أحلام أحسن من كده؟! وسأرد عليك: نعم، هناك كثير من الأحلام والأمنيات التى يريد كثيرون تحقيقها ويسعون فى الأرض «فَحْتًا» من

أجلها، ولذا هم أفضل ألف مرة من هذا الذى لا يحب العمل، ويريد الأنتخة وسنه لا تزيد على ٢٢ عامًا.. ده جمال مبارك ماعملهاش يا راجل!

مرسى منذ دخوله معركة الانتخابات الرئاسية وكلامه «ناشف» بعيدا عن أيّ أحلام يتمنى لها أن تصبح واقعًا -اللهم إلا حلم التمكين إن اعتبرناه حلمًا لا واقعًا يواصل مرسى تنفيذه- لم تكن لديه خطة طموحة فى شيء؛ برنامجه الانتخابى كاملًا أو برنامج المئة يوم -إن حقق شيئًا مما جاء بهما- مشروعاتهما كلها صماء ليست بها روح المغامرة، فلم يتضمنًّا مثلًا خطة للقضاء على الأمية فى سنة واحدة أو تطويرًا شاملًا لمناهج التعليم خلال أول عام دراسى فى فترته الرئاسية.

حتى فى السينما، مرسى متوقف عند النسخة القديمة من فيلم «كوكب القرود»، رغم أن أفلام الخيال العلمى وراواياته تكاد لا تُحصى، لكن ده «آخره» فى الأفكار، وإن كنت لا تصدق فارجع إلى نص حواره مع مجلة «التايم» الأمريكية وتعرّف على المشاهد التى ساقها من الفيلم (بعضها مش موجود أساسًا) لإسقاطها على الواقع السياسى المصرى (الذى جعله هو وجماعته غابة).. مرسى اختار لمصر فيلمًا عُرض منذ أربعين عامًا تقريبًا (يا دوب على مقاس خياله).

ورغم خيال الإخوان المؤامراتي، فإن ممثلهم فى قصر الرئاسة -مش عارف الاتحادية ولا القبة ولا التين- لم يجد سوى ألفاظ مثل «بيعملوا حاجة غلط فى الحارة المزنوقة»، وأرقام زى «٥٦٧٣٤» وهو الرقم الذى احتار علماء الرياضيات فى معرفة مكانه بالضبط فى أثناء عملية العد، ثم تشبيهه السياسة الدولية بـ«المكرونة الإسباجتي»، و«كلنا نحضن بعض»! قل لى إن كنت ترى خيالًا فى الأحضان.. دى أفعال يا بوب.

مصر لن تتقدم خطوة إلى الأمام مع مرسى حتى لو كان غير إخواني؛ لأنه ببساطة لا يحلم وخياله معدوم.

العشق الممنوع فى قصر الرئاسة

فى الطب، الملل هو مرض المدنية الحديثة، وهنا فى مصر «الحديثة نسبيًّا» الملل هو السمة الرئيسية لعصر حكم الإخوان الذين أدخلونا زمن الحداثة من أقذر أبوابه، والرئيس محمد مرسى شخص من فَرْط غرابته صنع لنفسه هالة من الملل، وهو ربما الرئيس الوحيد فى تاريخ مصر الذى ينتظر الشعب خطاباته، لا لشيء سوى معرفة إلى أيّ مدى سيصل بهم هذا النوع الجديد من «الملل». لا يجلس أمام مرسى شخص واحد ليعرف منه الجديد أو ماذا ستكون خطته للأيام القادمة، بل انتظارًا لنكتة هنا أو تناقض هناك يُتحِفُنا به الرجل بشكل معتاد وممّل، وأحيانا مُضحِك؛ لفرط سذاجته، فهذه هى ممارساته منذ أن جاء رئيسًا.

وحقيقةً.. الملل الذى تصنعه مواقف الدكتور محمد مرسى فى رئاسة الجمهورية فاق حدودًا كثيرة، وهو أقرب ما يكون إلى الملل الذى تصنعه المسلسلات التركية، فمرسى وإخوانه ومكتب إرشاده يحاولون بدأَب شديد منافسة دراما بلد السيد أردوغان، غير مهتمين بحقيقة أن اللعبة التى يستمتع بها الجمهور والأبطال والممثلون تكون مقبولة فقط على الشاشات ولا يمتد الاستمتاع بها أبعد من حلقات المسلسل، لكن اللعب فى مصير الوطن، تمتدّ حرائقه طولا وعرضا، ولن ينطفئ حينما نغيِّر القناة أو نبعد أعيننا عن المشهد القاسي.

يعرف كل متابعى هذه المسلسلات منذ أن عُرِضَت حلقات «نور ومهند»، أنه لو امتنع أحدهم عن مشاهدة أيّ مسلسل لمدة عشر حلقات أو حتى عشرين حلقة، فسيجد الأمور كما هى لم تتطور عندما يعود للمتابعة مرة أخرى، كأن

الحياة توقفت عند الأحداث التى شاهدها منذ أسابيع.. هكذا هو محمد مرسى وسياسته واقتصاده، فلو منعتْ نفسك -وهذا صعب للغاية- عن متابعة ما يجرى على الساحة السياسية من أحداث، ورد الرئاسة عليها أو تعليقات مرسى ومواقفه تجاهها، فاعلم تمامًا أنه لم يَفُتْك شيء مما يفعله الرئيس الإخواني، فمنذ توليه الحكم ومواقف الرجل ثابتة لا تتغير، كما هي.. كذب وخيانة للعهود، وتطنيش كامل للشعب، وتنكيل بالمعارضين، وانتهاك للقضاء، وتضييق على الإعلام.

وطبقًا لما يُنشر من أخبار فنية عن هذه المسلسلات فإن تصويرها يستغرق أحيانًا أكثر من سنة، حتى إنهم يُضطرون إلى تغيير بعض أبطالها (مسلسلا «نور ومهند» و«رماد الحب»)، أو الأصوات -فى الدبلجة العربية- (مسلسل «فاطمة»)، أيضًا يتضح من الفترة التى قضاها مرسى ممثلًا فى الرئاسة، أنه يمكنه أن يبقى أعوامًا يكرر نفس الكلام والأحاديث والتصريحات، معتبرًا نفسه فى الحلقة الأولى من فترته الرئاسية، قد يغير مستشارًا أو وزيرًا أو متحدثًا رسميًّا أو خفيرًا، لكن يبقى الوضع «منيّلًا» على ما هو عليه.

حينما تشاهد مسلسلًا تركيًّا ستندهش -من غير ما تاكل «فريسكا»- من تأخر البطل فى استيعاب الحقيقة رغم أنها «باينة للأعمى». وفى الوقت الذى يشكّ فيه الجميع ويحاولون التقصِّى للوصول إليها، يكون البطل غارقًا فى أفكار أخرى ومغيَّبًا بشكل غير مفهوم يثير استفزازك (شخصية عدنان فى مسلسل «العشق الممنوع»)، وهو ما يجعل الأمر مُمِلًّا. أيضًا مرسى بطل المسلسل الإخوانى الذى لو تابع قليلًا شاشة التليفزيون -بعيدًا عن قناتَى «الجزيرة مباشر-مصر» و«مصر ٢٥» والتليفزيون المصري- لعرف كل الحقيقة، لكنه يصرّ على القيام بدور «عدنان».

دراما مرسى فى القصر تتفوق على مبالغات المسلسلات التركية. لاحِظ مثلًا أن الأحداث فى بعض الحلقات قد تصل إلى الذروة وتحدث بها مواقف تُشعِرك أن هذه هى النهاية، لكن «الدنيا تتشال وتتحط» ثم تهدأ الأحداث بلا

منطق، كأن شيئًا لم يكن، ولا أحد يتخذ قرارًا على قدر الكارثة (أبطال مسلسل «على مَرّ الزمان»). مرسى كذلك كان يتابع الاشتباكات الدائرة من شرفة قصر الاتحادية، وبينما هى تشتعل وتبلغ ذروتها فى القتل والتنكيل والتمثيل بالأجساد من قِبَل جماعته للمعارضين، يُنهِى هو صلاة العشاء سريعا ويطمئنّ على صحة المرشد، ويقرأ أذكار ما قبل النوم «الإخوانية» ويذهب إلى سريره مبكِّرًا.

لكن -والحقّ يُقال- هناك فرق يبدو أنه سيظل إلى الأبد بين المسلسلات التركية ومحمد مرسي، فحينما تشاهد مسلسلًا تركيًّا، ستجد نفسك مستمتعًا بجمال المناظر التى تظهر فى الحلقات، وكذلك الأماكن والبيوت والقصور، حتى الملابس سترى فيها جديدًا، أما مع مرسى فلا جديد، حيث ننتقل من كآبة مكتب الإرشاد إلى ظلام وسوداوية حزب الحرية والعدالة، ومؤخَّرًا أصابع الرئيس.

وتكلَّم مرسي.. لكنه لم يقل شيئًا

يخرج الرؤساء للتحدث إلى شعوبهم لكى يخبروهم جديدًا، الدولة بصدد أن تفعله أو فعلته فعلًا، هذا فى الدول التى يوجد بها رؤساء فعلًا، أما فى مصر فرئيس الجمهورية يخرج للحديث من أجل كَمَد الشعب وغيظه، كأنه يؤدى واجبًا عليه لا مسؤولية مفترَضًا أنه يعرف ما المأمول والمرجوّ منها، رغم أننا شعب فقد أصلا الأمل فى رؤسائه منذ زمن وأصبحنا نتفرج عليهم وهم يتحدثون من قبيل الواجب أيضًا كما يفعلون هم. نحن شعب لا ينتظر من رئيسه شيئًا، لأنه لا يؤمن بوجوده أصلًا، وإن كان مرسى خرج للحوار مع عمرو الليثى ليقول لنا فقط إنه موجود فنحن لسنا بحاجة إلى هذا، فوجوده رئيسًا مثل عدمه، إن لم يكن يضر فهو لا ينفع، والحمد لله.

يأتى حوار مرسى الأخير فى توقيت مهمّ للغاية.. مصر بها عصيان مدنى كبير مهما حاول الإخوان «تتفيهه» والتقليل من حجمه الذى لو حدث فى دولة «محترمة وديمقراطية» لتنحَّى الرئيس وحكومته بالكامل، كما أننا نعيش جوًّا أمنيًّا مرعبًا مع زيادة أعداد المعتقلين وكذلك الانتهاكات التى تحدثها الشرطة بحق المواطنين فى الشوارع أو المساجين فى غرف الحجز، وهناك وضع اقتصادى مُزرٍ وخزينة قاربت على الإفلاس تمامًا وإن لم يفصح أمينها عن ذلك، وانتخابات دعا إليها مرسى نفسه قبل الحوار بأيام دون أيّ ضمان لنزاهتها بعد أن قام الإخوان بتفصيل قانون الانتخابات «على مزاجهم» وحسبما يخدم رجالهم ويجعلهم أعضاء فى البرلمان -هم لا يزيدون على كونهم أعضاء- لكن هل خرجنا بشيء من الحوار يحل هذه المشكلات السابقة؟!

انتهى مرسى من الحوار، وبنسبة كبيرة لم يشاهد نفسه فى أثناء العرض، فقد نام مبكرًا بعد أن أيقظ الشعب منتظرًا مشاهدته من الثامنة مساء حتى الثانية بعد منتصف الليل فى مفارقة لم تحدث لحوار رئاسى من قبل، ولرئيس كان أول ما دعا إليه هو النوم مبكرًا، ولم يحدث لى شخصيًّا أن تأخر عنى مثل هذا الوقت إلا الصنايعية الذين يحسبون مواعيدهم بـ«فى العصر.. بعد المغرب.. قبل العشا بشويّة»، كما أن التأخُّر لا يتناسب أبدًا مع نظر مرسى فى ساعته وقت مؤتمره الصحفى مع المستشارة الأمريكية ميركل، فى مفارقة هزلية للغاية. ونحمد الله أن خطاب مرسى كان فى يوم حفل الأوسكار الذى عُرض فى موعده بالضبط، لا دقيقة متقدمة ولا أخرى متأخرة، ووجد المشاهد نفسه أمام شيء حقيقى ومُهِمّ يشاهده بدلا من «غثاء» الكلام «اللى لا بيودّى ولا بيجيب». وبغضّ النظر عن الجوائز وإلى أيّ فيلم ذهبتَ، وبينما أعلنت ميشيل أوباما جائزة أفضل فيلم فى بث مباشر من البيت الأبيض لحضور الحفل ومتابعيه فى العالم كله، كانت رئاسة الجمهورية فى المقطم محتاسة فى مَنْتَجَة حوار مرسى وادَّعت وجود مشكلة فنية تمنع بث الحوار بدلًا من القول إن عملية المونتاج وراء مرسى تستغرق وقتًا طويلًا، حتى إن الحوار لما أُذيع أجاب مرسى عن سؤال علاقة مصر بأمريكا بقوله «طبيعية» رغم أن السؤال عن العلاقة حُذف فى المونتاج. والعذر الوحيد الذى نلتمسه لمرسى فى التأخُّر هو كونه رجل المفاجآت، فربما أراد لأوباما وزوجته أن يتفرّجا على حواره مع الليثى بعد إعلان جوائز الأوسكار، حتى يقول لهما إنه يتحدث لشعبه عن الديمقراطية.. المزيَّفة طبعًا.

أما الحوار، ولأنه الأقل أهمية فى «كل الحوار ده»، فكان لا بد أن يأتى التعليق عليه فى آخر فقرة، فواضح أن مرسى مُصِرّ على عدم الرؤية، سواء من «الغربال» أو من غيره، فشخص يصف العصيان المدنى فى بورسعيد وغيرها من المدن بالبلطجة، ويقول إن بين قول «ارحل» كـ«رأي» وقولها كـ«موقف» فرقًا، وإنه «بالحب ستُحَلّ كل الأمور»، لا بد لك من أن تتخلى تمامًا عن الاهتمام بما يقول،لأنه حقيقة لا يقول شيئًا.

الجيش والجامعة.. إيد واحدة

١ - التوكيلات.. صداع الجيش فى رأس الإخوان

تمثل التوكيلات التى يحررها المواطنون لوزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسى لإدارة شؤون البلاد صداعًا فى رأس الإخوان. ما زال مجرد صداع لم يتمكن بعد ويصبح مرضًا، لكن «العيار اللى مايصيبيش يدوش»، ولذا كان قرار وزير العدل -وهو بالمناسبة وكعادة رجال مرسى نفاه سريعًا- بإغلاق مكاتب الشهر العقارى فى بورسعيد، حيث كان مواطنو المدينة الكبيرة والباسلة هم أول مَن قادوا فكرة تحرير توكيلات للسيسي، معلنين رفض البقاء تحت حكم مرسى وجماعته، ولما حدث وأغلقت مكاتب الشهر العقاري، قام البورسعيدية بتحرير توكيلات صورية وصلت حتى الأحد الماضى إلى ٢٠ ألف توكيل. الإخوان ومرسى يريدون تأكيد أنه لا وجود لأى مشكلة بينهما وبين الجيش، وكلام مرسى فى الحوار الوطنى كان هدفه إرسال رسالة واضحة: «أنا القائد الأعلى للقوات المسلحة». الجيش من ناحيته لم يردّ بشأن هذه التوكيلات، فقط صرح السيسى بأن مصلحة مصر فوق كل اعتبار، وهذا تصريح عادى وطبيعى وبديهي، لكن زاد رئيس الأركان صدقى صبحى على قول السيسى شيئًا: «يمكن للجيش أن يتدخل فى أيّ وقت، وطالما تطلبت الظروف السياسية ذلك».. مين عارف؟

٢ - اشتباك الجيش والشرطة.. حَدَث أم لم يحدث؟

المصدر الأمنى الذى خرج لينفى وقوع اشتباكات بين عناصر الجيش والشرطة أمام مديرية الأمن فى بورسعيد، هو مَن أكد -بنفيه- وقوع هذه الاشتباكات،

مضيفا إلى ذلك -بنفيه أيضًا- حقيقة أن الداخلية أطلقت الرصاص الحيّ على المتظاهرين، فتدخل الجيش لمنعها، فتابع الأمن الضرب، وقيام الجيش بتأمين جنازة شهيدى بورسعيد ممن تُوفُّوا أمام مديرية الأمن، ومشاركة قائد قوات الجيش الثانى اللواء عادل القضبان فيها بأوتوبيسات الجيش التى تحمل شعار «نشاطركم الأحزان»، أكدت حدوث الاشتباكات بين الجيش والداخلية، وانحياز الأول إلى المتظاهرين ضد الداخلية، ثم وبالطبع بيان المتحدث الرسمي: «تؤكد القوات المسلحة دائمًا أن مدينة بورسعيد الباسلة وشعبها العظيم.. فى قلب ووجدان القوات المسلحة ورجالها، وأن تأمينهم والحفاظ على أرواحهم ومقدراتهم عهد قطعناه على أنفسنا مهما كانت التضحيات».. وستثبت الأيام القادمة صحة الكلام.

مرة أخرى.. هذا المصدر الأمنى الذى نقل عنه البعض قوله إن مندسين أو عناصر مجهولة هم من قاموا بإطلاق النيران على الجيش والشرطة، وهو ما أحدث إصابات فى الطرفين، يمثل ظاهرة غريبة. فما حكاية الأطراف المندسة مع مصر وحكامها؟ هل نستبدل العناصر المندسة بمن يحكمون؟ فما زالت هى الوحيدة التى تسير على مياه البحر دون أن تغرق؛ فى كل الأحداث تتهم السلطة هذه الأطراف بأنها التى تدبِّر وتنفِّذ وتقتل، ثم تخرج من كل هذا «سليمة ودون أيّ خدوش». بلدنا أصبح تتحكم فيه «العناصر المجهولة»، كما تحكمه «العناصر الأجهل».

٣- انتخابات الجامعات.. «مش مقياس»

هزيمة طلاب جماعة الإخوان فى انتخابات الاتحادات الطلابية فى جامعات أسيوط والإسكندرية والقاهرة، وإن كانت مؤشرًا جيدًا ومبشِّرًا بانتخابات قادمة تمثل الطلاب وتخدمهم، إلا أنه لا يمكن أن يعتمد البعض عليها ويطالب بخوض الانتخابات البرلمانية القادمة ضد الإخوان، بما أن بشائر هزيمتهم قد بدأت داخل أسوار الجامعات، لأن الأمر مختلف تمامًا بين الجامعة والشارع، ففضلا عن كون الطلاب أكثر وعيًا بالطبع من الناخبين خارج الجامعة الذين

تنتشر الأمية بين قرابة نِصفهم، فهناك فروق أخرى، ومنها عدد الناخبين الملعوب فيه طبقًا لقضية تزوير قاعدة بيانات الناخبين (التى كان ينظرها القضاء الإدارى حتى وقت طباعة الكتاب)، والدعاية الانتخابية والأوراق الدوَّارة فى اللجان، والرِّشى الانتخابية التى لا توجد فى الجامعة أصلًا، إلا لو كنت تعتبِر الرحلات رِشًى، فما يحسم الانتخابات فى الجامعة لا يمكن أن يحسم انتخابات يحكمها الزيت والسكر.

مبروك علينا.. أسيوط بقت إمارة

عاصم عبد الماجد يحب أسيوط، لها فى قلبه معزَّة خاصة، أسيوط «كوم» وباقى المحافظات «كوم تاني».. كان للمحافظة الصعيدية معه ذكريات وذكريات، أيام مجد الشيخ وإخوته، كرم زهدي، وناجح إبراهيم، وعصام دربالة.

أسيوط لم تَعُد محافظة.. أصبحت إمارة! المدينة دانت لحكم الجماعة الإسلامية بعد ٣٢ سنة من المحاولة الأولى يوم العيد الكبير. عبد الماجد حقَّق حلمه فى الإمارة الصغرى وأعلنها بكل بساطة بحجة الفراغ الأمني. أسيوط فى قبضة أصحاب اللِّحى وذوى الملامح القاسية.. فمَن يعترض؟!

وهذه البداية التى سينطلق منها الحكم، حسبما نصَّ اتفاق مجلس شورى الجماعة فى الوجه القبلى قبل مذبحة مديرية الأمن بأيام.

زمان فى بداية التسعينيات.. أعضاء الجماعة الإسلامية قسموا أسيوط إلى إمارات صغيرة على رأس كلٍّ منها واحد منهم، يدير شؤونها، حتى تستتبّ الأمور لهم بعد السيطرة على باقى محافظات الدولة، وفى صباح عيد الأضحى يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١، وبينما لم تبرد دماء السادات على المنصَّة، أزهق عبد الماجد وأصدقاؤه ١٨١ روحًا أخرى أصحابها كان أكثرهم من جنود الشرطة الذين استيقظوا لتوِّهم فغادروا الحياة وهم ببيجامات النوم، بينما قُتل مواطنون آخرون ارتدوا لتوِّهم ملابس العيد استعدادا لبهجة لم تكتمل.

يا لها من مسرحية، ويا له من قَدَر! الآن عبد الماجد يهدِّد أيّ شخص يتسبب فى عودة الفراغ الأمنى على غرار ما حدث فى ٢٨ يناير من عام الثورة! أين

مراجعاتك يا دكتور عاصم؟ أنسيتها أم...؟ ويقول المتأسلم القديم إن الجماعة الإسلامية تجهِّز «مجموعات حراسات شعبية» يتولون حماية المنشآت العامة والخاصة بدلًا من أفراد الشرطة.. لا والله؟! ألم تكن مديرية أمن أسيوط منشأة عامَّة سنة ٨١ يا شيخ عاصم؟ ألم يكن مَن ماتوا بداخلها على يديك أفراد من رجال الشرطة أيضًا؟

مقر الجمعية الشرعية سيتحول إلى مديرية الأمن فى المحافظة، وأنا لا أحمل جواز سفر حتى الآن.. فهل من واسطة يا شيخ المديرية لاستخراجه، أم أنك تحب أن تحمل لقب وزير داخلية الصعيد؟

أهل أسيوط لهم مع الشيخ وأنصاره حكايات وحكايات، سيظلون يرْوُونها ويتوارثونها حتى المات، كان الله فى عونهم. فى كل بيت هناك من انضمّ إلى الجماعة الإسلامية وقُتل أو قَتَل، وهناك من سُجن حتى شاب، وآخر دخل السجن فقط لأن صديقه تابع للجماعة، وآلاف حُرموا وظائف لأنهم أقارب للجماعة، لكن ما باليد حيلة.. أسيوط مدينة مغضوب عليها، عبد الماجد يتخذها إمارة، ومبارك كان يكرهها بسبب عبد الماجد، أما مرسى الآن فسلَّمها لعبد الماجد.

مصر تركب الحنطور

هذه أيام سيذكرها التاريخ كثيرًا، ويتوقف عندها أكثر، وسيستغرق كُتَّابُه وقتًا طويلًا فى فهم ما حدث.. وهذا أيضًا مقال لقراء عام ٢١٠٠ بعد الميلاد!

هنا مثلًا وفى أحد الكتب تقرأ أنه فى يوم ١١ مارس ٢٠١٣، شاهد آلاف المصريين بعضهم بعضا، وهم يركبون عربات الكارو والحنطور ويسيرون بها فى الطرقات وفوق الكبارى فى محاولة مستميتة منهم للوصول إلى أعمالهم، أو توصيل أبنائهم إلى المدارس، أو العودة إلى منازلهم، بينما كان آخرون عالقين فى الشوارع، وعلى جنبات مواقف السيارات فى انتظار أيّ مركبة تنقلهم إلى حيث يريدون، لكن هذه الأمنية لم تتحقق فى هذا اليوم، رغم أن مصر فى هذا الوقت كانت من الدول التى تستخدم السيارات من زمن وبها أول خط سكة حديد فى إفريقيا والشرق الأوسط، ويعمل بها مترو الأنفاق قبل هذا التاريخ بربع قرن كامل، فماذا حدث لهذا البلد الكبير؟!

تقرأ أيضًا فى هذا الكتاب أن هذا اليوم شهد على غير العادة ومرة واحدة توقُّفًا تامًّا لحركة السير فى شوارع القاهرة والمحافظات الـ٢٨، وأن إضرابا كبيرا نظَّمه سائقو أحياء العاصمة (السيدة عائشة وأحمد حلمى وعين شمس والمعادى)، لعدم قدرتهم على الحصول على السولار الذى تعمل به سياراتهم -السولار إحدى مواد الوقود التى كانت تُستخدَم لتسيير سيارات هذا الوقت، وسعره الأقل بين مواد الوقود الأخرى- وقام سائقون آخرون بقطع الطريق الدائرى وطريق «مصر-أسيوط» الزراعى والطرق الرئيسية المؤدية إلى المناطق الرئيسية بالعاصمة، مثل التجمع الخامس والمنيب وشبرا مصر والمؤسسة، وأشعل هؤلاء السائقون النيران فى الإطارات لقطع الطرق المتوقفة أساسًا. وقد كانت

الغربية شاهدة على سقوط أول شهيد فى سبيل الحصول على السولار، وقام سائقون آخرون بقطع السكة الحديد فى المنوفية، وهدد سائقو الإسكندرية بالإضراب التام لنفس السبب.

بحث مؤرخ الكتاب السابق كثيرًا ليفهم سبب ما حدث فى هذا اليوم العجيب، وسأل نفسه ألف سؤال وسؤال ليصل إلى حقيقة واضحة وصريحة تدخل الدماغ، «وقَلّب» فى كل ما كُتب على شبكات التواصل الاجتماعى القديمة «فيسبوك» و«تويتر»، وكذلك قرأ كثيرًا من الكتب والصحف التى صدرت فى هذا الوقت وتعليقات من هنا وهناك.. وأخيرًا وصل إلى أن التفسير الوحيد الذى يمكن أن يكتبه ويحترم به قرَّاءه ومتابعيه، هو أن مصر فى هذا الوقت، وقبل اليوم الذى يبحث عن أسراره بنحو ٨ أشهر حَكَمَها رجل يُدعى محمد مرسى يتبع جماعة تسمَّى «الإخوان المسلمين»، هذا الرجل قال وقت ترشحه لرئاسة مصر إنه لا توجد مشكلة أو أزمة سولار فى الدولة، لأنه، وحسب ما صرح به «دى حنفية تفتحها تنزّل، تقفلها تقفل»، لكنه للأسف عندما تولَّى هذا الإخوانى رئاسة الدولة بحث طويلًا فى المليون كيلومتر مربع حصة مصر من مساحة كوكب الأرض عن هذه الحنفية فلم يجدها، ولأنه لم يكن ذكيًّا أو صاحب نمط تفكير معين سكت، ولم يحاول أن يعرف سرّ الأزمة التى قلبت عليه البلد أكثر ما كان «مقلوب»، وزادت من قسوة العصيان المدنى الذى استعصى عليه حلُّه. كما أن تفكيره هداه إلى أن المواطنين الذين رآهم يركبون الكارو والحنطور بكامل ملابسهم الرسمية كانوا فى نزهة بشوارع العاصمة.

صاحب الكتاب وصل فى نهاية المطاف إلى أن «الحنطور أصبح نهضة شعب»، وأن الحل الوحيد الذى بحث عنه الشعب المصرى ونفَّذه كان أن يركب مرسى الحنطور.. و«يتحنطر».

بعد أن وصل الكاتب إلى هذه الحقيقة، مات مباشرة، لكن والحمد لله نشر ابنه الكتاب الذى هو بين أيديكم الآن.

لا تندهش.. الجمعية ستأخذ حقها..

وانت أولع بجاز!

حسنٌ... أنت تشعر الآن أن الإخوان مهزومون، وأن الرد القاسى الذى تَلقَّوه على يد شباب كُثر من اتجاهات سياسية مختلفة تعارضهم، يجعلك أنت -معارض الإخوان- فى موقف المخطئ أو «الغلطان» لأنه وربما يبدو لأول مرة وبصراحة أن طرفك هو المُدان فى الأحداث.. فلتهدأ قليلا وتنشِّط مخك بالتفكير فى الموضوع من الأول، وإن كنت أنا سأبدأ معك من الآخِر.

العنف مرفوض، مَن قال إننا نشجعه؟ لكن هل ستضربنى ليل نهار بقراراتك المتعجرفة والغبية، وتسحلنى وتقتلنى أمام الاتحادية وفى بورسعيد والمحلة والإسكندرية، ثم تقول إن الواجب الوطنى يحتّم عليَّ أن أسكت؟! إن كنت أنت مصريًّا فأنا مثلك أحمل الجنسية ذاتها، ولا أحب أن أدير لك خدّى الأيسر بعد أن صفعتَنى على الأيمن.. ضربتَنى ألف مرة فلماذا تبكى عندما أضربك مرة واحدة؟

ثم لماذا يعتقد الإخوان أن الأمور ستسير هكذا دائمًا، يضربون ويسحلون ويقتلعون الخيام، ويعذِّبون داخل قصر الرئاسة، ويصوِّبون بنادقهم ويقتلوننا، ثم نصفح نحن عنهم ونرفض أيّ تصرف عنيف ضدهم؟

شخص يرضى بالعنف ويدعو إليه، هو بالتأكيد لا يريد مصلحة هذا الوطن، وشخص أيضًا يرضى بأن يضربه الجميع بلا رد -خصوصًا عندما لا

يهتمّ المعتدِى عليه طوال الوقت بالاعتذار أو الامتناع عن ذلك- هو شخص ضعيف بلا كرامة، ومن هنا كانت جمعة «رد الكرامة».

المؤتمر الذى عقده الدكتور محمود حسين الأمين العام لجماعة -أو جمعية أو أشياء أخرى لا نعرفها- الإخوان المسلمين، قال فيها كلامًا يلوّث أيّ شيء يمكن أن يكون به خير فى تاريخ هذه المنظمة، وقف «الأمين» ليقول إن الإخوان ليس لديهم ميليشيات وإلا أخرجوها للدفاع عنهم أمام مقر مكتب الإرشاد، وإن «مصر كلها تعلم أن فرد الإخوان الواحد يستطيع أن يأكل ١٠٠ من الخصوم دون سلاح»، وهكذا ظل الرجل «يهرتل» ويقول كلاما ٩٠ ٪ منه غير حقيقى بالمرة، مثل «عديد من المفسدين يحاولون جر البلاد إلى كوارث ومصائب وحروب أهلية»، و«هؤلاء (المفسدون) اعتدوا على رأس الدولة فى (الاتحادية) وفشلوا»، وانتهكوا حرمة المساجد وحاصروها، وروعوا مَن بداخلها بالمولوتوف والخرطوش والأسلحة البيضاء.

حسين قال كل هذا دون أيّ حرج، وطبعًا دون أن يدين نفسه وجماعته ورئيسه قبل كل شيء، دون أن يفكر مثلًا فى أن الإخوان هم مَن بدأ بالعنف فى جمعة «كشف الحساب» و«الاتحادية» وغيرها، ويضيف متلوِّنًا: «من يستخدم العنف لفرض رأيه لا سبيل للحوار معه».. قول تانى كده يا دكتور.. إيه؟! «من يفرض العنف؟»، واضح أنك رجل ذاكرته فارقت جسده منذ زمن أو أن الدكتور بديع لديه «ريموت كنترول» لدماغ حضرتك يجعله يصدق ما يريده، ويمسح منه كل المشاهد التى تدينه، عُدْ إلى رشدك يا حسين أنت ومرسى وبديع وخيرت، عُدْ إلى أصل المشكلة، تجد الأمور وضحت والمشكلات انتهت، أما «رغي، رغي، رغي»، فهذا لا يفيد إلا الجالسين على المصاطب.

آه، نسيت، الأمين العام للجماعة قال: «بعض القنوات الإعلامية قامت بإشعال الفتنة ودعت إلى الذهاب إلى المقر للقيام بأعمال تخريبية»، كالعادة دون أن يأتى بدليل، ودون أن يعلق أيضًا على الدعوات التى صدرت من قبل أصدقائه فى «حازمون» وغيرها فى نفس توقيت مؤتمره بمحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامى وإحراقها.

الجماعة قررت عدم ترك حقها -وهذا حقها- وستحاسِب كل من شارك فى العنف أو دعا إليه.. هذا يا حسين لو كنا فى دولة محترمة عاقبت جماعتك على قتلها المواطنين وتعذيبهم فى «الاتحادية»، لكن أن تقول هذا فى دولة تملكون شرطتها وتحقيقاتها ونائبها العامّ فهذاء والله افتراء تُحاسَبون عليه أمام ربنا الأعلى.

ماذا حدث أصلا؟

«١»

عدد من الشباب أيًّا كانت توجهاتهم، قرروا الذهاب إلى مكتب الإرشاد، وقالوا إنهم سيرسمون الجرافيتى على حوائط مكتب الإرشاد، وهى دعوة ربما كانت خاطئة إلى حد كبير، بعد أن تحولت الرسومات إلى شتائم، وهذا كما لا نقبله على أنفسنا لا نقبله عليكم -رغم إنكم تستاهلوا- فماذا كان ردك أنت على هذا؟ قام حراسك يا إخوانى بسحل وضرب هؤلاء الشباب، و«شخرتم» لهم، ثم كانت وقاحتكم الكبرى فى أن يرفع أحد رجالكم يده ويصفع بها ميرفت موسى حتى إنها سقطت أرضًا، فهل تساوى بين رسمة تشتم فى سياساتك فى النهاية، وصفعة أو ضربة على جسد فتاة، يا إخوانى «الشتمية مابتلزقش» -وإن كانت شيئًا حقيرًا- لكن الأسوأ منها وما لا يقارن بها هو ضربك وصفعك وشخرك للفتيات.

«٢»

مصر أرادت اعتذارًا عن الصفعة، لكنكم لم تفعلوا ولن تفعلوا حتى لو صفعتم الـ٩٢ مليونًا على قفاهم، لذا كان طبيعيًّا أن تخرج مظاهرات تندد بحكمكم الغبي، وتذهب إلى مقره الفعلى فى المقطم، ولو كنت تريد سلامًا بالفعل، لسحبت رجالك من المقر وجعلت حراستك بداخله. صدقنى المظاهرات كانت ستتوقف على الباب، ولن يدخل أحد إلى دارك، ولنا فى اعتصام «الاتحادية» قبل أن تفضُّوه ألف دليل، المتظاهرون رسموا على الجدران ونصبوا الخيام لكنهم لم يعتدوا على أحد وسكتوا واعتصموا، وهذا كان ممكنًا

فى المقطم، وإلا فلتقُل لى يا إخواني، لماذا كتب شبابكم على مواقع التواصل الاجتماعى إنهم ينتظرون التكليف لكى ينزلوا أمام المقر لحمايته والدفاع عنه بأى ثمن؟

نعم، فى كل اعتصام ومظاهرة هناك أشخاص لا يملك أحد على الإطلاق توجيههم أو منعهم من ارتكاب حماقات تتسبب فى العنف، لكن مَن بدأ؟ ها.. من بدأ؟

«٣»

لاحظ هنا أن الجماعة فى غضون أيام قليلة عقدت مؤتمرين للدفاع عن نفسها والدفاع عن أهلها ومكتبها العام، فأين كانت هذه المؤتمرات وقت «الاتحادية» ومئة موقعة غيرها؟ قام تابعون للجماعة -بما إن الدكتور حسين نفى وجود ميليشيات- بكل ما يفعله معتدٍ غشيم بأهل دولة يغزوها، ووقتها لم نسمع منكم سوى جعجعة وخوفًا على النباتات كأنها أهم من روح البنى آدمين (منا أو منكم).

مؤتمر الجماعة الأول انسحب منه الصحفيون لكثرة ما قيل فيه من كذب، وادعاءات وافتراءات، والثانى هتف فيه الإخوان ضد الإعلام، يريدون تطهيره، ومعاقبة معارضيهم فيه، رغم أنهم هم من بدأ الهجوم على الصحفيين والإعلاميين، وأنف زميلنا محمد إسماعيل الصحفى فى «اليوم السابع» خير دليل على من يعتدى على الإعلام، ويزيد عداوته ضدكم.

«٤»

مرة أخرى، مرسى يسكت، الإخوانى التابع لجماعته وابنها ومطيعها فى قصر الاتحادية، لا يرى ولا يسمع شيئًا مما يحدث، ثم يخرج علينا فى الخطبة القادمة ليؤكد: «أنا رئيس كل المصريين»! كُن صريحًا يا مرسي، قُلْ: «أنا ابن الجماعة فى (الاتحادية) أنفِّذ ما يأمروننى به، وكلمة (لا) لا تَرِد على لسانى مطلقًا، أنا

الخاضع الخانع، الذى لا أعصى أمرًا لخيرت الشاطر»، لا تُكن مُحرَجًا، «اشمعنى ف دى يعني؟»، يا راجل ده أبو الفتوح أدان العنف، وانت ساكت!

« ٥ »

رغم كل شيء.. «الطلعة» دى ماكانتش بتاعتنا، وأعتبر أن معارضى الإخوان خسروا منها أكثر من الإخوان أنفسهم، لا العنف سيحلّ المشكلة ولا الشتيمة هتغيِّر سياستهم.

المصريون يأكلون الأراضى الزراعية

فى بلد ينشغل فيه رئيسها بتمكين جماعته من كل شِبر فى مصر، والعمل على زيادة رقعة الأخونة فى كل مؤسسات الدولة، ونشر الصنف الإخوانى الخبيث فى كل شوارعها ومظاهراتها ومناسباتها، يكون طبيعيًّا للغاية أن يفعل كل مواطن ما يريد، بل إنه سيجد أن عنده كل الحق فى عدم المبالاة بما قد يحدث له نتيجة ارتكاب جريمة ما.

ونموذج الجريمة هنا لا يقل فى أهميته عن أيِّ جريمة تهدد الأمن القومى للبلد، لكن مرسى يرى فى «الشخبطة» على قصر الاتحادية، الذى لا يملكه، أهمية كبيرة للغاية، أما مشكلة كهذه فلا يراها أصلا، وفى الوقت الذى يتفاخر فيه محمد مرسى وحكومته وإخوانه بزيادة الإنتاج من القمح هذا العام بنسبة ٢٥٪ لنفس المساحة المزروعة، وهكذا نتمنى ونريد طبعًا -كما أكد مرسى فى حواره الأخير مع قناة «الجزيرة». أتحسر أنا كلما ذهبت إلى الصعيد، فبناء الأهالى منازلهم الجديدة على الأراضى الزراعية يثير غيظًا لا يتوقف. ويُهيَّأ لى أن الواجب على الجميع، حكومةً وشعبًا، هو القيام بهدم كل هذه المنازل مرة واحدة، وإعادتها إلى ما كانت عليه من قبل، فكيف لا نفكر فى عواقب تبوير كل هذا الكَمّ من الأراضي؟ آلاف الأفدنة من الأراضى تحولت بفعل جَشَع الأهالى ونوم الحكومة إلى أفدنة من المبانى والعمارات الصغيرة، رغم كل هذه المناطق العمرانية الجديدة فى محافظات الصعيد وما يسمَّى بالظهير الصحراوي. وحسب ما نشرت بوابة «الحرية والعدالة» الإلكترونية التى أتخذها مصدرًا بدلًا من غيرها لأنها ممثِّلة لمن يحكم، فقد بلغ عدد حالات

التعدى على الأراضى الزراعية لشهر مارس ٢٠١٣ «٥٢٠٧» حالات فى ٢٦ محافظة، ليصل بذلك إجمالى حجم التعديات على الأراضى الزراعية منذ الثورة حتى الآن إلى ٧٢١٦٩١ حالة.

وزارة الزراعة، أدام الله تقاريرها، ذكرت أن إجمالى ما شهدته البلاد من تعديات على الأراضى الزراعية بلغ ٢٢١ فدانًا خلال الأسبوع الأول من شهر أبريل ٢٠١٣، مقسمة على محافظات الوجه القبلى والبحري، هذا فى أسبوع واحد من أحد الشهور، فماذا يحدث للأراضى الزراعية فى باقى شهور السنة؟ وحسب تقديرات الوزارة أيضًا فى شهر أكتوبر ٢٠١٢ فقد تجاوزت التعديات على الأراضى الزراعية ٦٠٠ ألف و٢٠٠ حالة تعدٍّ، ولم ينجح الأمن إلا فى إزالة ٥٤ ألف حالة بعد الثورة، ووقتها قال أيمن أبو حديد وزير الزراعة آنذاك، إن وزارته -اللى مابتتكسفش- تفرض غرامة قيمتها ١٪ يوميًّا من قيمة المبانى المقامة على الأراضى الزراعية، وذلك لأن هذه المخالفات لا تزول وتورَّث طبقًا للقانون.

لا توجد رقعة أرض واحدة، وأنا هنا أعنى ما أقول، لم يتم البناء عليها بيتًا أو بيتين، ثم قريبًا ستصبح مصر كلها بيوتًا، وتستجدى محاصيل العالم وتعود مكسوفة، كما حدث مع مرسى فى زيارته الأخيرة إلى روسيا.

حُمَّى تصل إلى أبعد حد يمكن تصوُّره، دون أيّ خوف من المسألة.. كل ما سيحدث محضر وقضية تأخذ منها براءة وتتصالح مع الحكومة بدفع مبلغ مالى هزيل (ليس أكثر من ثلاثة آلاف جنيه) لا يساوى أبدًا قيمة الأرض التى قمت بتبويرها، وينتهى الأمر.

دكتور باسِم بتاع الأنابيب

«١»

هذا المقال يهدف إلى البناء لا الهدم.

«٢»

يثير د.باسِم عودة وزير التموين والتجارة الداخلية، كثيرًا من الجدل منذ أن جاء إلى الوزارة فى التعديل الثانى لحكومة د.هشام قنديل، وهو ما يجعل من متابعة الرجل واجبًا، حتى ننصفه -هذا إن كان يعمل فعلًا- ويهاجَم وبكل قوة لتصحيح مساره إن كان مخطئًا.

يومًا ينفعل الوزير على أحد المواطنين، ويومًا آخر يذهب إلى محافظة البحيرة للإشراف بنفسه والمشاركة فى القبض على قَتَلة مفتشى التموين ولم يَعُدْ من هناك إلا بعد أن تحقق الأمر وأدى واجب العزاء. ويومًا تم اقتحام موكبه من أحد المواطنين أو سيارات النقل، كل مرة يستقبله الناس بحال، ولا كلام حقيقيًّا عما يحدث على أرض الواقع... ماذا أضاف الرجل إلى الوزارة؟ وما المشكلات التى تم حلها بالفعل؟ وأين زيت التموين الذى يصل المنازل من زيت عباد الشمس الذى أمسك به فى أحد المؤتمرات؟

هناك مشكلات فى السكر مثلًا؛ فما تحصل عليه الأسر المصرية عن طريق بطاقة التموين منه يقل تباعًا، وتجار موثوق بهم أكدوا لى أن الحصص المقررة لهم تَقِلّ، وبالتالى ما يصل المواطن يقلّ أيضا فتجد أن الشخص مفترَض أن نصيبه ٢ كجم من السكر شهريًّا، فيأخذه شهرا ١ كجم والشهر الذى يليه

اثنين، وهكذا هناك مشكلات كثيرة تخصّ التموين ولا أحد يتكلم عنها رغم معاناة المواطن، ويقول الوزير فى أحد مؤتمراته، وهى كثيرة للغاية بالمناسبة، إن «الدخل لم يعد شرطًا أساسيًّا للحصول على بطاقة التموين»، وهو قول رسميّ يضع مبدأ العدالة الاجتماعية فى القمامة، فإن كان دخلك مليون جنيه فمن حقك الحصول على بطاقة «وخد سكر وزيت زى ما أنت عايز»!

وفى ما يخص رغيف العيش الذى انسحب وزير التموين من إحدى الندوات لأن صحفيًّا سأله عن حقيقة تولى حزب الحرية والعدالة مهمة توزيعه على المواطنين فى بعض الأماكن، سأذكر نقطة حقيقية لا يمكن لوزير التموين أن يكذِّبها، ومصدرى فيها أحد مراكز المعلومات التابعة لوزارة التموين الذى أكد لى أن هناك مدنًا فى مصر، خصوصًا فى الصعيد، يجرى فيها توزيع الخبز الحكومى على المنازل، نصيب الفرد فيها رغيف وربع فقط وليس ثلاثة أرغفة! وهو العدد الذى هاجمت مصر كلها باسِم عودة بسببه، فماذا أنتم قائلون للرجل؟

باختصار شديد بعض المناطق يوجد بها مخبزان فقط لا غير ولا يقل عدد السكان فيها عن ١٠ آلاف نسمة (دى أقل قرية مثلًا) حصة كل مخبز ٤ أجولة ونصف من الدقيق، كل جوال كامل وزنه ١٠٠ كجم يُقسَّم إلى جوالين ويسلم للمخابز لصناعة ١٢٠٠ رغيف -هذا إن كان صاحب المخبز لديه ضمير فعلًا- وبذلك يصبح لدينا ١٠ آلاف و٨٠٠ رغيف، ويكون نصيب كل فرد فى هذه المنطقة رغيف و٠,٨، وهكذا.. أى أن الذعر الذى شعرنا به لأننا سنأكل ٣ أرغفة فقط فى اليوم، يتعرض «ملايين» وأنا متأكد من ذلك لأسوأ منه ويأكلون رغيفًا واحدًا فقط فى اليوم.

أما القمح، فلن نتكلم عنه كثيرًا، لأن القول بأن الإنتاج زاد، كلام لو استخدمه عودة فى حديثه، لتأكدت تمامًا أنه يكذب، ولتسألوا الفلاحين قبل مسؤولى «الزراعة» ممن لا يزال لديهم ضمير، فالزيادة الحقيقية للإنتاج تعنى زيادة الرقعة الزراعية أولًا ثم زيادة المزروع منها بالقمح ثانيًا وهو ما لم يحدث،

وبالتالى قد لا نجد زيادة الـ٦٪ التى أعلن عودة أنها ستكون موجودة العام القادم.. وبعدين الناس بتبنى على الأراضى الزراعية القمح هيزيد إزّاي؟

د.باسِم عودة قبل الوزارة كان يُعرف فى المنطقة التى يسكن فيها بـ«د.باسِم بتاع الأنابيب»، وهو شيء لا يعيبه بالمرَّة وهو أيضًا أستاذ جامعى قبل كل ذلك، لكن الحقيقة تقتضى القول إن المنطقة كانت ولا تزال تعانى من أزمة أنابيب رغم وجود مستودَع للأنابيب يبعد عن منزل الوزير أقل من ١٠ أمتار، ولا تباع أنبوبة الغاز أبدًا فى المنطقة بأقل من ٢٥ جنيهًا، حتى إننى كلما احتجت إلى أنبوبة وجدت وزير التموين يصرّح بأن الأزمة انتهت ولذا أحب أن أسأله.. أين الأنبوبة يا د.عودة؟

كيف سقط حكم الإخوان؟

كان مؤشرًا موحيًّا للغاية، حينما استيقظت صباح الثلاثين من يونيو لأجد، وفى أثناء ذهابى إلى العمل باب منزل وزير التموين الدكتور باسم عودة (جارى) مغلقًا من الخارج، وحرسه الشخصى غير موجود، وقلت ربما هى استعدادات أمنية ومخاوف من وصول مظاهرات ٣٠ يونيو إلى منزله، خصوصًا بعدما قال عنه محمد مرسى فى خطاب الاحتفال بمرور عام على حكمه أنه «ينط» على سيارات الأنابيب!

لكن اليوم، وعلى غير العادة بدأ مبكرًا، وعلى عكس ما ظننت فى محطة المترو التى كانت هادئة تمامًا، وهو ما أدى بى للاعتقاد أن الشعب اكتفى بالتوقيع على استمارات تمرد، فقد كان الشعب كله فى الميادين «التحرير» و«الاتحادية» وغيرهما من ميادين التحرير التى تنتشر فى ربوع مصر منذ ٢٥ يناير.. فالظلم الذى تحمله المصريون عامًا كاملاً، يؤكد أنهم على حق فقد أعطوا محمد مرسى وإخوانه فرصة عام كامل لا تنقصه دقيقة واحدة، وجاء ٣٠ من يونيو لينفذوا ما أراده مرسى فى أول خطاب له، وخرجوا ليحاسبوه مقررين ضرورة تخليه عن الحكم والذهاب لانتخابات رئاسية مبكرة.. الحشود ملأت الميادين مبكرًا، رغم أن المظاهرات كان موعدها فى الرابعة عصرًا، والإخوان أيضا بدؤوا تنفيذ سيناريو الغباء مبكرًا أيضا عبر التهديدات والتحريض ضد معارضيهم.. لكن وكالعادة الغلبة كانت للحق والحقيقة التى لا يحب أى طاغية أن يعترف بها، لكنه ينصاع إن أرغم عليها.

مرسى والإخوان

عبر أكثر من واقعة خلال العام الماضى، سقطت أسطورة جماعة الإخوان المسلمين وسقطت كل الأقوال التى تلتصق بها، وأهمها فكرة الفصيل الأكثر تنظيمًا وحشدًا فى مصر، هو كذلك فعلا لكنه يحشد فقط للدفاع عن تمكين الجماعة وجعل أفرادها يتحكمون فى كل شبر من البلد، وحقيقة فقد سار محمد مرسى وأهله وعشيرته طوال الـ١٢ شهرا فى طريق الحشد المباشر لهذه المظاهرات، عبر الإعلان الدستورى الدامى، ثم بغض الطرف عن الشهداء الذين سقطوا أمام قصر الاتحادية من الطرفين، مرروا بالدستور الخائب، الذى لا تصنعه سوى عقول تعيش قبل التاريخ والجغرافيا فى الحقيقة، والتزوير والانتهاكات التى قاموا بها من أجل تمريره غصبًا وعندًا فى كل قيم الإنسانية والحق، والمعاداة الدائمة للقضاء والسعى لأخونة كل شبر ومؤسسة فى مصر، ثم الفشل الغريب -والذى لا يتناسب مع جماعة قيل إنها كانت تخدم الشعب المصرى كثيرًا قبل مجيئها للسلطة- فى حل المشكلات اليومية للمواطنين مثل أزمة الكهرباء والبنزين -يسميه مرسى بنزيم- ومياه الشرب والرى، إضافة إلى الوضع الاقتصادى المزرى الذى أيدته المنظمات الاقتصادية العالمية بتخفيض التصنيفات الائتمانية لمصر عموما، ولكثير من البنوك داخلها وأهمها طبعا البنوك الحكومية مثل «الأهلى ومصر»، والعجز الزائد للموازنة والاحتياطى الأجنبى، هذا طبعًا إلى جانب الفشل الخارجى الأكبر، خصوصا فى أزمة مياه النيل.

بعيدًا عما سبق، كانت الصداقة الكبيرة والوطيدة لمؤسسة الرئاسة بقيادة محمد مرسى مع كل القيادات الإرهابية، أحد الأسباب الرئيسية التى دعمت لدى عامة الشعب فكرة التخلص من حكم الإخوان، وقد مثل مؤتمر نصرة سوريا نهاية الأمل فى أن يصبح مرسى رئيسًا لكل المصريين بعدما أحاط نفسه، بكوكبة من القيادات المشاركة والداعمة للعمليات الإرهابية، وسمع بنفسه دعواتهم على الشعب والتضرع إلى الله بحرقهم وسحقهم فضلًا عن قيامهم

بتكفيرهم.

كل هذه الأمور وأخرى كثيرة، زادت من الحشد إلى مظاهرات ٣٠ يونيو، وقد كان هذا اليوم الذى قدرت بعض الوكالات الأجنبية متظاهريه بأنهم وصلوا إلى ٣٣ مليون مواطن، فى مشهد لم تره مصر من قبل ولا العالم، وكان على الإخوان ومرسى أن يتصرفوا، لكن الغباء السياسى كان أكثر ما تحكم فى الأمر -والحمد لله على هذه نعمة- فرغم بيان الجيش فى الأول من يوليو، الذى حدد ٤٨ ساعة ليضع مرسى، تحديدا، حدا إلى كل المهاترات، ويعود من غيه، لكن، لا وألف لا استمرت الجماعة وقياداتها فى التحريض على القتل والتهديد والوعيد للجيش، وكان اعتصام رابعة العدوية بتلك الوجوه البائسة الفقيرة الملغى عقلها مثالًا واضحًا على توجهات قيادات جماعة الإخوان، وما كنا نسمعه من بعض المتظاهرين هو نفسه ما سمعناه من الإخوان والمتمسحين بهم على منصة هذه المظاهرات، وخرج مرسى نفسه -ربما لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث- فى خطاب استمر ٤٥ دقيقة ليقول لكل متظاهر فى مصر بطريقة واضحة، وغير مقصودة بالطبع: «استمر فى الهتاف ضدى فأنا أستحق ما هو أقسى»، بعد أن حرض جماعته على القتل مقدمًا نفسه فداءً للشرعية التى صنعها له الشعب المصرى، والمصادر التى قالت إنه رفض دعوات للخروج الآمن لإحدى الدول الخارجية، لا يمكن تكذيبها، لأن رفض مرسى كل هذه الدعوات يتسق ويتفق تمامًا مع أفعاله وأفعال الإخوان المسلمين، وما فعله مرسى فى يومه الأخير من تحريض على القتل أكد أن جماعات الإسلام السياسى لا تتغير على مر التاريخ، كلها تشتهى السلطة وتقتل الأخضر واليابس فى سبيل الكرسى الذى يبدو أن الجماعة سوف تنتظر ثمانين عامًا أخرى، وأكثر كى تسطو عليه من جديد.

الجيش

«الاحتراف والدقة»، كان عنوانًا لما فعله الجيش، وشارك به فى بلورة مطالب مظاهرات ٣٠ يونيو إلى حقيقة، أفعال الإخوان وطريقتهم فى إدارة البلاد،

والفكرة الأساسية التى تقوم عليها عقيدة الجيش وهى حماية الأمن القومى لمصر سواء كان داخليًّا أو خارجيًّا، تحقق أمام الجميع، منذ أن دعا الفريق السيسى القوى السياسية لتوافق وأمهلها أسبوعًا لذلك، وكان واضحًا أن هناك تغيرا كبيرا فى «الجيش»، وأنه بات أكثر إصرارًا على إنقاذ البلد من «حريق» الإخوان المسلمين، لكنه فى الوقت نفسه ظهر بصورة الذى تعلم كثيرا من أخطاء ما بعد ٢٥ يناير، وإن كان السيسى نجح خلال العام الماضى فى إعادة الصورة التى يحبها المواطنون فى جيشهم إلى الأذهان، فقد ظهر ومنذ البداية، أن الجيش لا يريد أن يحكم، صحيح سيصبح حَكَمًا فى ما يحدث على ساحة السياسة المصرية، لكنه ليس المتصدر الرئيس للمشهد السياسى فى البلد، ما يؤكد هذه الأفكار، ما جاء فى بيان الأول من يوليو أنه «ومن المحتم أن يتلقى الشعب ردا على حركته وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرًا من المسؤولية فى هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن»، و«القوات المسلحة لن تكون طرفًا فى دائرة السياسة أو الحكم ولا ترضى أن تخرج عن دورها المرسوم لها فى الفكر الديمقراطى الأصيل النابع من إرادة الشعب»، وأكمل الجيش هذه الصورة والأفكار بدعوته كلًا من شيخ الأزهر وبابا الكنيسة والدكتور البرادعى -متحدثا باسم الثورة- وشباب تمرد، والكاتبة الصحفية سكينة فؤاد، بل بدعوة الإخوان أنفسهم لهذا الحوار، وهو موقف أكد أن مصر بهؤلاء القادة تقف إلى جوار الجيش فى تأييده المظاهرات ووضع خارطة طريق جديدة تعيد الثورة إلى مسارها الصحيح كما قال د.محمد البرادعى فى كلمته عقب إعلان السيسى عزل مرسى، وهنا وفى هذا المشهد تحديدا، اختفى الفريق السيسى وقت إلقاء شيخ الأزهر والطيب وتمرد لكلماتهم، تأكيدا لفكرة رغبة الجيش فى أن لا يحكم، وأيضا فى تعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسًا مؤقتًا كما طلب الشعب فى مظاهراته، وتكوين لجنة للمصالحة الوطنية أضاف لخطة المستقبل بعدًا أساسيًّا وضروريًّا حتى لا يعانى أى شخص مهما كان توجهه السياسى من الإقصاء.

نقطة أخرى هى التشابه الكبير فى السلاسة التى تم بها عزل محمد مرسى

والأخرى التى تم بها عزل الملك فاروق عام ١٩٥٢، جعلت من كثيرين منهم قوى دولية لوصف ما حدث بالانقلاب العسكرى لكن ثمة فارقا أساسيا وكبيرا بينهما ينفى عما حدث فى ٣٠ يونيو تهمة الانقلاب، لأن الجيش فى ٢٠١٣ تحرك بناءً على رغبة شعبية جارفة مثلتها تلك الملايين التى خرجت فى القاهرة وكل محافظات مصر.. وعموما ورغم كل ما سمعناه من تعريفات ومعان للانقلابات العسكرية، التى لا تنطبق على ما حدث فى ٣٠ يونيو، فإنه لم يكن هناك حل آخر لبلورة مظاهرات ٣٠ يونيو إلى حقائق سوى هذا التدخل «البسيط» والحتمى من الجيش ضد جماعة عقيدتها العنف.

الشرطة

منذ عقد الاجتماع الأخير لنادى ضباط الشرطة، وكان جليًّا أن موقف الشرطة تغير، قد لا يكون للأبد فعلا، لكن تجاه مظاهرات ٣٠ يونيو، وجرت وحدثت تأكيدات عديدة من قيادات شرطية كبيرة، ومن وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم -الذى انصاع للإخوان كثيرا- أن الشرطة ستقف إلى جوار المتظاهرين بالحياد وبالدفاع عنهم لو حدث أى اعتداء ضدهم، واللقاء الذى سربت تفاصيله بين السفيرة الأمريكية ووزير الداخلية، الذى طلبت منه فيه الوقوف إلى جوار محمد مرسى وقمع المتظاهرين، وما حدث من الشرطة بعدها، والأقاويل الكثيرة التى حدثت بالفعل عن أخونة الداخلية والعلاقات الخاصة بين قياداتها وقيادات جماعة الإخوان، وغضب الضباط من وزيرهم نتيجة تدخل الإخوان فى عملهم، دللت جميعها على موقف قد تغير داخل الجهاز المهم، وهى تصرفات تمثل عودة إلى دور جهاز الداخلية الحقيقى فى حماية المواطنين أيًّا كانت انتماءاتهم السياسية، وتأكيدًا للبعد عن الحاكم، لم تقم الشرطة بهذا الدور منذ زمن بعيد، وهو ما أدى ببعض رجالها للمشاركة فى المظاهرات وبالزى الرسمى، فاغتسلوا من دماء أراقوها فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وهذا لا ينفى أن كل مقصر وظالم يجب محاكمته.

القوى السياسية

مثلت «جبهة الإنقاذ» القوى السياسية بشكل كبير، ومثلما وقفت واتحدت -حدثت انشقاقات لها لفترات قصيرة-وقت التصويت على الدستور، الذى لولا التزوير والانتهاكات التى أشرف عليها الإخوان المسلمون رئيسًا وحكومة لسقط وبنتيجة كبيرة، كانت الجبهة أحد أهم الداعمين للحشد الذى قامت به حركة تمرد والتقى د.محمد البرادعى بمؤسسى الحركة وفتح أمامهم مقرات حزب الدستور، لتكون وجهة لمن يريد التوقيع على الاستمارة، كما شارك حمدين صباحى فى مؤتمرات جمعته بشباب تمرد، وساعد عبر التيار الشعبى فى جمع مليون توقيع أو ما يزيد قليلا، وهنا كانت الجبهة تقوم بالفعل بواجبها وتفعل ما سميت به ومثلت إلى حد كبير «المنقذ» والمساعد إلى جوار الحشد الشعبى الذى تكون خلال سنة مضت وبلورته تمرد فى استماراتها.

البرادعى، أحد أهم قيادات الإنقاذ كان موقفه أفضل بكثير من ذلك الذى قام به بعد مظاهرات ٢٥ يناير، خصوصًا أن المشير وعنان لم يتقبلاه وقتها، كما قال فى تصريحات له مع جريدة «الحياة».

الرجل قاد المسيرة وبالكيفية التى أراده لها قطاع كبير -يؤيده أبا للثورة ورئيسا لو ترشح- من الشعب المصرى، وقد فوضته «الإنقاذ» للحديث باسم الموجة الثالثة من الثورة، وقد كان، ورغم صعوبة ما حدث وصعوبة اللحظة وخطورتها، ظهر البرادعى كأحد الداعمين الأساسيين الذين اعتمد عليهم الجيش -بسبب الدعم الشعبى الكبير له وكونه الوحيد الذى يؤكد فعلا وقولا عدم طمعه فى السلطة- وبشكل كبير فى بلورة مظاهرات ٣٠ يونيو إلى فعل حقيقى يحقق المطالب التى خرجت من أجلها الجماهير، وعلى رأسها سقوط حكم الإخوان وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسًا مؤقتًا لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.. هنا طريقة إدارة البرادعى للظرف السياسى كانت أكثر ذكاءً، حيث ابتعد عن تصدر المشهد الإعلامى لمظاهرات ٣٠ يونيو، وترك مكانه لشباب تمرد، حيث إن البرادعى شخص غير مقبول من التيارات

الإسلامية وتصدره المشهد كان سيزيد من عداء الإسلاميين لهذه المظاهرات التى لو لصقت باسمه، لربما كان تعامل الإسلاميين أكثر عدائية للمشاركين بها، ولربما أحرج الجيش وتردد وانتظر أيامًا أخرى لو كانت هذه المظاهرات داعمها وداعيها الرئيس هو البرادعى، بل إن بُعد «البوب» -كما يسميه محبوه- عن المشهد بالشكل الذى ظهر أمامنا، جعل الجيش يخرج مستندا إلى ثورة شعبية خالصة وليست ثورة القوى السياسية أو النخب التى يتهمها آخرون بالطمع فى السلطة. كما أن سرعة تلاحق الأحداث جعلت ظهور أقطاب المعارضة غير ملحوظ والتعليق على أفعالهم وأقوالهم غير موجود كما كان فى أيام ٢٥ يناير، ليتأكد للجميع أنها مظاهرات شعبية خالصة تمامًا، وبالتالى لم يشك أحد فى نوايا الجيش الذى تحرك كى يضع اللمسة الأخيرة على ما بدأته الجماهير.

الشعب

من مثله وفى قدراته، فى كل ربوع مصر سارع هذا الشعب بكل طوائفه للتوقيع على استمارات «تمرد»، من فئات مختلفة عانت وتأثرت كثيرا من سياسة الإخوان المسلمين، فإن كان مبارك قد حمى فئة «مادية» معينة فقد أضر مرسى بالجميع بلا استثناء -ربما بالإخوان أنفسهم- وأكد الشعب أنه لا إقصاء لأحد ولا لتيار أو فصيل سياسى، واستفاد الجميع من نزول متظاهرين محسوبين على نظام مبارك، فى فعل شعبى ربما يشير إلى عدم إقصاء الإخوان من المشهد السياسى خلال الفترة القادمة، وأن الحل أن نتعايش جميعًا فى إطار من المواطنة، وضرب الشعب مثالًا لا يتكرر فى خروجه يوم الثلاثين من يونيو بالملايين التى فاقت الموقعين على تمرد (٢٢ مليون توقيع) ليجعل من يوم حكم الإخوان لمصر يوم رحيلهم، وليثبت أنه لا مكان لحاكم يقمع شعبه ويفضل أهله وعشيرته على مصالح الشعب الذى انتخبه، وليؤكد للجميع أن جيشه استجاب إلى مطالبه لا العكس، ويقول لشخص مثل مبارك الذى ضحك كثيرا عليه، إنه كما خلعه قادر على أن يخلع «ألف غيره»، لتتحقق آماله فى العيش ببلد ديمقراطى يحكمه القانون الذى لا يفرق بين المصريين أبداً.

الفهرس

مقدمة	٧
هنصلِّى فين؟	٩
خِلْصت كده يا رجالة	١٣
برلمان ساعة لقلبك	١٧
البرنامج الخفيّ	٢١
مرشحكم للرئاسة.. براءة الأطفال فى عينيه	٢٥
أنت لا تموت رغم كل شيء	٢٧
الرئيس المحتاس	٢٩
مرسى يغسل المواعين «١»	٣١
مرسى يغسل المواعين «٢»	٣٥
قَعْدة على شرف مرسي	٣٧
لماذا تحوَّل مترو الأنفاق إلى نقلة غير حضارية؟	٣٩
جماعة الصوت العالي	٤٢

مُدرِّسة العلوم تقصّ شَعْر الأطفال بما لا يخالف شرع الله ٤٥
هل ينام الرئيس مرتاحًا؟ ٤٩
هل عرف مرسى ليه ممنوع دخول الإخوان؟ ٥٢
ماذا كان يدرِّس مرسى للطلبة؟ ٥٥
عيب عليكم آل مكي ٥٧
مرسى رئيس ناجح فى الفشل ٥٩
شبِّيح فى قصر الرئاسة ٦١
قرارات منتصف الليل ٦٣
كيف سرق الإخوان الدستور؟ ٦٧
٥ ملاحظات على الاستفتاء الإخواني ٧٥
رئيسنا المفلس.. سياسةً واقتصادًا ودينًا ٨١
الشاطر يُغيِّر ولا يتغير ٨٥
مرسى يغسل المواعين «٣» ٨٩
ما لم يَقُلْه العريفى فى خطبته ٩١
هل تزوَّج مرسى من الداخلية؟ ٩٥
مرسى وثلاثة رجال فى الاتحادية ٩٧
فى مصر الاغتيالات لا تحتاج إلى فتوى ١٠١

تقارُب مصرى إيرانى برعاية أمريكية	١٠٥
جاتك نهضة فى بطنك انت وهوّ!	١٠٩
خيال السيد مرسي	١١١
العشق الممنوع فى قصر الرئاسة	١١٣
وتكلَّم مرسي.. لكنه لم يقل شيئًا	١١٧
الجيش والجامعة إيد واحدة	١١٩
مبروك علينا.. أسيوط بقت إمارة!	١٢٣
مصر تركب الحنطور	١٢٥
لا تندهش.. الجمعية ستأخذ حقها وانت إولع بجاز!	١٢٧
المصريون يأكلون الأراضى الزراعية	١٣٣
دكتور باسِم بتاع الأنابيب	١٣٥
كيف سقط حكم الإخوان؟	١٣٩


دلتا للنشر والتوزيع